الإسلام والمستقبل

الدكتور محمد عمارة

دار الشروق

الإسلام والمستقبل

الناشر : دار الرشاد

العنوان : ١٤ شارع جواد حسني ـ القاهرة

تليفون : ٣٩٣٤٦٠٥ ـ ٢٩٩٢٦١٥

رقم الإيداع : ٩٧ / ٥٤١٢

الترقيم الدولي : 977 - 5324 - 43 - 2

طبع : عربية للطباعة والنشر

العنوان : ١٠٧ ش السلام ـ أرض اللواء ـ المهندسين

تليفون : ٣٠٣١٠٤٣ ـ ٣٠٣٦٠٩٨

الجمع : آرمس للكمبيوتر

العنوان : ٣٢ ش على عبد اللطيف ـ مجلس الشعب

تليفون : ٣٥٦٤٤٠٤

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة

الطبعة الثانية : ١٤١٨ هـ ـ ١٩٩٧م (الأولى للدار)

خطوط الغلاف : لمعي فهيم

تصميم الغلاف : محمد فايد

الإسلام والمستقبل

الدكتور محمد عمارة

دار الرشاد

مقدمة الطبعة الثانية

قبل خمسة عشر عاما صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ..

ومنذ ذلك التاريخ تزايدت وتتزايد حدة الاستقطاب الفكرى بين الذين يرون المستقبل الحضارى لهذه الأمة مرتبطا بالإسلام ... وبين الذين يريدون عزل الإسلام عن أن يكون المكون الأول لمعالم المشروع الحضارى الذى تتطلع الأمة إليه طوق نجاة لها من هذا المأزق الحضارى الذى تردت فيه !..

فالذين اتخذوا الغرب ونموذجه الحضارى - الوضعى .. العلمانى - قبلتهم التى إليها يتوجهون ، لا يزالون يرددون المزاعم عن وحدة الحضارة عالميا ، فيبشرون بيننا بنموذجها الغربى ؛ داعين إلى الأخذ بهذا النموذج - بحلوه ومره ، بخيره وشره ، بما يحب منه وما يكره ، وما يحمد فيه وما يعاب - على حد ما كان يقول الدكتور طه حسين - فى حقبة انبهاره بالغرب .. وقبل نضجه الفكرى -!...

وفى مواجهة هؤلاء الذين أصبحوا امتداداً سرطانيا حتى ، للأمراض الفكرية ، الغربية فى بلادنا ، و، مكاتب استيراد ، للنظريات الغربية - حتى التى تجاوزها الغرب - من مثل ، الحداثة ، ، التى تجاوزها الغرب إلى تفكيكية وعدمية ، ما بعد الحداثة - !!.. ، ومن مثل ، العلمنة ، التى أشاعت الخواء الروحى فى أنحاء الحضارة الغربية ، فأصابت إنسانها - رغم القوة الفرعونية

والوفرة القارونية - باللاأدرية والقنوط .. الأمر الذى تصاعد بمعدلات الانتحار فى بلاد اللذة والشهوة والوفرة المادية العالية!..

فى مواجهة هؤلاء ، ونموذجهم التغريبى - الذى يريدون لأمتنا أن تشقى به - يتزايد انعطاف الأمة - بالفطرة - وطلائع اليقظة الإسلامية - بالفطرة الواعية - نحو الخيار الإسلامى فى النهوض .. وتتعالى الأصوات الداعية إلى ضبط «بوصلة التقدم» فى اتجاه الإسلام ، عقيدة وشريعة وقيما ونموذجا حضاريا ..

فما يواجه النموذج الحضارى الغربى - الوضعى .. العلمانى - من مأزق .. والثمرات المرة لتجارب التغريب فى بلادنا العربية والإسلامية .. والعروة الوثقى التى ربطت هذه الأمة بإسلامها ، منذ أن أشرقت على الأرض شمس هذا الإسلام .. كل ذلك يزيد من إصرار الأمة على أن مستقبلها الحضارى فى الإسلام ..

لـذلك تصـدر هذه الطبعة الجديدة من هذا الكتاب .. الذى نرجو الله - سبحانه وتعالى - أن ينفع به .. وأن يسدد به الخطا على طريق التجديد .. تجديد الدنيا بتجديد الدين ؟

جمادى الثانية سنة ١٤١٧ هـ

القاهرة

نوفمبـر سـنة ١٩٩٦ م

دكتور

محمد عمارة

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

الاهتمام بالمستقبل خاصية من خواص الإنسان !.. سلك إليه كل السبل التى أتاحتها له علوم الدنيا و علوم الدين ؟!..

بل إن اهتمام الإنسان بالمستقبل قد سبق عصر العلم وطور تبلور العلوم ، وكان من أهم الدوافع لبلورة العلوم ، و ، العلوم المستقبلية ، على وجه الخصوص .

ففى طفولة الإنسانية وجاهليتها كان ، السحر ، و ، التنجيم ، سبيلين سلكهما الإنسان لاستكشاف مستقبله ، وللتنبؤ بما يخبئه له المستقبل .. فلما غادرت الإنسانية طور الطفولة ، وشبت عن طوق الجاهلية امتلكت سلاح الفكر المنظم والعلوم المؤسسة على الحقائق ، فأصبح التنبؤ بالمستقبل علما يبدأ ، بالتخطيط ، .. بل وأصبح بإمكان الإنسان أن يؤثر فى صورة المستقبل تأثيرا كبيرا !..

بل لعلنا إذا تأملنا اهتمام الإنسان - منذ القدم - ، بالتاريخ ، ، وجدناه منصباً على الاهتمام ، بالمستقبل ، الإنسانى ، أكثر منه اهتماما ، بماضى ، الإنسان ؟!..

فالذين ، يعون ، التاريخ ، يتسلحون بخبرات السابقين وتجاربهم فى معارك المستقبل المأمول .. إنهم يضيفون أعمار الماضين إلى أعمارهم ، فتزداد الإمكانات التى يواجهون بها المستقبل من الأيام !..

، فالتاريخ ، علم من علوم ، المستقبل ، ، وليس مجرد ، قصص ، لتزجية الفراغ والاستمتاع ..

وفى عصرنا الراهن يتزايد الاهتمام - فى الأمم الناهضة - ، بالدراسات المستقبلية ، حتى لقد غدت علوما قائمة بذاتها ، تفرد لها الجهود ويختص بها أهلها عند تصنيف العلوم وتقسيم الدراسات .

ولقد بدأ اهتمام فريق من باحثى أمتنا العربية الإسلامية - بتأثير الاتصال بالحضارة الغربية ، واستشعارا لمخاطر ، التخلف ، و، التبعية ، - بالدراسات المستقبلية .. وإن يكن هذا الاهتمام - حتى الآن - دون الواجب المطلوب بكثير !..

والقضية التى نود أن نلفت إليها النظر هنا هى أن الكثيرين من المهتمين بالدراسات المستقبلية يظنون أن دراسة ، الواقع ، ، وإمكانياته ، المادية ، ، وما تمتلك الأمة من طاقات ، علمية ، كافية فى بناء القاعدة التى تتأسس عليها دراساتنا المستقبلية . وقد يندهش هؤلاء إذا نحن قلنا لهم : إن لتراث هذه الأمة 'قة عضوية بأية دراسات مستقبلية تخطط لمستقبلها المأمول ؟!..

ذلك أننا ممن يؤمنون :

* أن تراثنا العربى الإسلامى ليس مجرد قطعة من ، التاريخ ، .. فعلاوة على أن ، التاريخ - كما أسلفنا - هو علم مستقبلى ، بما يفيد من العظة والعبرة ، وبما يسلح الحاضرين بأسلحة الخبرات السالفة .. فإن تراث هذه الأمة لم يصبه الانقطاع ؛ فهو ليس تراث جاهليتنا التى تجاوزناها ، وننظر إليها اليوم بازدراء .. وإنما هو الروح السارى فى عقل الأمة

ووجدانها؛ لارتباطه بالعقيدة الروحية التى توجه الأمة وتحفظها ، وتفجر فيها الطاقات المعينة على مواجهة التحديات.

* وتراث هذه الأمة : الذى صاغ ، عقلها ، و ، عاطفتها ، وحسها، و ، مزاجها ، قد أصبح معلما بارزا من معالم ، واقع ، هذه الأمة ، بحيث لم يعد ممكنا استكشاف هذا ، الواقع ، وتقدير إمكاناته دون الوعى بهذا التراث !..

* وهذا التميز الحضارى لأمتنا عن غيرها من الأمم صاحبة الحضارات المتميزة والغنية والعريقة .. ومن ثم هدف ، الاستقلال الحضارى ، الذى يجب على أمتنا أن تسعى لتحقيقه ؛ تحاشيا للانسحاق القومى والذوبان الحضارى فى حضارة الأعداء الغزاة .. إن ذلك كله لا يمكن أن يستبين ولا أن يتبلور ولا أن يفهم - حتى يتحقق - دون الوعى بتراثنا العربى الإسلامى .

* والعلاقة بين ، تراث ، هذه الأمة وبين ، مستقبلها ، - وهى التى نراها قائمة ، وعضوية ، ومتينة - لا تعنى السعى لصب المستقبل فى ، القوالب التراثية ، ، بحيث نتوهم أن تطبيقاتنا المستقبلية يجب أن تكون هى ، تجارب ، السلف .. وأن حياتنا الفكرية يجب أن تكرر الجدل حول ذات القضايا التى امتلأت بها مخطوطات التراث .. إن هذا ، الوهم ، هو أبعد ما يكون عن ،الوعى ، الصحيح للعلاقة الصحية بين المستقبل وبين التراث .

فدنيانا تتطور دائما وباستمرار .. وهذا التطور هو واحد من سنن الله فى الكون ، تلك التى تعلمناها ونتعلمها من التراث !.. ولهذه الدنيا المتطورة علومها المتطورة كذلك ، ومن ثم تطبيقاتها المتطورة أيضا .. لكن هذا التطور

لا يقتلع كل شيء فى حياة الأمة ومكوناتها من الجذور .. فالخلق الجديد هو جديد .. وهو حامل للأصالة التى تضمن له الاستمرارية والتواصل والتميز والنمط الخاص .. فمع التطور والجديد هناك ، الثبات ، والتواصل والموروث .. وهنا مكان ، التراث ، من ، المستقبل ، .. ودور هذا التراث فى صياغة المستقبل المأمول .

* فإذا ما كانت اختياراتنا ومواريثنا التراثية طيبة ومعينة على الخلق والإبداع فى الاتجاه الذى يزكى رياح النهضة الحضارية - كما هو الحال إذا نحن ، وعينا ، حقيقة تراثنا العربى الإسلامى - كان الربط بين تراثنا ودراساتنا المستقبلية مطلبا قوميا وضرورة من ضرورات النهضة وشرطا من شروطها .

إن ذلك هو الضمان لنزع ، سلاح التراث ، من يد القوى المتخلفة التى وظفته ولا تزال تحاول توظيفه على النحو الذى يبتعد به عن دفع عجلة النهضة إلى الأمام ..

كما أن ذلك هو الضمان - أيضا - لتصحيح مفاهيم ، التيار المتغرب ، عن حقيقة التراث .. هذا التيار الذى حسب تراثنا مرادفا للقيود وللتخلف ، فأدار له الظهر ، ويمّم وجهه وعقله وقلبه إلى الحضارة الغربية ، يشقيها : الشمولى أو الليبرالى ، يستلهمها ويقلدها ، محاولا صب حاضر أمته ومستقبلها فى الأوعية الحضارية للغزاة !..

إن ، وعى ، حقيقة التراث .. وإدراك مكانه من ، واقع ، الأمة هو السبيل لإدراك مكانه من ، مستقبل ، الأمة المنشود والمأمول ..

وعلى سبيل المثال ...

* فإن أمة من الأمم - في غاية التحديات التي تعيشها إنسانيتنا المعاصرة - لن تستطيع أن تنهض ، وأن تواجه مشكلاتها الداخلية ، وقيودها الموروثة ، وأعداءها الخارجيين دون التسلح « بالعقل » و« العقلانية » في مختلف المجالات وعلى كل الجبهات ..

لكن .. أي « عقل » ؟. وأية « عقلانية » ؟!..

هل هو « العقل » و« العقلانية » بمفاهيمهما في الحضارة الغربية ، منذ جاهليتها اليونانية وحتى نهضتها الحديثة ، بما يعنيان من إنكار « للوحي » و« النقل والمأثورات » ؟!. أم أن لنا عقلانيتنا الإسلامية المتميزة التي وازنت بين « الحكمة » وبين « الشريعة » ، وتآخى فيها « العقل » و« النقل » لهداية الإنسان ؟؟..

هنا ينهض « تراثنا » الإسلامي بدوره الخلاق في تحديد مسار الأمة إلى النهضة « والمستقبل » .

* وهذه « العقلانية الإسلامية » المتميزة .. ما تضمنها ؟ وما هو دورها في حركة « الاجتهاد » الإسلامي المطلوبة لتجديد « دنيا » المسلمين بواسطة تجديد « الدين » ؟! إننا بناء دين يتفرد وينفرد بين الأديان جميعها بتقريره « التجديد الديني » سنة من سنن الله ، الدائمة الفعل على مر القرون .. فكما يصدأ السيف فيحول الصدأ بينه وبين الفعل الخلاق ، كذلك تصيب السنون المنظومات الفكرية .. ومنها الأديان .. بالبدع والخرافات والإضافات التي تحجب جوهر الدين فتعطل فيه الطاقات والفعاليات .. وبسبب من كون الإسلام هو خاتم الرسالات .. وحتى يكون صالحا لكل زمان ومكان ، كان ،

لتجديد ، قانون دائما ، سنة نبيه ، عليه الصلاة والسلام . ففي الحديث الشريف ـ الذي أخرجه أبو داود ـ يقول الرسول ﷺ : « يبعث الله لهذه الأمة على رأس كل مائة عام من يجدد لها دينها » .

وفي هذا التجديد الديني الذي يعني ، تجديد « الفكر الإسلامي » ، بالاجتهاد ، من أجل تجديد « الواقع الدنيوي » بالنهضة ، بنهض التراث بدور هام في صنع « المستقبل » !..

* وهذه النهضة الحضارية المأمولة ، ما هو شكلها ؟ وما هو محتواها ؟ وعلى أي نمط حضاري نريدها أن تكون ؟ . أتقليد هي للحضارة الغربية ؟ أم أن لها طابعا خاصا ومتميزا ؟..

إن الذي يملك أن يجيب في هذه المعضلة الهامة هو « واقع » الأمة ، الذي نهض التراث وينهض في صناعته ، وفي نصيبه .

فهنا كذلك نجد له اليد الطولى في تحديد ملامح المستقبل الناهض والنهضة المستقبلية التي نريد !..

* وقسمة « العدل الاجتماعي » ، تلك التي كانت ولا تزال حلما للإنسان ، يتوق كي يتزين بها حياته الدنيا ، ما كنهها ؟ . وما هي حدودها ؟ أهي « الليبرالية الغرب » الاقتصادية تلك التي رفعت « الفرد » و « الفردية » على « المجموع » و « الجماعية » ؟ أم هي « شمولية الغرب » الاجتماعية ، التي تحارب للنقيض ؟! أم أن لنا نمطا متميزا في مذهب « العدل الاجتماعي » ومنهجه ، هو الوسط ، الاعتدال بين الطرفين ، والحق بين باطلين ، الله فيه هو مالك الرقبة في الثروات والأموال ، والناس ـ متكافلين ـ مستخلفون عنه ـ سبحانه ـ في هذه الثروات والأموال ؟!؟ .

هنا، لا مصدر، كالتراث، يحدد شكل «المستقبل» في هذا الأمر العظيم!

* وقوميتنا التي تسعى الأمة لبلورة قسماتها، ثم لتجسيدها في دولة «الأمة» التي تتجاوز التمزق والتشرذم، أعرقية هي كما كانت، عصبية الجاهلية، أم هي القومية العلمانية؟.. وكلاهما يتحلل من الارتباط بالإسلام.. أم أن الإسلام مفهوم حضاريا لدائرة «الولاء القومي» يجعلها حلقة تدعم دائرة الملة والاعتقاد؟؟.

هنا، لا شيء، كالتراث، ينهض بالدور الأول في تحديد «مستقبل الأمة القومي»!..

* وشريعة الأمة وقانونها الإسلامي.. ماذا فيه لنهضتنا المنشودة ومستقبلها المأمول؟..

هل للأمة، في التشريع، مطلق السلطة، السلطان، حتى لو أحلت الحرام وحرمت الحلال؟! أم أنها معزولة عن التشريع تماما مروعة الاختصاص فيه بإطلاق؟!.. أم أن لها الحق في التشريع حيث لا نص من الكتاب والسنة وهو المجال الأوسع في تنظيم الحياة الدنيا وتنمية ميادين العمران؟؟

هنا يحدد «التراث» نمط «المستقبل» المتميز لأمتنا في مجال الشرعية والتشريع والقانون والتقنين!..

* وفي الموقف من «الإنسان»، هل نطلب من «الرعية» شكر الحاكم إن عدل، والصبر عليه إن هو استبد وجار؟! أم نسعى إلى أن نمارس الإنسان «حقوقه» على النحو الذي تقرر في الحضارة الغربية؟! أم أن التراث الإسلامي الحق - في هذا الميدان - موقف قد بلغ في تقديس «حقوق الإنسان» الحد الذي جعلها «واجبات»، وليست مجرد «حقوق»؟؟!

هنا - أيضا - لابد من « وعي » التراث الحق لأمتنا ، ونحن نسعى لبلورة هذه القسمة من قسمات « مستقبلها » المنشود !.

* وطبيعة السلطة السياسية في « الدولة » و« المجتمع » ... أهي « الكهانة » و« الحكم بالحق الإلهي » ؟ أم هي « العلمانية » التي تفصل « الدين » عن « الدولة » ، وتدع ما لقيصر لقيصر وما لله لله ؟؟.. أم أن « تراثنا » يحدد لنا نمطا وسطا ومتميزا في هذا المشكل الخطير ؟!

* والصحوة الإسلامية ... التي يملأ حديثها الأسماع ، وتشخص الأبصار إلى ألوانها ، والتي هي موضوع الدرس من معسكرات الأصدقاء والأعداء ما هي الألوان التي تميز بين فصائلها ؟.. وكيف السبيل إلى ترشيدها ؟؟..

* والتدين ... الذي هو العاصم للإنسان من الوقوع في وهدة « الاغتراب » ، لأنه السبيل إلى « الانتماء » والاتساق مع « المحيط » ، ويجدد « الأمل » حتى عندما تظلم الدنيا وتطبق على المهزوم الكوارث والأخطار ، هذا التدين ... ما شكله ؟ وما مضمونه ؟؟ وكيف السبيل إلى أن لا يصبح شكلا بلا مضمون ؟؟!

* ونصف الأمة والمجتمع « المرأة » ... هل تنحصر خياراتنا المستقبلية بين صورتها « المملوكية » المتخلفة ؟ وصورتها الأوربية « المتحللة » ؟! أم أن صورتها الإسلامية هي شيء آخر ، غير هذا وذاك ؟!.

كل هذه القضايا المستقبلية - ومثلها غيرها كثير - هي مما لا يمكن الحسم فيها دون « الوعي » بموقف تراثنا إزاء أصولها وجذورها وكلياتها وفلسفاتها

فالتراث صانع أكبر من صناع ، واقعنا ، هذا ، الواقع ، الذى هو العدة الأولى لدراسات المستقبلية التى يناط بها أمل ، التخطيط ، للمستقبل ، وتحديد صورته المثلى ، القدرة على جعل صفحاته أكثر إشراق من الماضى ، وأخف قيودا من الحاضر الذى نعيش فيه

فالعروة وثقى بين ، التراث ، وبين ، المستقبل ، ، وتلك هى المهمة التى يحاول أن ينهض بها هذا الكتاب ، من خلال الدراسات التى تحملها صفحاته إلى الباحثين والقراء ، إنه نظرات فى ، تراث ، ، وفى الفصائل الفكرية المحورية فيه على وجه الخصوص ، تجتهد أن تقول كلمة ، للمستقبل المأمول و ، للتراث ، ـ فى هذا الكتاب ـ هو ، ثمرة الإسلام ، وليس أى ، تراث ، ! .

والله نسأل التوفيق والسداد ..

دكتور

محمد عمارة

العقلانية الإسلامية

رغم أننا نقترب من نهاية القرن العشرين للميلاد ، حيث عدت الإنسانية تعتمد أكثر فأكثر على « العقل » وبراهينه ومعطياته ، بل وعلى « العلم » في صياغة المقدمات والنتائج وإصدار الأحكام وتسيير شئون الحياة ، والحياة الدنيا على وجه الخصوص .

ورغم أننا قد تجاوزنا القرن الهجري الخامس عشر منذ سنوات ، واحتفلنا ولا زلنا نحتفل بمرور تلك القرون الطويلة على انتصار الإسلام ، ذلك الدين الحنيف الذي كان ظهوره شهادة إلهية مؤلفة الصدق سلوك الإنسانية نحو رشدها ، واعتمادها - مع الكتاب - على « العقل » وبراهينه ، حتى لقد أصبحت « معجزة » الرسول - عليه الصلاة والسلام - في هذين - وهي القرآن الكريم معجزة عقلية ، تحتكم إلى العقل ، وتعتمد منه مرشداً وقاضياً ، وتجعله مناط التكليف في الإيمان بها ، لا يستوي مع أهله أولئك الذين حرموا من نوره الشريف !. كانت معجزة الإسلام ورسوله عقلية وعقلانية ، بعد أن كانت معجزات كل الرسالات السابقة عليه خوارق مادية ، تقصد إلى « إدهاش العقول » ؟!..

رغم كل ذلك - ورغماً عنه - فلا نزال نسمع بمن يشكك في قدرة العقل على هداية الإنسان وإرشاده ، ويفترض تعارضه مع « الوحي » ، وتتحدث عن عجزه أمام النصوص والمأثورات ؟! .

كما لا نزال نسمع بمن يدعو من تراث الإسلام العقلاني ، زاعماً أن هذا

التراث وأعلامه إنما هم امتداد «غريب ومستورد» في حضارتنا العربية الإسلامية، من حضارات المخالفين لنا في المعتقد والدين!

وإذا كانت أمتنا تفخر بصفحات ازدهار حضارتها في العصر العباسي، يوم تفتحت وانفتحت - من موقع الراشد المستقل والمتميز - على مختلف الحضارات العلمية والتيارات الفكرية الأجنبية، فتأثرت وأثرت، وأخذت وأعطت، وترجمت وتمثلت، ونهضت بذلك التفاعل الخلاق، وأضافت إبداعاً عبقرياً جديداً - إذا كانت أمتنا قد صنعت هذا، وتفخر به، وتحتمي بهالاته وذكرياته من هجمات الأعداء الذين يغضّون من شأن ماضيها المجيد - فإن من أبناء هذه الأمة من خرج علينا - منذ سنوات - ليقول: «إن من سيئات الخليفة العباسي المأمون (١٧٥ - ٢١٨ هـ ٧٨٦ - ٨٣٣ م) أنه سمح بترجمة فكر اليونان إلى لغتنا العربية»؟! ومن أبناء هذه الأمة من رجع السبب في ترجمة فكر اليونان إلى «مخطط» وضعه الزنادقة والشكاك والملحدون؟!..

وأخطر ما في هذه الدعاوى أمران:

الأول: أنها تتم وتتقدم إلى الناس باسم الإسلام، وبدعوى الدفاع عن نهجه الخاص وفكره المتميز والأصيل..

والثاني: أنها تلتقي - رغم اختلاف المنطلقات والمقاصد والنوايا - بدعاوى أعداء هذه الأمة، أولئك الذين يلحون في القول بأن العرب المسلمين لم يكونوا مبدعين لما عاشوا في ظله من حضارة، بل كانوا «نقلة ومستوردين»! فالحضارة العقلانية التي امتدت ظلالها على عالمهم - في نظر هؤلاء الأعداء وزعمهم - كانت من ثمرات فكر اليونان والفرس والهنود، ولم تكن نابعة من أصول دينهم الحنيف وواقعهم المتميز عن واقع الآخرين؟!

فباسم الإسلام توجه السهام إلى «ملكة العقل» ، ويتم التشكيك في قدراته ، لحساب النصوص والمأثورات ، بل ولحساب «الخرافة» المعتمدة على مأثورات موضوعة ينكرها العقول !..

وباسم الإسلام يبارك نفر من أبناء هذه الأمة دعاوى أعداء العرب والإسلام الذين يجردون أمتنا العربية الإسلامية من الأصالة في ميدان «المنهج العقلي» ويختلقون الخصومات بين «العقل» وبين «الإسلام» !.

وأمام هذه الدعاوى التي تتم باسم قدس الأقداس - ديننا الإسلامي الحنيف - تبرز أهمية العرض العلمي الأمين لتراث الإسلام العقلاني - ولموقف الإسلام من العقل - إسلام القرآن والسنة ، ثم التراث المشرق الخلاق لأمتنا العربية الإسلامية ، وليس تراث العصور المظلمة وتصورات أهلها للإسلام !

فمن تاريخ النشأة للتيار العقلاني في حضارتنا نتبين مدى أصالته وكيف سبق في النشأة حركة الترجمة عن اليونان والتأثر بفلسفتهم - ومن ثم فلم يكن فكر مستورد ، خطط لاستيراده الزنادقة والشكاك والملحدون !

ومن موقف القرآن الكريم إزاء «العقل» ، وكذلك السنة النبوية الشريفة ، سنتبين لنا المنطلق الأول والحقيقي لأعلام التيار العقلاني في تراثنا وحضارتنا ، لما انتزعت عقولهم من ثمرات

إنه ميدان خصب - جدير بالجهود المخلصة التي ترد بالعلم وحججه - الشبهات والافتراءات عن أمتنا العربية الإسلامية

كما أن هذه الجهود منوط بها تبديد ما تكتنف بعض قضايا «العقلانية الإسلامية» ، ومصطلحاتها من غموض وإبهام .

ففي الكثير من الأحيان يردد الكثيرون باب المصطلح ، دون أن يكون بينهم الكثير من الاتفاق على معنى المصطلح الواحد الذي يرددون ؟ ..

وحديث كثير من كتابنا ومفكرينا - القدماء منهم والمحدثين - عن العقل ، وعن العقلانية ، واحد من الأمثلة الشاهدة على هذا الذي نقول !

صحيح أن العقلانية ، تعني ، نهج المؤمنين بسلطان العقل ، وقدرته على التمييز والبرهنة والاستنباط والحكم .. لكن ماذا تعني مصطلح العقل عند الذين يؤمنون به ؟

هنا تبرز وجوه الخلاف والاختلاف !..

إن البعض يرى العقل : غريزة مركبة في الإنسان ، لا تستقل وحدها بإدراك الحقائق !..

وآخرون يرونه النور الإلهي الذي يقذفه الله سبحانه وتعالى في قلب المؤمن علما ومعرفة وإيمانا يقينيا .. وبهذا المعنى قال « الصوفية » هم « العقلانيون » ؟..

وفريق ثالث - وهم العقلانيون - يرون العقل جوهرا مستقلا ، وقادرا بذاته على إدراك الحقائق وتمييزها والحكم عليها بأدلته وبراهينه !

ثم إن « العقلانية » التي تعني نهج المؤمنين بسلطان العقل قد يختلف مفهومها باختلاف روح الحضارة التي ينتمي إليها هؤلاء « العقلانيون » ، رغم ما يكون قائما بينهم من اتفاق على مفهوم العقل ومضمون مصطلحه

ففي الحضارة اليونانية القديمة - وهي حضارة وثنية ، لم تعرف « الوحي » ، الذي تجسد في الكتب السماوية « المقدسة » و « النقل والمأثورات » - في هذه

الحضارة ينفرد «العقل» و«العقلانية» بالهيمنة والسلطان، دون أن تزاحمهما «النصوص والمأثورات»!..

لكن الحال ليس كذلك في حضارتنا المؤمنة - حضارة العرب والمسلمين - ففيها نجد «الإسلام الدين» - المرتكز على «الوحي» - قد نهض بدور «المكون الرئيسي» حتى لمعالمها وقسماتها عبر الدينية. ومن ثم فقد تميزت عقلانيتها عن العقلانية في الحضارة اليونانية القديمة، إذ لم تنف «النصوص»، ولم تستبعد «النقل»، ولم تتناقض مع «المأثورات»، وفيها زاملت «الشريعة» «الفلسفة» وناحت معها. وعندما كان يلوح التناقض بين ظواهر النصوص وبين براهين العقل كان «التأويل» كفيلا بنفي هذا التناقض، وإعادة الإخاء بين «العقل» وبين «الكتاب» باعتبارهما دليلين وهبهما خالق واحد لهداية الإنسان!..

وهذه الخاصية من خواص حضارتنا العربية الإسلامية قد كونت واحدة من القسمات التي طبعت حضارتنا ومميزتها «بالوسطية»، فهي لم تقف مع «النقل» ضد «العقل»، كما أنها لم تصنع النقيض، وإنما عندئذ فجمعت بينهما، وتوسطت فوازنت بين ما عده الآخرون متناقضات لا يمكن الجمع بينها، فضلا عن التوفيق والإخاء؟!..

وهذا التميز للعقلانية في حضارتنا العربية الإسلامية هو الذي جعل «علم الكلام» فيها مؤسسا على العقل وبراهينه. بل لقد مثل هذا العلم فلسفة حضارتنا، ومظهر عبقرية أمتنا في ميدان التفلسف. وهو ما لا نجده في «اللاهوت» عند أبناء الحضارة الأوربية. فـ«الفلسفة» في الحضارة الأوربية - ومنذ اليونان - ليست الدين ولا علمه - اللاهوت - و«اللاهوت» في

المسيحية الأوربية لم يتأسس على البراهين العقلية ، وإنما على ما يلقى في القلب من الإيمان . ومكان « العقل » فيه ودوره بال لمرحلة التأسيس ، يأتي بعد ذلك ليدعم إيمانا لا علاقة له بالعقل والعقلانية . وبذلك اختلفت عندهم « الفلسفة » عن « اللاهوت » .. بل وشبت بينهما الحروب !..

أما في حضارتنا العربية الإسلامية فإننا نجد القرآن الكريم معجزة عقلية ، تتوجه إلى العقل ، وتحتكم إليه ، وتجعله مناط التكليف ، بل ومعيار إنسانية الإنسان . ثم تقيمه حاكما على كل النصوص والمأثورات ! . وفي السنة النبوية الشريفة نجد الانحياز إلى العقل ، حتى لقد جعلت « الشك المنهجي » هو « محض الإيمان » ؛ لأنه هو الطريق إلى اليقين ، الذي لا يتأتى « الإيمان » بدونه ؟! ..(١) .

لقد بلغ إخاء « العقل » و « النقل » في حضارتنا ، واشتراكهما معا في تكوين عقلانيتها الخاصة ، إلى الحد الذي اشتهرت فيه عبارة : إنها حضارة تدينت فيها الفلسفة ، وتفلسف فيها الدين ؟! . وإلى الحد الذي أصبح فيه « علم الكلام » هو فلسفة الأمة ، ومظهر إبداع عقلانيتها ، على حين ظلت مقولات الفلسفة اليونانية ، بعد ترجمتها وشرحها والتعليق عليها . وظل الفلاسفة الذين تبنوا هذه المقولات ووقفوا عند حدود التبشير بها ، ظلوا ، وظلت مقولاتهم مجرد هامش في تراثنا ، لم ينطبع به العقل العربي المسلم في يوم من الأيام !

وإذا كان الجمود والانحطاط الذي أصاب حضارتنا بعد استعجام « الدولة » ، عندما سيطر عليها الترك المماليك ، قد أصاب عقلانيتنا في الصميم ،

---

(١) انظر لفظ الحديث في صحيح مسلم ومسند الإمام أحمد

وانتزعها من فوق عرشها ليضع مكانها ، سلفيه تصوصيه ، صيفه الأفق ، أحلت بالدوائر لحساب ، النصوص والمأثورات ، وصد ، العقل وترهيبه ، ، في سير ، التجديد الديني ، الذي عرفته حضارتنا في عصرها الحديث قد بدل جهودا على درب إحياء عقلانيتنا الإسلامية المتميزة ، لا زالت بسطر المواصلة والتطوير والتدعيم !..

* * *

الاجتهاد والنهضة الحضارية

قصة أمتنا العربية الإسلامية مع «الاجتهاد» هي قصتها مع «الحضارة»، صعودا، وهبوطا، ازدهارا وانحطاطا، وخلقا وإبداعا، وجمودا واجترارا لأسوأ ما في الماضي من صفحات!

فالناظرون في تاريخنا الفكري والحضاري يلحظون ازدهار «الاجتهاد» مع ازدهارنا الحضاري، فلقد كان «الاجتهاد» المعين الذي تاح لعقل الأمة أن يبدع هذا الازدهار الحضاري، كما كان هذا الازدهار الحضاري، بما يعنيه من حياة كيان الأمة وحيويتها، منير لعقل الأمة كي تجتهد، فيضيف إلى حضارتنا المزيد من الحيوية والصحة والحياة. علاقة جدلية قامت في تاريخنا هذا بين «الازدهار» الحضاري وبين «الاجتهاد».

وكذلك كان الحال داخل تاريخنا الفكري والحضاري، مع «الاجتهاد» عندما أغلق بابه، فدخلت حضارتنا في درب التوقف عن الإبداع، فالجمود، فالانحطاط!

ولم يكن هذا التوقف للاجتهاد خيار حضارته أمتنا وحضارتنا، كما أنه لم يكن قدرا محكوما علينا به من داخل حضارتنا، ولا هو بالذي فرضه علينا الأعداء الخارجيون، وإنما كان ثمرة ومحصلة لعوامل كثيرة، منها بعض العوامل التي أشرنا إليها.

فحضارة هذه الأمة هي حضارة «عربية - إسلامية» لأن أمتنا «عربية» لقومية، و«إسلامية» لأيديولوجية، فالقومية - بالمعنى الحضاري

غير العرفي - قسمة من قسمات حضارتنا ، وكذلك « العقلانية » المتمثلة في نهج الإسلام في البحث والنظر والاستدلال .

لكن الصراعات السياسية والحزبية على السلطة وعلى الخلافة - في العصر العباسي - بين آل البيت من نسل علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وبين العباسيين قد أحدثت آثارها في نوازع الجماعات البشرية - التي لم تكن قد انصهرت تماما - والتي يتكون منها شعب الإمبراطورية العربية الإسلامية فالتأييد لآل البيت كان ملحوظا أكثر في صفوف العرب ، بينما كان الفرس أميل إلى تأييد العباسيين . ثم حدث أن شاعت حياة الرفاهية في العرب ، بعد أن غادروا خشونة الجند الفاتحين ، وانغمسوا في الترف الذي أتاحته خيرات البلاد المفتوحة الغنية وخاصة أودية أنهار مصر والشام والعراق ، فضعفت فيهم روح الجندية ، الحافظة للخلافة ، والقابضة على زمامها [1] . وفي أواخر عهد هارون الرشيد (١٤٩ - ١٩٣ هـ ٧٦٦ - ٨٠٩ م) تخلص العباسيون إلى حد كبير من القبضة الفارسية ومن سيطرة الجند الخراساني على مقاليد الدولة عندما قام الرشيد بما عرف بنكبة البرامكة (١٨٧ هـ ٨٠٣ م) . فلما جاء عصر الخليفة المعتصم (١٧٩ - ٢٢٧هـ ٧٩٥ - ٨٤١ م) أرادت الدولة أن تتخذ لها جيشا وقوة ضاربة تواجه بها الأخطار . أخطار الروم البيزنطيين الخارجية . وأخطار الثورات العلوية التي قادها ثوار « الزيدية » وأئمتها . وأخطار ثورات الخوارج المستمرة . وأخطار الشعوبية التي تستقطب الفرس المعادين لكل ما هو عربي . وأخطار التجزؤ الإقليمي الذي بدأ يتهدد وحدة الدولة من أطرافها ..

وأمام هذه الأخطار ، وبدلا من أن يستنهض العباسيون روح الجندية في

العرب والموالي الذين تعربوا وأصبح ولاؤهم للحضارة العربية الإسلامية ، فيكونون منهم جند الدولة وجيشها . بدلا من ذلك اتخذ الخليفة المعتصم قراره الخاطىء وخط الخطوة القاتلة على درب تطورنا الحضاري وذلك عندما ظن أن تكوين جند الدولة وجيشها من عنصر الأتراك المجلوبين المماليك ، سيضمن للخلافة ولاء لا طمع لأهله في خلافة العباسيين .. وعندما توهم أن هذه القوة الضاربة ستكون أداة طيعة بيد الخلافة ، على عكس كل من العرب والفرس ، المتحزبين ، والطامعين في وراثة ملك بني العباس !.

لقد جنب المعتصم المماليك والديلم وهم غرباء حضاريا عن العروبة القومية وروحها وحسها الحضاري .. وغرباء - كذلك - عن الأفق العقلاني المحسد لنهج حضارتنا العربية الإسلامية . وبنى لهؤلاء الجند مدينة «سامراء» لتكون معسكرا يتبع العاصمة «بغداد» . كما يتبع هؤلاء الجند سلطان الخلافة وسلطانها . ولكن هذه «المؤسسة العسكرية» نمت وتضخمت ، حتى لقد تحول معسكرها .. «سامراء» إلى عاصمة للدولة والخلافة تتبعها «بغداد» !؟ وصاحب ذلك وتبعه تحول الخلافة إلى لعبة بيد هذه «المؤسسة العسكرية» ، بدلا من أن يستمر العسكر أداة بيد هذه الخلافة !.. وكان عصر الخليفة المتوكل (٢٠٦ - ٢٤٧ هـ ٨٢١ - ٨٦١ م) هو الإيذان بهذا الانقلاب السياسي والحضاري الخطير .. فعلى السلطة سيطر العسكر الغرباء عن روح الأمة القومية . وعلى حياتنا الفكرية سيطر الذين يتعبدون بالنصوص والمأثورات ويناصبون العقلانية وأهلها العداء الشديد . «فاستعجمت» الحضارة العربية ! وكان ذلك إيذانا ببدئها عصر انحطاطها . ففي الفكر السياسي ظهرت أكذوبة التناقض بين «العروبة» وبين «الإسلام» ، وذلك

حتى تبتعد من سماء هذا الفكر القسمة القومية التي يفتقدها العسكر المماليك ، وتبقى - فقط - رابطة الدين التي تجمعهم مع المحكومين ! وفي الفكر الديني والحضاري - بوجه عام - تقلص ظل « العقلانية » التي لا يستسيغها هؤلاء العسكر المماليك ، والتي ارتبطت تاريخا « بالعروبة » كوجهي عملة واحدة تحدد ملامح حضارتنا ! وتقلص ظل « العقلانية » تقلصت ثمرة « العقل » .. تقلص « الاجتهاد » !..

فالتراجع الحضاري قد أدخل المرض والوهن إلى الكيان الحضاري للأمة فضعفت شهية هذا الكيان إلى « الاجتهاد » .. كما أدى وهن « الاجتهاد » إلى زيادة الضعف والذبول في هذا الكيان الحضاري ! وسارت العلاقة الجدلية تنمو ، وتفعل فعلها .. فتوقف الخلق والإبداع .. وحل « السلاطين » محل « الخلفاء » ، وتحول الفقهاء - مثقفو الأمة - إلى « وعاظ السلاطين » يبررون المظالم ، بل ويباركونها .. ويمنحون « الشرعية » لسلطات المستبدين ، سلطانهم .. وذلك بعد أن كانوا « مجتهدين » ، بيدهم الحل والعقد في الفكر والسلطة والسلطان .. ولقد بلغت مسيرتهم على هذا الدرب إلى المدى الذي أعلنوا فيه صراحة وبلا مواربة - « إغلاق باب « الاجتهاد » ؟! .

لكن ..

كيف فقد عدد من فقهائنا الاستقلال ؟.. وكيف تحول كثيرون من « فقهاء الأمة » إلى « فقهاء السلاطين » ؟!..

في العصر المملوكي تطور فن العمارة ، وشمل - ضمن ما شمل - المساجد فانتقل المسجد من دور البساطة التي تميز بها الإسلام ، وغدا عمارة شامخة تكلف المبالغ الطائلة ، وتحتاج في إقامتها إلى هندسة وعمالة لا قبل لها

للجهود الذاتية التي يملكها بسطاء المصلين . ومنذ ذلك التاريخ اقتصر إنشاء مثل هذه المساجد الكبيرة على الدولة والأمراء والأغنياء.

كذلك تطلبت هذه العمائر الدينية نفقات دائمة للصيانة والتجديد ، فأوقفت عليها الأوقاف ، ينفق من ريعها على خدمتها والعاملين فيها ، وعلى صيانتها وتجديدها ، وكذلك على طلاب العلم فيها والفقهاء الذين يلقون الدروس على هؤلاء الطلاب ، أو يقرأون القرآن والأوراد في هذه المساجد !.

وعلاوة على أن انتقال عمارة المسجد من البساطة الإسلامية إلى الفخامة والشموخ المملوكي كان علامة من علامات الاهتمام بالشكل ، دون المضمون في مجال لا ينفع فيه سوى المضمون ؟!.. فإن هذا التطور قد أحدث ما هو أخطر في الحياة الفكرية لأمتنا . فقبل ذلك التاريخ لم يكن مألوفاً ولا شائعاً ارتباط الفقهاء - وهم مثقفو ذلك العصر - بالدولة كموظفين ، وتبعيتهم المالية لها ، كما هو حال الموظفين مع الدولة . نعم ، كان هناك فقهاء يتولون مناصب القضاء ، لكن الكثيرين منهم كانوا يتحرجون عن قبول المال من الدولة لقاء عملهم ، ثم إن القضاء في الفقه الإسلامي رغم تولّيتهم بأمر الحنيفية والدولة ، إلا أن نيابتهم هي عن الأمة ، لا عن السلطان ، فهم لا يتغربون بغربة ولا يفقدون مناصبهم بموته . فتبعيتهم النظرية والقانونية للأمة لا للسلطان .

لكن تحوّل المساجد والمدارس - التي قام أغلبها في إطار المساجد - إلى منشآت معمارية لا يقدر على إقامتها إلا الدولة ورجالاتها ، وما تطلبه صيانتها ونفقاتها من أوقاف تدر عليها العطاء ، قد ألحق الأكثرية من فقهاء الأمة بهذه المؤسسات كموظفين ، فارتبطت أرزاقهم بها ، وبدأ العصر الذي فقد فيه فقهاؤنا بعض ما كان لهم من استقلال ؟!

ومنذ ذلك التاريخ ظهرت في فكرنا السياسي وشاعت المقولات والآراء التي تغض الطرف عن استبداد المستبدين، أو تبرر لهم هذا الاستبداد - إن لم تباركه - والتي تكسر من شوكة المعارضة والتصدي لولاة الجور وأمراء السوء!.

* فشاعت المقولة القائلة بأن «الشورى» غير ملزمة للحاكم.. فهو مطالب باستشارة «أهل الحل والعقد»، تنفيذاً لأمر الله - سبحانه وتعالى - رسوله ﷺ ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾(١). لكن فقهاء السلاطين زعموا وأشاعوا أن الحاكم غير ملزم بما استقر عليه رأي أهل المشورة، وفي زعمهم أن قول الله لرسوله - بعد أن أمره بالاستشارة - ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾(٢) يعني تحرير الحاكم من الالتزام بنتيجة الشورى - مع أن المعنى يمكن أن يكون: فإذا عزمت على تنفيذ ما أشاروا عليك به فلا يكن ركونك فقط إلى تأييدهم، ولا تنس التوكل على الله!

لكنهم زعموا أن للحاكم أن يضرب بشورى الأمة ورأيها عرض الحائط، فيفعل بمصيرها ما يريد، ولم يخجلوا من النتيجة التي يفضي إليها رأيهم هذا، والتي تتمثل في جعل الشورى - التي هي فلسفة نظام الحكم الإسلامي - أقرب إلى العبث الذي ينفر فضلاء الأمة عن مزاولته وتكلف مشقاته وتبعاته!

* وشاعت في الفكر السياسي للأمة الأحاديث الداعية إلى «طاعة» ولي الأمر!.. وتناسى فقهاء السلاطين الحديث عن الشروط الواجب توفرها في

---

(١) آل عمران: ١٥٩.
(٢) آل عمران: ١٥٩.

ولي الأمر ، وعن حق الأمة - بل وواجبها - في الرقابة عليه ، والحساب له ، وتغييره ، إن بالسلم أو الثورة إذا هو أخل بعهد التفويض والبيعة ، أو ظلم أو فسق أو ضعف عن كفالة مصالح المحكومين !..

قالوا : إن « طاعة » الحكام واجبة ، حتى لو كانوا فجارا جائرين ؛ لأن فجورهم وجورهم عليهم ، يتحملون وزره ، ويحاسبهم عليه الله ، وللناس ثواب الطاعة لهؤلاء الحكام ؟! ، وغفلوا عن أن فجور هؤلاء الحكام وجورهم ليس ممارسة فردية خاصة بهم ، ولا هي ذنوب من نوع ترك الصلاة لتقصير ، يقتصر أثرها على الفرد العاصي ، وإنما هي ذنوب عامة ، تعم الأمة آثارها وبلواها ، ومن ثم فإن شرع الله يقضي بالتصدي لها بالمقاومة والتغيير ، كمنكر يجب على الأمة النهي عنه ، ولأنه فرض كفاية فهو أشد توكيدا من فروض العين الفردية ، حتى لتأثم الأمة جمعاء إن هي تركت التصدي لمقترفيه !

قال ذلك - ومثله - فقهاء السلاطين ، حتى لقد كتب فقيه مثل ابن جماعة (٦٣٩ - ٧٣١ هـ ، ١٢٤١ - ١٣٣٣ م) يقول في الدعوة لطاعة من يستبد بالسلطة والسلطان ، حتى لو كان جاهلا فاسقا : إنه ، إن خلا الوقت عن إمام ، فتصدى لها من هو ليس من أهلها ، وقهر الناس بشوكته وجنوده بغير بيعة أو استخلاف انعقدت بيعته ولزمت طاعته ، ولا يقدح في ذلك كونه جاهلا أو فاسقا ، وإن انعقدت الإمامة بالشوكة والغلبة لواحد ، ثم قام آخر فقهر الأول بشوكته وجنوده ، انعزل الأول وصار الثاني إماما ، !!؟ هكذا قال ابن

---

(١) جب (دراسات في حضارة الإسلام) ص ١٨٨ ، طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م

جماعة ، وفقهاء عصره ، وهكذا تحول واقع العصر المملوكي إلى « شرع » شرعه فقهاء السلاطين !..

* ولقد ذهب فقهاء السلاطين يلتمسون تفسيرات لبعض المأثورات الدينية التي تثبط همة الأمة عن الثورة ضد أمراء الجور وسلاطين الاستبداد ، فقالوا إن الرسول ﷺ قد نهى عن التصدي بالثورة لتغيير ولاة الجور وأمراء الاستبداد طالما أنهم « يقيمون الصلاة » !..

ولقد نسي هؤلاء الفقهاء أن « إقامة الصلاة » لا تعني « الأداء » الشكلي لركعاتها ، لأن الله - سبحانه وتعالى - يتحدث عن أثر هذه « الإقامة » فيعلم أنها تنهى عن الفحشاء والمنكر ، فإقامة « الأمراء للصلاة » إن لم تعن تجنبهم للكبائر من الذنوب ، وللفحشاء والمنكر ، فلا بد من أن تنهض الأمة - أو بعض منها - بالنهي عن هذه الفحشاء وهذا المنكر ، ولا عذر للقاعدين عن أداء هذا الواجب بحجة أن أمراء الجور هؤلاء من المصلين !. كما أن « إقامة الصلاة » هنا تعني إقامة نظامها ، أي تطبيق شريعة الإسلام ونظامه ؟!

لقد أصابت فكرنا السياسي - وما زالت تصيبه - بكثير من الأمراض والتشوهات منذ أن فقد الفقهاء والمثقفون الاستقلال ، ومنذ ذلك التاريخ توالت العقبات التي توضع في طريق « العقل » و « الاجتهاد » ، فبدأت بعيوبه النصوص المأثورة ، وظهرت مقولة القائلة « إنه لا اجتهاد مع النص » .

فهل - حقا - لا « اجتهاد » مع « النص » ؟! .

لقد شاعت هذه المقولة في ميدان الفكر والدراسات الإسلامية حتى حسبها الكثيرون مسلمة من المسلمات التي انعقد عليها الإجماع ، فالبعض يرددها هكذا بتعميم وإطلاق ، والبعض يتحفظ بعض التحفظ فيقول « إنه لا اجتهاد

مع وجود النص، إذ كان هذا النص قطعي الدلالة، قطعي الثبوت، أن يكون نصاً محكماً، غير متشابه، دلالته واضحة قاطعة، وكذلك ثبوته، كأن يكون قرآناً، أو سنة صحيحة ثابتة عن رسول الله ﷺ، فإذا كان النص كذلك امتنع معه، في رأيهم، وعلى وجه التعميم والإطلاق، «الاجتهاد»!..

لكن الفكرة التي نود طرحها للتأمل والنظر تقول: إن التعميم والإطلاق في منع الاجتهاد عندما يوجد النص هو خطأ شائع، حتى ولو كان النص قطعي الدلالة، قطعي الثبوت؟!..

ذلك أننا نحب أن نميز بين موضوعات النصوص، فإذا كان موضوعها عالم الغيب، الذي علمناه عن طريق الوحي، أو العقائد الأصلية في الدين، أو الشعائر والمناسك والعبادات، وجميعها داخل في الدين الذي هو وضع إلهي، نتلقاه من الوحي السماوي المودع في القرآن الكريم، والذي قامت بتفصيله وتفسيره السنة النبوية التشريعية، سواء منها ما كان بلاغاً عن الله سبحانه، أو قيداً في الأمور الدينية، إذا كانت هذه هي موضوعات النصوص، وكانت هذه النصوص قطعية الدلالة، قطعية الثبوت، فلا مجال للاجتهاد، مع وجود هذه النصوص، وليست في ذلك ليس حجراً يهيئ على العقل المسلم المجتهد، ينتقص من مقامه الذي أهلم به الإسلام، وإنما ليست في امتناع الاجتهاد في مثل هذه الحال هو أن هذه القضايا الدينية هي ثوابت، لا تخضع للتغير أو التطور بالزمان أو المكان، فحالها الذي تقرر بها في القرآن والسنة ثابت، ثم إنها من نوع القضايا التي لا يستقل العقل بإدراك [illegible]، ولابد فيها من الوحي والنبوة، ودور العقل ومجاله وحدوده فيها لا

يعدو : الفهم وإلحاق الفروع بالأصول . فلأنها إلهية ، وثوابت ، قد اكتملت باكتمال الوحي والدين ، ولأنها مما لا يستقل العقل بإدراكها بذاته ، فإنه لا اجتهاد فيها إذا كانت نصوصها الدينية قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت . ففي هذه القضايا يجب « الاتباع » ، ولا مجال للاجتهاد و« الابتداع » !.

لكن هناك ميادين أخرى في الفكر الإسلامي لا تعتقد بصواب منع « الاجتهاد » فيها ، حتى لو كانت قد رويت في موضوعاتها النصوص ، قطعية الدلالة ، قطعية الثبوت ؟!..

فالأمور « المتغيرة » غير « الثابتة » ، والمتعلقة « بالمصالح » الدنيوية ، وتنظيم المجتمعات والجماعات والأفراد ، والتي لا تتعلق بعالم الغيب الذي اختص الله - سبحانه - به ذاته القدسية ، والتي يمكن للعقل أن يستقل بإدراكها ، وإدراك « حكمه » تشريعها ، والتي تطرأ التغير على علتها وحكمتها ، مثل هذه الأمور المرتبطة « بالواقع المتغير » يجوز - بل يجب - معها الاجتهاد ، ولا يمنعه أو يمنع منه وجود النصوص والمأثورات المروية فيها !

فالتمييز واجب وضروري بين « الثوابت الدينية » التي لا اجتهاد في وجود « نصوصها » القطعية الدلالة والثبوت ، وبين « المتغيرات الدنيوية » المرتبطة « بالواقع المتطور » ، وهي ما نرى جواز الاجتهاد فيها ، حتى مع وجود النصوص .

وإذا بدا هذا الرأي لبعض غريب غير مألوف فإننا نذكرهم بالقاعدة الإسلامية القائلة : إن « الأحكام » تدور مع « عللها » وجودا وعدما ! فالأحكام المعللة بعلة ، أو الواقعة في إطار الاستدلال العقلي ، والمتعلقة « بالمتغيرات » مثل هذه الأحكام التغير والتطور فيها وارد ، بتغير الواقع ، بعلة في حكمها أي أن الاجتهاد مع النص هنا أمر وارد وليس بغريب !

وإذا كان ضرب الأمثال من عصر النبوة وصدر الإسلام - وخاصة حقبة الخلافة الراشدة - هو مما يطمئن القلوب في مثل هذا المقام ، فإنه يسوق على ذلك بعض الأمثال :

* فالارتباط بين « النص » ، في الإسلام ، وبين « الواقع » من القضايا الهامة والمحورية التي تعتقد أن الإسلام قد تميز بموقف خاص إزاءها .. فهو لم يجعل « النص » حاكماً على « الواقع » ، بل تابعاً له ! . والناظر في حكمة نزول القرآن الكريم منجماً (مفرقاً) - يدرك كيف كان « النص » ينزل عندما يستدعيه « الواقع » ، فهو استجابة لهذا « الواقع » ، وفهمه مستحيل بدون استحضار هذا « الواقع » الذي نزل استجابة له .. حتى لقد صار من علوم القرآن علم اسمه : « أسباب النزول » !..

* و « النسخ » الذي حدث لبعض النصوص ومنها آيات قرآنية يدعو للتأمل أيضاً .. فهذا « النسخ » لم يحدث في أي موضوع من الموضوعات المتعلقة بالعقائد ، أو « الشعائر والعبادات » .. أي أنه لا نسخ ، أي لا تجاوز للنصوص في « الثوابت الدينية » .. على حين اختص « النسخ » بالأحكام المتعلقة بتنظيم الواقع ، فمع تغير هذا الواقع يحدث النسخ ، أي تجاوز النص بنص جديد ، أي حكم جديد ، حدث ذلك في عصر النبوة والوحي ، وهو قائم في القرآن الكريم وسنة النبوة ، يختص به علم سماه أسلافنا « الناسخ والمنسوخ » !

* لكن هذا الموقف ، الواقع الدنيوي ، عن التغير والتطور بعد الأعوام

الثلاثة والعشرين التي هي عمر الوحي الإلهي إلى نبينا محمد ﷺ ؟ لا نعتقد أن هناك من يجيب بـ « نعم » على هذا التساؤل .. وإذن فما الموقف حيال « نصوص » تغير « الواقع الدنيوي » الذي قننته وحكمته ؟ وتبدلت الحكمة والعلة في ورودها على النحو الذي وردت عليه ؟ .. هنا لابد من « الاجتهاد » طلبا لحكم جديد يحقق « المصلحة » في ظل « الواقع الجديد » ، حتى مع قيام النصوص ! . والأمثلة على اجتهاد الصحابة ، في « المتغيرات » وفي « الفروع » ، مع وجود النص أكثر من أن نحصيها في هذا المقام .. فالرسول ﷺ كان يسوي بين الناس في « العطاء » ، وتبعه في ذلك أبو بكر ، ثم جاء عمر فميز بين الناس في « العطاء » ، أي أنه اجتهد مع وجود « السنة » ومع « الجماع » عهد أبي بكر ؟! ، ثم هو - أي عمر - قد مضى يمين الطلاق الثلاث ثلاث طلقات ، بعد أن كان واحدة على عهد الرسول ﷺ وأبي بكر ، ليردع الناس عن واقع جديد ! كذلك اجتهد في أمر « المؤلفة قلوبهم » مع وجود النص القرآني ، فعلمنا وتعلمنا أن الإطلاق في منع الاجتهاد مع النص لا يجوز ..

ثم ماذا عن ميادين الاجتهاد وفرسانه ؟

إنك لن تجد اليوم - من علماء الإسلام - من لا يتحدث عن أهمية الاجتهاد ، وضرورة فتح بابه الذي أغلقه « علماء » عصر الانحطاط ، عندما عاشت أمتنا تحت سلطان المماليك وتسلط العثمانيين ، فتوقف الخلق والإبداع ، وتبادلت مقولة « ما ترك الأولون للآخرين شيئا ؟! » .

ولن تجد اليوم - من علماء الإسلام - من لا يحدثك عن حدود الاجتهاد ،

وكيف أنه لا اجتهاد مع وجود « النصوص » قطعية الثبوت وقطعية الدلالة ، فمع وجود هذه « النصوص » يقولون : إنه لا اجتهاد ، هكذا بإطلاق وتعميم !..

ولن تجد من هؤلاء العلماء إلا من يحدثك عن شروط المجتهد ، من مثل المعرفة بأسرار الكتاب والسنة ، وآيات الأحكام ، والمحكم والمتشابه ، والناسخ والمنسوخ ، والمطلق والمقيد في القرآن الكريم .. الخ .. الخ .. وقبل ذلك العلم بعلوم العربية التي هي الأدوات والسبل لفقه آيات الكتاب وفهم أحاديث الرسول - عليه الصلاة والسلام - .

كل ذلك معروف .. ومكرر .. ومشهور !..

لكن الحق ، والأهم في قضية الاجتهاد هو ما وراء هذا المعروف المكرر والمشهور ؟!..

ففي نطاق « الفكر » الإسلامي نجد لدينا عالمين متميزين ، لا ترقى علاقتهما إلى « الاتحاد » ولا تنزل إلى « الفصل » نجد :

( ) الدين « بما به من « أصول » ، وما لهذه « الأصول » من « فروع » !

وأصول الدين هذه هي « وضع إلهي » ، نزل بها الوحي من عند الله ، فلا مجال فيها للرأي ولا مكان فيها للاجتهاد ، لأنها « ثوابت » لا تعتريها التطور أو التغير بمرور الزمن واختلاف المكان وتغاير الحضارات وتغاير الظروف والملابسات .

أما « فروع » هذه الأصول وتفصيلاتها ، فهي التي كانت موضوعاً لاجتهاد المجتهدين منذ عصر النبوة وحتى تبلور المذاهب الفقهية في عالم

الإسلام . والاجتهاد في هذا الميدان لم يكن « اختراعا » ولا « إبداعا » ولا « خلقا » ولا « إضافة » ، وإنما كان « تفريعا » ، وفروضا ، ولحاقا للفروع بالأصول ، بواسطة الاستدلال . ولقد أنجز الاجتهاد الإسلامي في القرون الماضية - أغلب المهام التي تستدعي الاجتهاد في هذا الميدان - بل ووضع الفروض والبدائل التي قد يصعب على الكثيرين تخيلها في الكثير من المسائل والأوقات !.

فالاجتهاد في « أصول » الدين غير وارد . الاجتهاد في « فروعه » غير ملحّ ، ولا تستدعيه الضرورات ! . بل ربما كان ذلك هو السبب الحقيقي في أن إغلاق باب الاجتهاد ، لم يحدث أضرارا كبرى بفكرنا « الديني » ، اللهم إلا إذا نحن استثنينا أضرار تراكم الخرافات والبدع على جوهر قطاع من هذا الفكر « الديني » !.

هذا عن « الدين » : أصولا ، وفروعا .

(ب) وغير « الدين » . في نطاق الفكر الإسلامي - لدينا شئون الدنيا وهي تلك التي اكتفى فيها الوحي الإلهي - لحكمة وبقصد - بتحديد المثل العليا ، والحديث عن « المقاصد والغايات » ، ورسم « الأطر العامة » في « كليات » تتسم بالمرونة والعموم ..

ولقد كانت للوحي - كما قلنا - حكمة في العدول عن التحديد والتفصيل في شئون « الدنيا » هذه ، فلم يكمل أمورها كما أكمل أمور « الدين » ، ذلك لأن نظم الحياة الدنيا وتشريعات مجتمعاتها وقوانين معيشتها متطورة ، ثم وأنها مع تعاقب القرون ، متغيرة حتما باختلاف المواطن وتغير الظروف والملابسات تلك كانت الحكمة . ومن ثم كان القصد هو إطلاق العنان للعقل الإنساني

المسلم كي يبدع ويخلق ويضيف ويجدد ويعبر في نظمه الدنيوية ، دونما قيد يقيده ، اللهم إلا مصلحة جمهور الأمة ، المسترشدة بالتجربة الإنسانية ، و «بالكليات» ، و «المقاصد» ، و «المثل العليا» التي جاء بها الوحي ، فلسفة ، للنظم الدنيوية و «أطر» لها ، لا «نظم» ، و «قوانين» تحدد القوانين وتضع التفصيلات .. هنا - في هذا الميدان - ميدان «دنيا» المسلمين - وليس «دينهم» تلح الضرورات كل الإلحاح على أهمية «الاجتهاد» .

فنحن قد نخلف العوامل ذاتية وأخرى خارجية .. ما هي تلك العوامل؟ لابد - كي نجيب - من «الاجتهاد» ؟!..

ونحن أمة مستهدفة من أعداء كثيرين ، وعلى مر العصور ، ولذلك نواجه اليوم تحديات كثيرة - عسكرية ، واقتصادية ، وفكرية ، وتسريع إقليمي ، وهي جميعها تصب في تحدٍّ حضاري يهددنا بالسحق القومي وتحويلنا إلى هامش لحضارة الأعداء . فكيف السبيل لمواجهة هذه التحديات ؟ . لابد - كي نجيب - من «الاجتهاد» ؟!..

ونحن أمة ذات تراث حضاري عتي وعريق . وهذا التراث - بحكم أنه إبداع تيارات فكرية متعددة ، بل ومتناقضة - يبعث الحيرة عند قطاع من المعاصرين ، ويصيب الكثيرين بالكثير من التمزق ، وذلك بدلا من أن يوحد جمهور الأمة ويشحن شبابها بالكبرياء المشروع ! فمنا من يرى «سلفه الصالح» في «علماء» عصر «الحواشي» و «التعليقات» و «الهوامش» و «المحسنات البديعية» وحكاكات الألفاظ ، عندما توقف الخلق والإبداع ... ويرى في هذه الآثار الهابطة ، ذات «النفس عن النظر والرأي والاجتهاد» !

ومنا من يرى في « التعبد بالنصوص » النهج الأمن والمفيد ، فبعض من شأن العقل مكتفيا بالنقل والمأثورات ، حتى عندما تتهافت - أمام العقل - مضامين هذه المأثورات !..

ومنا من يرى في شروح فلاسفتنا على الفكر اليوناني وتعليقاتهم على مقولات فلاسفة اليونان الإبداع الحقيقي في تراثنا ، فيدعون إلى مواصلة هذا المسعى وإكمال هذا الطريق !..

ومنا من يرى لحضارتنا طابعا « وسطيا » متميزا ، وازنت به بين الأقطاب ، وألفت فيه بين ما عدا في حضارات أخرى متناقضات لا سبيل إلى الجمع بينها ، فضلا عن التوفيق - موازنة بين « العقل » وبين « النقل » - بين « الدين » وبين « الدنيا » .. بين « الدنيا » وبين « الآخرة » .. بين « الحكمة » وبين « الشريعة » .. بين « الفرد » وبين « المجموع » .. حتى لقد تدينت فيها الفلسفة كما تفلسف الدين ؟! وعز فيها وجود تيار إلحادي تاريخي كما حدث في الحضارة اليونانية وامتدادها الأوربي الحديث - لا لقصور في أفق فلاسفتنا ومحدودية في نطاق حريتهم الفكرية ، وإنما لأن اقتصاد الوحي الإسلامي في الحديث عن الغيب وتطبيعه والخلق وأصل الكون قد جعل - مكان أن يكون « فلاسفة » و « مؤمنين » في ذات الوقت - قرأت - في ... من قالوا بقدم العالم والمادة ، مؤمنين بل وشاكا زاهدين ، لو أقسموا على الله - سبحانه - لأبر لهم الأيمان ؟!..

فأي صفحات من تراثنا نستلهم ؟.. وأي تيار من تياراته نتخذه « سلفا صالحا » يمد بيننا وبينه الخيوط والأسباب والأنساب ؟ .. هل موطن - بل مواطن - « للاجتهاد » ؟!..

فالاجتهاد - إذن - يجب أن يخرج - وأن تخرج به - من ذلك الإطار الضيق الذي عرفه تراثنا الفقهي ، والذي لا يزال يفكر فيه دارسو الفقه وقلة من الفقهاء وكثرة من أشباه الفقهاء . فهؤلاء ليسوا وحدهم المطالبين بالاجتهاد ، بل إن المطالب به هم علماء الأمة وأهل الخبرة الغالبة والمكثفة فيها ، ومن كل المجالات والتخصصات ، لأن ميدانه الحقيقي هو أمور الدنيا ونظم معيشتها ونمط حضارة المسلمين ، وليس إلحاق فروع الدين بأصولها ، لأن هذه الأصول قد تمت بتمام الوحي ، وتلك الفروع قد أوسعها الأقدمون بحثاً واجتهاداً ، فلم يبق في ميدانها للاجتهاد إلا هامش محدود .

الأمر الذي لا شك فيه أن هذه النظرة للاجتهاد تستدعي إعادة النظر حتى في تعريفه الذي استقر له في تراثنا الإسلامي ، فلأن أسلافنا قد حصروه في نطاق الفقه ، الذي هو « علم الفروع » ، فإنهم في تعريفه ، أنه استفراغ الفقيه الوسع ليحصل له ظن بحكم شرعي (١) ، ووفق هذا التعريف كان ولا يزال باستطاعة من يبذل وسعه لاستخراج الفروع الفقهية من أصولها ، ورد هذه الفروع إلى تلك الأصول أن يسمي نفسه مجتهداً ، حتى ولو كان جاهلاً وغافلاً عن أمهات المعضلات التي تواجه الأمة في حضارتها وحياتها الدنيوية !.. وعلى سبيل المثال ..

فإن بعض المذاهب الإسلامية التي لم تغلق باب الاجتهاد زاخرة بأعداد لا بأس بها من « المجتهدين » ، ومع ذلك فلم نحدث أن رأينا واحداً من هؤلاء « المجتهدين » يتخذ موقفاً نقدياً من الأساطير التي يتمحور حولها تراث

---

(١) الجرجاني (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م

مذهبه الاعتقادى ؟! . فأين « الاجتهاد » هنا ؟! وماذا على المجتهدين يصنع به هو لم تجدد حياة الأمة منطلقا من تحرير عقلها وتحديد عقائدها التى طمس تألقها ركام الأساطير ؟!..

نعم قد لا تكون تلك حصيلة يتفرد بها هؤلاء « المجتهدون » فنحن نشهد فى « العلم الطبيعى » « علماء » قدموا فى مجالات تخصصهم « ومع ذلك نراهم أسرى للخرافات والدجالات » وفى الحركة الصهيونية - على سبيل المثال - نجد « علماء » لامعين « ومع ذلك تتملك عقولهم الإيمان بأساطير العهد القديم » بل ويسعون إلى تحويلها إلى قوميه ودولة واقع معاش !!.. هذا عجز المنهج العلمى « وتخلف استكمال التقدمى » وتراجع التنسيق بين فروع المعرفة » فكل لديهم - فى الحقيقة وواقع الأمر - رجال مهرة وبارعون فى « حرفهم » و « صنائعهم » « يَعْلَمُونَ ظَاهِراً مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا »(١) . ولكنهم لا يرقون إلى مرتبة « العلماء » الممتلكين للمنهج العلمى والمتصور المتكامل لفروع المعرفة ومجالات العلوم .. وبالمثل « فإن » المجتهد « الذى يقع فى ميدان الفقه بعد أن انتهت المعارك الحقيقية فى هذا الميدان » لا يمكن أن يكون فارس العصر » فهو ليس « المجتهد » « بالمعنى الحقيقى والمعاصر للاجتهاد ؟

فليس « الفقه » - بالمعنى والحدود النقلية له - هو الميدان الذى يلح عليك كى تفتح الباب للاجتهاد .. وليس طلاب علم الفقه هم أهل الاجتهاد الذين يحتاجهم العصر الذى نعيش فيه .. وليس الفقهاء وشيوخ الفقهاء فى بلادنا - وحدهم - هم فرسان ميدان الاجتهاد !..

إن أمتنا تقف - حقا لا مبالغة فيه - فى مفترق الطرق :

---

(١) الروم « الآية ٧

* أمام الاستعمار الجديد ، وشركاته المتعددة الجنسية ، والنمط الاجتماعي الذي تخلقه حضارته الاستهلاكية .. والكيان العنصري الاستيطاني الذي يحرس مخططاته .. ماذا نصنع ؟.. وكيف تكون المواجهة ؟ .. وهل لدينا من تراثنا الحضاري ما يحدد ملامح « البديل » ؟!

* وأمام التخلف الحضاري ـ وخاصة أسبابه الذاتية والداخلية ـ ماذا نحن صانعون كي نفلت من قيوده ؟ .. وما هو النموذج الذي علينا أن نيسر به ونسعى لتسويده ؟.. وأي عصر من عصورنا الحضارية والتاريخية هو بالنسبة لحاضرنا ومستقبلنا نقطة الانطلاق ، وتربة الجذور والأوتاد التي تمد إليها الخيوط ؟ .

* وإذا كانت قضيتنا ـ في الجوهر والأساس ـ هي « التخلف » .. فهل يجب أن نسعى للحاق بالغير ، حتى ولو أصبحنا وإياهم أبناء حضارة واحدة ؟!.. أم أن لأمتنا حضاريا طابعا متميزا ، الأمر الذي يفرض علينا أن نحارب « التبعية » حربنا « للتخلف » ، بل ربما أكثر إذ بدون « الاستقلال » الحقيقي ـ وعلى رأس بنوده « التميز » الحضاري ـ لن نتجاوز التخلف ، اللهم إلا إذا فقدنا ما هو أعز من « التقدم » ، فقدنا الهوية والذات ؟!..

في هذه القضايا ـ ومثلها ـ يجب الاجتهاد ، وإلى هذه الميادين يجب أن تستنفر الأمة فرسانها المؤهلين للاجتهاد في هذه الميادين .. فذلك هو الاجتهاد الحق .. وهؤلاء الفرسان هم أولو الأمر ، الذين أوجب الله طاعتهم ، وهم الأئمة الحقيقيون لاجتهاد العصر الذي نعيش فيه .

وهذه الحقيقة تجعل من « الاجتهاد الإسلامي » السبيل الضروري لـ « تجديد ذات المسلمين » ! .. فتجديد الدين ـ بالاجتهاد ـ يجعل الفكر الإسلامي يفتح ذراعيه لاحتضان الواقع الإسلامي المتطور ، الأمر الذي يضمن أن لا يخرج

هذا الواقع عن حدود « الروح الإسلامي » الذي احتطه الدين .

إنه مما لا شك فيه أن « الإسلام الدين » واحد ، ثابت ، في أصوله وأركانه ، في عقيدته وشريعته ... التي هي النهج الذي ينهجه أهله للتدين به والاعتقاد بعقائده .. واحد ، وثابت كذلك في « الروح » التي تمثل « مزاجه » الحاكم والساري والعام فيما يتفرع عنه من « فكر » و « تطبيقات » ! إنه واحد ، وثابت ؛ لأنه « وضع إلهي » ، وليس ثمرة للفكر البشري الخاضع لتطور الاجتماع وتبدل الملابسات وتغاير الظروف والحضارات .. ثم هو قد اكتملت له أصوله وأركانه منذ أن أوحى شارعه إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام - آية قرآنه الكريم التي تقول : ﴿ **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا** ﴾(١) .

وهذا « التوحد » وهذا « الثبات » في « الإسلام الدين » غير قائمين ولا مطردين في « الفكر الإسلامي » الذي يشمل كافة « التطبيقات الدنيوية » لكليات « الإسلام الدين » ولقواعده المرنة وقوانينه العامة التي جعلها « أطر » تحكم الإبداع الإنساني في أمور الدنيا وقضايا الحياة الدائمة التطور بحكم سنن الله ، وبضرورات إعمار الكون الذي أبدعه الله واستخلف الإنسان كي يبدع فيه !

فباختلاف المكان ، وبتطور الزمان يتطور « الفكر الإسلامي » بالاجتهاد الذي تستدعيه وتحكمه مصلحة الأمة والأطر العامة للدين .

وهذا « التمايز » ، ولا نقول « الانفصال » بين « الدين الإسلامي » وبين « فكر المسلمين » وتصوراتهم في التطبيقات الدنيوية يحتاج - دائماً وأبداً - إلى « التجديد » الذي يعود « بالفكر الإسلامي » إلى « المنابع الأصلية والأصيلة »

---

(١) المائدة ٣

للإسلام ، « دينا » كانت هذه المنابع أو « تجربة » صنعها الرسول ﷺ وصحابته في عصر البعثة ، وذلك حتى تتجدد الروابط بين « الفكر الإسلامي » وبين « الإسلام الدين » ، وحتى لا يؤدي تراكم الشوائب والزوائد والبدع والخرافات إلى رقة الخيوط التي تربط فكرنا الإسلامي بمنبعه الديني الأصيل ، فتتهدد هذه الخيوط مخاطر الانقطاع !..

وهذا المعنى الذي نجده ويتجده « التجديد » في حياة أمتنا الفكرية هو الذي جعل « السلفية » قسمة أصيلة فيه . فما دامت العروة وثقى بين « الفكر الإسلامي » وبين « الإسلام الدين » ، فلا بد من عرض هذا « الفكر » - دائما وأبدا وباستمرار - على « ثوابت » الدين و « روحه » ، حتى يضمن سريان « الروح الإسلامي » عبر « شرايين القرون » إلى « فكرنا الإسلامي » الجديد ! وتزامل هذه « السلفية الدينية » في « التجديد الإسلامي » - الرؤية العصرية للواقع المتجدد ، والنظرة المستقبلية للغد المتصور ، حتى يتمكن المسلمون - دائما وأبدا - من تجديد الدنيا وتجديد الدين ! .

لكن .. لابد من الاعتراف بأن هذه الموازنة قد أصابها الاختلال في كثير من المحاولات التي نهضت بها حركات ودعوات رامت تجديد دينا ودنيا ؟!

فالبعض قد مالت به « البداوة » ، والفقر في الفكر الفلسفي ، والموقف عبر الودي من العقل والعقلانية إلى حيث ظن أن النظرة السلفية وحدها كافية لتجديد « الدنيا » ، كما هي كافية لتجديد « الدين » ، فأضفى على تطبيقات « السلف » قداسة الدين ، وتوهم إمكانية إعادة الحاضر والمستقبل كي يصبح ثانية في قوالب التطبيقات السلفية . فكانت المصادمة بين هذا البعض وبين التطور الذي هو واحد من سنن الله في هذا الكون ، وكان عداء هذا البعض للعلم والمدنية ، ومن ثم عجزه عن الوفاء بشروط التحضر والعمران !

والبعض الآخر قد أصابه النفور من هذا النهج ، السلفي - النصوصي - الجامد ، ، فأدار ظهره ، للسلفية الدينية ، كلية ، فلم يحفل بتجديد الدين ، ولم يعن بإعادة الحياة إلى الشرايين التي تربط ، فكرنا الإسلامي الحديث ، بأصول ديننا وعقائده وشريعته الأولى والأصيلة .. وصرف كل همه إلى تجديد الواقع الدنيوي وتطويره ، فكان أن تلقفته تيارات فكرية وافدة ومعادية ، أطعمته مناهج وسقته تصورات ودست له حلولا لا يتسق بعضها أو كثير منها مع روح شريعتنا ، ولوثت ديننا ، والقسمات المتميزة لحضارتنا العربية الإسلامية الأمر الذي مال بتجارب هذا البعض في النهضة بعيدا عن أن يكون الامتداد الحقيقي لحضارتنا التي صنعها أسلافنا العظام !

وهذه الحقيقة التي شهدتها ونشهدها - ساحة الدعوات والحركات التي رامت وتروم - تجديد حياة أمتنا - الفكرية والمادية - تفرض علينا مراجعة القوالب التقليدية التي طرحت في ميدان التجديد والتحديث ، وتدعونا إلى سلوك النهج الوسطي الذي هو الاعتدال بين طرفين ، والعدل بين ظلمين ، والحق بين باطلين - للتزاوج بين ، السلفية الدينية ، التي بها يتجدد ، الدين ، ويتجول - عندما تبرأ عقائده وتصوراته من الخرافات والزوائد - إلى طاقة تحفز الأمة على تجديد ، دنياها ، ! التزاوج بين هذه ، السلفية الدينية ، وبين ، النظرة المستقبلية في قضايا الدنيا ، تلك التي تحكمها حقائق الواقع ، ومصلحة الأمة ، والأطر الثابتة للدين .

فبهذا النهج الوسطي الذي يعتمد ، التجديد والتحديث الذاتي ، سبيلا للتطور والنهضة وتغيير مؤسس الأمة نهضتها ، المعاصرة ، ، دون أن تفقد التواصل مع روحها الحضاري الأصيل !.. وتبني مشروعها الحضاري ، المستقل ، ، دون أن تحرم مما ينفعها في تجارب الآخرين !.

وبذلك يتجدد في حياتنا كل من ، الدين ، و ، الدنيا ، جميعا !

الاستقلال الحضارى

تلح على ، والح عليها تلك الحقيقة التى تقول إن الأمم العريقة الخارجة من عصورها المظلمة ، الجاهلة بتراثها الحضارى ومجدها العريق ، لابد وأن تقع فى براثن الانبهار ، بقيم ، الاخرين ، وحضارتهم وانها تظل غارقة فى بحر ، الانبهار ، هذا إلى ان يشتد عود يقظتها ، فإذا بلغت فى هذه اليقظة سن الرشد ، عادت تستلهم خير ما فى تراثها الحضارى مباشرة و دون وساطة من ، الاخرين ، ، ثم نهضت لتجعل حاضرها ومستقبلها الامتداد المتطور لخير ما فى هذا التراث الحضارى من صفحات وهى فى كل ذلك لا تنغلق على الذات ، فتصد نفسها وتغلق عقلها دون ما فى حضارات الاخرين مما يفيد نهضتها وايضا لا تقلد ولا ، تحاكى ، تقليد القردة ومحاكاتها وانما تحافظ على ما يميز شخصيتها القومية ونمطها الحضارى من سمات وقسمات ،

حدث ذلك فى أوربا عندما لمست أسباب نهضتها الحديثة ، وأخذت تتحسس طريقها الذى يخرجها من عصورها الوسطى والمظلمة ، فلقد استعانت على هذه اليقظة بما استلهمته من فكر حضارتنا العربية الإسلامية التى لم تكن قد دخلت بعد فى أفق الجمود ومنطقة ، الغروب ، ، وكان العرب المسلمون - يومئذ - أعرف بالتراث اليونانى - الإغريقى وهو تراث أوربا الحضارى من الأوربيين أنفسهم ، فسلك الأوربيون إلى تراثهم ، الطريق العربى الإسلامى ، ، وتصوروا تراثهم هذا على النحو الذى تصوره عليه

العرب المسلمين. فعرفوا أرسطو (٣٨٤ - ٣٢٢ ق. م) من خلال فيلسوفنا أبو الوليد بن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ ١١٢٦ - ١١٩٨ م)، وعرفوا أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٧ ق. م) في صورته الإسلامية. وأخذوا من فكره ومقولات فلاسفتنا الأسلحة التي خاضوا بها معارك نهضتهم ضد هيمنة الكهانة الكنسية على العقل الأوربي ومقدرات المجتمع، وميادين البحث، واختصاصات العلماء!..

لكن هذه النهضة الأوربية عندما نضجت، وبلغت سن رشدها، حينما ثبت قسمات السقط لتصورات العربية الإسلامية لتراثها الحضاري، وتنقص من قداسة الأحكام والتقسيمات التي وضعها فلاسفتنا في شروحهم ونقدهم لفكر اليونان. وأخذ مفكرو عصر النهضة الأوربية يعودون، مباشرة، إلى تتابع تراثهم وتصوصه الأصلية والأولى، يدرسونها، ويقومونها، ويستلهمونها. حتى لقد أصبحت حضارتهم الحديثة الامتداد المتطور لتراثهم الحضاري القديم، احتفظت بما ميزها من قسمات عبر تاريخهم الحضاري الطويل. ولم تصبح هذه الحضارة صورة من حضارتنا العربية الإسلامية، بل ولا امتدادا متطورا لها ؟!..

ونحن لا نغالي إذا قلنا إن هذا الذي حدث من أوربا الناهضة في الموقف من حضارتنا ومن تراثها الحضاري، كان أن يكون قانونا للأمم ذات التراث الحضاري العلي، في مثل هذه المنعطفات التاريخية. وهو ذات الذي حدث ويحدث لأمتنا منذ بدء يقظتها في القرن التاسع عشر.

لقد استيقظت أمتنا على خطر الغزوة الاستعمارية الغربية الحديثة، التي

[illegible] (١٧٦٩ - ١٨٢١ م) [illegible] على مصر سنة ١٧٩٨ م [illegible] على وقع أقدام الجيوش الغربية لأوطانها

ولقد تميزت هذه الغزوة عن تلك التي رفعت أعلام الصليب في العصور الوسطى [illegible] كانوا فرسان قطاع جهلة [illegible] سوى العنف والدمار [illegible] كما يقول مؤرخنا أسامة بن منقذ (٤٨٨ - ٥٨٤ هـ) [illegible] م [illegible] فضيلة سوى [illegible]

[illegible] فرسان [illegible] ثم [illegible] في هويتها المتميزة عن الغزاة !

[illegible] مع الغزوة الاستعمارية الحديثة فقد [illegible] الأمر كل الاختلاف [illegible] الغرب الاستعماري قد جاءت إلينا هذه المرة مسلحة بحضارة حديثة منتصرة ، حققت إنجازات رائدة ورائعة في ساحات العلوم والفنون والآداب ، وحققت معجزات كبرى في حقل التطبيق للعلوم ، [illegible] هذه الجيوش بلادنا ونحن نعيش في [illegible] مملوكي عثماني ، لا يمكن أن نصمد في معرض المقارنة بينه وبين التقدم الأوربي الحديث ، حتى ولو كان الذين يجرون هذه المقارنة من غلاة المتعصبين منا ، ومن الجهلاء والبلهاء !

وكنا - يومئذ - قد جهلنا تراث العصر الذهبي الذي ازدهرت فيه حضارتنا حتى لقد شرعنا نتتلمذ في معرفته على يد طلائع الغزاة من المستشرقين فألقوا في عقولنا ووعينا أن حضارتنا العربية الإسلامية لم تتميز بشيء خاص ، فأسلافنا لم يكن لهم سوى فضل النقل عن اليونان ، وما في تراث الإسلام من لمحات ذكية فهي من إبداع المسلمين الفرس (الآريين) ، وليست من إبداع العرب (الساميين) ؟!

وكان الهدف هو أن يستقر في وعينا وعقلنا ويترسب في وجداننا ذلك المفهوم الذي يزعم أصحابه أن الحضارة - في كل عصر - هي حضارة واحدة كانت قديماً يونانية ، وهي اليوم أوربية .. وعلى الذين يريدون للحضر أن يلهثوا حتى يصبحوا في الحضارة أوربيين ، فهم « المتقدمون » ونحن « المتخلفون » . أما الحديث عن أن جوهر القضية هي سيطرة أوربا علينا وتبعيتنا لها ، وأن الهدف يجب أن يكون خلع هذه التبعية واستعادة الاستقلال الحضاري لأمتنا فهو في زعمهم - أكذوبة من الأكاذيب !

لقد قالوا لنا ذلك من خلال المدرسة ، والنادي ، والصحيفة ، والكتاب ، وكل وسائل التوجيه والتأثير .

وكعادة المهزوم الذي لا يصمد واقعه في المقارنة بواقع المنتصر ، انبهر فريق من صفوة مثقفينا ومفكرينا بالغرب إلى الحد الذي تبنوا فيه الدعوة إلى ضرورة أن نصبح غرباً في كل شيء .. في أنماط التفكير ، وسبل التعبير ، وطرائق العيش ، والعادات والتقاليد والأذواق والمعايير الجمالية .. إلخ إلخ .. فتبلور عندنا ما سمي بتيار « التغريب » !. فلما سيطر أهل هذا التيار على مقدرات حياتنا في ظل الاستعمار المباشر والمقنع - وأصبحوا جيشاً آخر يمكّن في الوطن لفكرة الاستعمار - وصدق فيهم قول جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) : « إن المقلدين للتمدن الغربي إنما يشوهون وجه الأمة ، ويضيعون ثروتها ، ويحطون من شأنها ! إنهم المنافذ لجيوش الغزاة ، يمهدون لهم السبيل ويفتحون لهم الأبواب !! » (١)

---

(١) (الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني ، ص ١٩٥ - ١٩٧) دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

وكانت مؤسساتنا التقليدية - ومعها عقول العامة وأفكارها - لا زالت تعيش في إطار فكرية العصر « المملوكي - العثماني » ، المتسمة بالتخلف والركاكة والانحطاط .. فزادتها مقولات تيار « التغريب » جمودا على جمودها ، بحكم رد الفعل الطبيعي ضد الوافد الذي يهدد الموروث والمألوف .. فكان أن تبلور تيار « الجمود » ، كنقيض لتيار « التغريب » .

ثم نشأ التيار الثالث والوسط .. تيار « التجديد الديني » ، الذي رام تحرير العقل ، وتجديد دنيا الأمة عن طريق تجديد فكرها الديني ، وطمح إلى صياغة مشروعها الحضاري المتميز ، الذي يرفض فكرية العصر « المملوكي - العثماني » المظلم ، كما يرفض التقليد والنقل عن الحضارة الأوربية الغربية .. فنهج منهج المزج بين « الأصالة » وبين « المعاصرة » أصالة عصر ازدهار حضارتنا العربية الإسلامية .. والمعاصرة التي يحكمها واقع الأمة ، والاستفادة من حضارات الآخرين ، استفادة الراشد الذي يميز بين ما يتسق مع تميزه الحضاري وبين ما يسحق شخصيته القومية ونمطه الحضاري الخاص .

هكذا تبلورت وتصارعت على ساحتنا الفكرية وفي عقل أمتنا هذه التيارات الثلاثة .. بل وشهد كل منها « فصائل » تميزت في إطاره ! .

ولما كان الإسلام هو المكون الأساسي والقاسم المشترك الأعظم في القسمات والسمات التي كونت وتكون روح حضارتنا العربية الإسلامية .. فقد كان « التغريب » - وهو بعيد عن الهوية الإسلامية - و « الجمود » - وهو محسوب على الإسلام زورا وبهتانا - صدعا في وحدة الهوية لأمتنا العربية الإسلامية .

فالإسلام هو الذي نهض بالدور الأكبر في حشد جميع طاقات الأمة ، حتى

استطاعت اقتلاع الكيانات الاستيطانية الصليبية التي زرعها الغزاة الصليبيون في قلب وطننا العربي قرابة القرنين من الزمان ؟! .

ولقد تعلم الاستعمار من ذلك الحدث درسا نسيناه نحن المسلمين ؟!

فمنذ بدء الهجمة الاستعمارية الحديثة على بلادنا كانت عين كل دول الاستعمار على الإسلام ، تسعى لعزله ، وتجريد الأمة منه ؛ كي لا تتسلح به في مقاومة الغزوة الإمبريالية كما تسلحت به قديما في صراعها ضد الصليبيين !.

ولم يكن الإسلام الذي سعى المستعمرون إلى تجريد الأمة منه ، وإلى عزلها عنه ، هو إسلام الشعائر والعبادات والطقوس ، بل كان « الإسلام السياسي » ، إسلام « الدولة » و « الحكم » ، إسلام النظام الاجتماعي والاقتصادي ؛ لأن الاستعمار كان يريد الثروة ، ويسعى للسيطرة عليها بـ « الدولة » ، ومن ثم كانت الخصومة بينه وبين « الإسلام السياسي » ، المنظم للدولة الإسلامية ، والمحدد لهويتها المناقضة لما يريده الاستعمار !..

والتاريخ الاستعماري لهذه الغزوة الأوربية الحديثة هو الشاهد الأصدق على ما نقول ؛ فالاستعمار الفرنسي ، ممثلا في بونابرت وحملته على مصر سنة ١٧٩٨م ، لم يجد في الطرق الصوفية المتعاونة بأسا ولا خطرا ، فتزيا بونابرت بالزي الشرقي ، وشارك المتصوفة في احتفالاتهم بالمولد النبوي الشريف ! لكنه ناصب الإسلام السياسي كل العداء ، فطارد شيوخ الأزهر الذين قاوموا الغزو ، وصوب آلة حربه ضد الثورة التي قادها نقيب الأشراف السيد عمر مكرم (١١٦٨ ـ ١٢٣٧ هـ ، ١٧٥٥ ـ ١٨٢٢ م) وحارب فكرة « الجامعة

الإسلامية ، التي كانت تتمثل يومئذ في ارتباط مصر بالدولة العثمانية ، وتعاونهما ضد قوات الاحتلال الفرنسي !..

وفي الجزائر - بعد نابليون - سلك الاستعمار الفرنسي ذات السبيل ..

فالإدارة الاستعمارية الفرنسية كانت تختص شيوخ الطرق الصوفية المتعاونين مع الاستعمار أو المهادنين له ، أولئك الذين صوروا لأتباعهم ومريديهم الاستعمار على أنه ، قدر إلهي ، حدث تنفيذ لمشيئة الله ؟ وقالوا : إننا إذا كنا قد أصبحنا فرنسيين ، فقد أراد الله ذلك ، وهو على كل شيء قدير فإذا أراد الله أن يكسح الفرنسيين من الجزائر فعل ، ولكنه يمدهم بالقوة ، وهي مظهر قدرته الإلهية ، فلنحمد الله ولنخضع لإرادته .. ؟ (١)

سعد الاستعمار الفرنسي كل السعادة بهذا اللون من ألوان « الإسلام » ! ، وكتب السياسي الاستعماري الفرنسي جابرييل هانوتو G Hanotau (١٨٥٣ - ١٩٤٤ م) عن رجال الطرق الصوفية هؤلاء يقول : « إن من بين تلك الطرق والطوائف من يجلد أعضاؤه إلى السكون ، وربما كانت علاقتهم مع رجال حكومتنا في الجزائر وتونس على أحسن ما يرام » ؟ (٢)

إنه الإسلام الذي يرضى عنه الاستعمار ، ذلك الذي يجعل الأعضاء تجلد إلى السكون في ظل سيطرة الاستعمار ، وتفرغ طاقاتها الغريزية في الشعائر والطقوس والعبادات ؟..

---

(١) مجلة (الشهاب) الجزائرية ج ٧ م ١٤٠ انظر كتابنا (مسلمون ثوار) ص ٢٦٣ طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م .

(٢) (الإسلام والرد على منتقديه) مجموعة أبحاث - ص ١٨ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨م .

أما إذا حرك الإسلام أعضاء الأمة من أجل السلطة والدولة التي تعيد الوطن وثروته إلى المسلمين ، فسيكون هو « الإسلام السياسي » الذي يناصبه الاستعمار العداء الشديد .. ومن هنا كان هجوم هانوتو على « الحركة السنوسية » إبان مقاومتها الاستعمار .. بل وكان عداء الفرنسيين للغة العربية ، عندما مثلت موقفا قوميا وحركة سياسية رافضة للفرنسة .. وكانت مقاومتهم لجمعية العلماء المسلمين في الجزائر ، التي أسسها الإمام عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩هـ / ١٨٨٧ - ١٩٤٠ م) ..

وفيما يتعلق بالاستعمار الإنجليزي ، ينخدع البعض بظواهر يستندون إليها في القول بتسامح المستعمرين الإنجليز مع الإسلام ؟ . ولو فقهوا حقيقة الأمر لأدركوا أن التسامح قد كان موقفا عاما اشترك فيه المستعمرون أجمعون ، لكنه اقتصر على إسلام الشعائر والطقوس والعبادات .. وأن العداء والمطاردة والحرب قد كانت موقف جمع كل المستعمرين ضد « الإسلام السياسي » ، وضد الإسلام السياسي الثوري على وجه الخصوص !..

وإذا كان البعض في حاجة إلى الدليل فهناك موقف الاستعمار الإنجليزي من تيار « الجامعة الإسلامية » الذي بنوره وقاده فيلسوف الإسلام وموقظ الشرق جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) .. فلقد طارد الإنجليز الأفغاني في كل مكان .. في مصر .. وفي الهند .. وفي إيران .. وفي الحجاز .. وفي الآستانة .. ومن قبل ذلك حاربوه في بلاده أفغانستان وصنعوا ذات الشيء مع كل التنظيمات المعادية للاستعمار التي أقامها .. مع « الحزب الوطني الحر » في مصر .. ثم مع جمعية « العروة الوثقى » .. ومارسوا ذات الحرب ضد كل الصحف والمنابر الفكرية التي نطقت بلسان

« الإسلام السياسي » .. في الوقت الذي هادنوا فيه - بل أعانوا - أولئك الذين حولوا الإسلام إلى طقوس وشعائر تستنفد الطاقات الغريزية للمسلم ، حتى تجلد أعضاؤه إلى السكون ، فلا يحارب الاستعمار ؟!

فالقضية - إذن - والمحور والأساس - هي « الإسلام السياسي » ، ذلك الذي تمتلك به الأمة « الدولة » و« الثروة » ، فتتمكن من إقامة « الإسلام الكامل » والحقيقي في محيط المسلمين .

لكن تميز الهوية الإسلامية لأمتنا العربية الإسلامية لا يعني الانغلاق على الذات ، وإدارة الظهر لمنجزات الغير الحضارية ، ورفض التفاعل مع حضارات الآخرين .. وإنما يعني التمييز بين ما يفيد وما لا يفيد .. بين ما يلائم الخصوصية الحضارية وما يمسخ هذه الخصوصية الحضارية المتميزة .

فعلى النطاق العالمي - وبصرف النظر عن اللغات والقوميات والقارات والحضارات - هناك علوم لا وطن لها .. تلك هي « العلوم الطبيعية » التي تتعلق بدراسة « المادة » وخواصها ، وظواهر الكون المادي وتطورها .. ثم هناك « علوم » فيها قدر من « العموم » ، يجعلها تتجاوز الحدود القومية والحضارية ، وقدر من « الخصوص » ، يتلون بالبيئة الحضارية والخصائص القومية والملابسات المحلية النابعة من الظواهر التي تختص بها هذه « العلوم » ، وذلك مثل « العلوم الإنسانية » ، من « سياسة » و« اجتماع » و« فلسفة » و« اقتصاد » الخ .. الخ ..

ففي « العلوم الطبيعية » ليست هناك علوم « قومية » .. فليست هناك « كيمياء » عربية إسلامية وأخرى أوربية ، وثالثة صينية .. الخ .. الخ .. أما في « العلوم الإنسانية » وفي « الثقافة » و« الحضارة » فإن الأمم ذات السمات

الحضارية المتميزة، والواقع المختلف والميراث الفكري الخاص، تطبع علومها الإنسانية وثقافتها القومية بطابع خاص. فتصبح التمايز الحضاري، ومن ثم الاستقلال الحضاري، حقيقة موضوعية، وتبرز بعض قوميات، كما تصبح عملية فك تبعية الأقوياء للضعفاء، بهدف سحق شخصيتهم القومية المتميزة، وسلخهم عن المكونات الحضارية، وثقافتها التي تميزهم وتميزهم عن غيرهم من الأمم والحضارات..

لقد ترك الحضارة العربية الإسلامية وعلومها في النهضة الأوربية الحديثة وصار، نعم، في النهضة الأوربية [illegible] العرب [illegible] في الحضارة [illegible] الإنسانية [illegible] فقد طرد الأوربيون [illegible]؟! ومثل ذلك كان الحال عندما انفتح العقل العربي الإسلامي [illegible] على تراث اليونان والفرس والهنود. فكان الطب العربي امتدادا متطورا للطب اليوناني، وكان هذا هو وضع الحساب العربي بالنسبة للحساب الهنودي. ولم يكن الأمر كذلك في القانون، و«الفلسفة»، و«الأخلاق»، و«الاجتماع». لقد بقي العرب عربا مسلمين، رغم الانفتاح الفكري الذي مارسوه، ولم يصبحوا في الحضارة والعلوم الإنسانية يونانا ولا فرسا ولا هنودا ؟!..

وفي العصر الحديث كانت لأوربا الاستعمار محاولة مع أمتنا العربية الإسلامية أرادت بها أن تمزق هذا القانون! فقد طمعت في أن تجعلنا تابعين لها في الحضارة، كي تضمن الأبدية للتبعية التي فرضتها علينا في «الأمن» و«الاقتصاد»! وعلى حين استجاب فريق من أبناء أمتنا وصفوة مفكريها

بهذا الذي [illegible] وهم من يسميهم [illegible] فقد رفض التيار الأعظم من مفكري الأمة هذا الطريق.

لقد سارت في طريق التغريب حكومات وحركات ومؤسسات فكرية وتعليمية، [illegible] الحضارة الغربية واستعارة [illegible] الخاص. لكن تيار الأصالة في نهضتنا [illegible] الشريعة الإسلامية [illegible] قد وقف بهذا الخطر الحضاري بالمرصاد. فوجدنا فيلسوفاً رائداً مثل جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) مع [illegible] مظاهر التقدم والتطور التي أحدثها محمد علي باشا (١١٨٤ - ١٢٦٥ هـ / ١٧٧٠ - ١٨٤٩ م) في مصر. [illegible] إلى استعارة [illegible] الأوربي الخاص، [illegible] من تشويه الشخصية الحضارية لأمة العربية الإسلامية، وتمكين أعدائها من السيطرة على مقدراتها.. فكتب الأفغاني في عمق ووضوح وحسم [illegible] هذا الانحراف في التجربة العثمانية والمصرية، فيقول: [illegible] العثمانيون [illegible] على [illegible] الحديد، [illegible] من [illegible] إلى البلاد العربية ليحملوا إليهم ما يحتاجون من العلوم والمعارف والآداب، وكل ما يسمونه [illegible]، وهو في الحقيقة تمدن للبلاد التي [illegible] على [illegible] الطبيعة [illegible] الاجتماع الإنساني [illegible] فهل [illegible] المصريون والعثمانيون [illegible] لأنفسهم من ذلك، وقد مضت عليهم زمان غير قصيرة؟ نعم، ربما وجد بينهم أفراد يتشدقون بألفاظ الحرية والوطنية والجنسية (القومية) وما شاكلها [illegible] أنفسهم [illegible] الحرية [illegible] ومنهم آخرون قلبوا أوضاع المباني والمساكن، [illegible] المآكل والملابس والفرش والآنية، [illegible] في [illegible] على [illegible]

يكون منها في الممالك الأجنبية ، وعدوها من مفاخرهم !.. فنقول بذلك ثروة بلادهم إلى غير بلادهم ؟!.. وأماتوا أرباب الصنائع من قومهم .. وهذا خداع لأنف الأمة ، يشوه وجهها ، ويحط بشأنها ؟!..

لقد علمتنا التجارب أن المقلدين من كل أمة ، المنتحلين أطوار غيرها ، يكونون فيها منافذ للطرق الأعداء إليها ، وطلائع لجيوش الغالبين وأرباب الغارات ، يمهدون لهم السبيل ، ويفتحون الأبواب ، ثم يثبتون أقدامهم ؟!..»(١) .

ثم يمضي الأفغاني قبيله على أن يعبر الحضاري يدعونا إلى الحذر من قولة القائلين بأن نهضتنا لن تتحقق إلا إذا بدأنا من حيث انتهى الأوربيون . فيقول : إن الظهور في مظهر القوة - بدفع الكوارث - مما يلزم له التمسك ببعض الأصول التي كان عليها آباء الشرقيين وأسلافهم ولا ضرورة في إيجاد المنعة إلى اجتماع الوسائط وسلوك المسالك التي جمعها وسلكها بعض الدول الغربية الأخرى ، ولا ملجئ للشرقي في تدينه أن يقف موقف الأوربي في نهايته ، بل ليس له أن يطلب ذلك . وفيما مضى صدق شاهد على أن من طلبه فقد أوقر - (أعجز ، وأذل) - نفسه وأمته وقر عجزها وأعوزها .»(٢)

إن الأفغاني الذي اتخذ هذا الموقف ، وكتب هذه الكلمات لم يكن من تيار الجمود الذي أغلق عقله دون تيارات الحضارة خارج حدود أمتنا ، تعصبا وتكفاء على الذات وحدها .. بل كذلك لم يكن من تيار «التغريب»

---

(١) الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني) ص ١٩٥ - ١٩٦

(٢) المصدر السابق ص ٥٣٣ .

الذي سلك سبيل « التبعية الحضارية » لأوربا الاستعمار ... وإنما كان رائداً لتيار التجديد والتجدد الذاتي لأمتنا في عصرها الحديث.

وفي تقديري ... إذا تصورنا الكوكب الذي نعيش عليه « محيط بشري » فإن « الأمم » ذات الحضارات العريقة تمثل « جزر » حضارية في هذا « المحيط » !.. وبين هذه « الجزر الحضارية » أوجه شبه كثيرة لا تنكر ... لكن بينها وجوه للتمايز والاختلاف أيضاً ... وإلا فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر أن للهند حضارة متميزة ؟ .. وللصين حضارة متميزة ؟.. وكذلك للعرب المسلمين ؟ .. وأيضاً للأوربيين المسيحيين ؟! .

وبعض هذه الحضارات - كالحضارة الهندية - قد برز فيها روح التصوف وقسمته ، إلى الحد الذي تراجعت فيه « المادة » و « الدنيا » لحساب « الروح » ... وعلى العكس من ذلك كانت الحضارة الأوربية التي غلب عليها الطابع « المادي » إلى الحد الذي جعلها تطوع المسيحية الشرقية - ذات الطابع الصوفي - فتجعلها طقوساً وقشرة سطحية عائمة على الجوهر المادي الذي هو لب هذه الحضارة الأوربية وقسمتها التي تميزت بها من قبل اعتناق أهلها للمسيحية ومن بعد تدينهم بها ! أما حضارات العربية الإسلامية فلقد تميزت عن غيرها من الحضارات ، بروح التوازن والموازنة ، بين المتقابلات التي يحسبها البعض متناقضات .. وأثمر هذا التوازن فيها موقفاً وسطاً ، هو الذي عرف بوسطية الإسلام ، و « الوسطية الإسلامية » ، لا بالمعنى السوقي المتأرجح لمصطلح « الوسط والوسطية » ، وإنما بمعنى أنها حق بين باطلين ، وعدل بين ظلمين ، واعتدال بين طرفين يجنح أحدهما إلى أقصى اليمين ويجنح الآخر إلى أقصى اليسار ! .

وعلى سبيل المثال ..

ففي الموقف من علاقة «الدين» بـ «الدنيا»، في حضارتنا العربية الإسلامية، نجد «التوازن والموازنة» على النحو الذي جعلها نبرأ من الميل مع أحدهما على حساب الثاني .. فالدين، وضع إلهي، نزل به الوحي من عند الله على رسوله ﷺ وليس هو، بالوضع البشري، الذي أثمره التطور الاجتماعي وأقرره الواقع الإنساني، لكن صلته بهذا الواقع الإنساني قائمة لا تخطئها عين باحث في الدين، فضلا عن الباحث في الاجتماع!.. فالنصوص التي نزل بها الوحي الإلهي لتنظم فلسفة الحياة الدنيا ولتمثل روح نظمها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، هذه النصوص الدينية، قد نزلت استجابة لضرورات الواقع، التي طرحتها الحياة، وبعض هذه النصوص الدينية، المنظمة للواقع، أصابها النسخ، عندما تطور الواقع، فتجاوزتها ضرورات الحياة!.

ورغم قداسة «الدين» فإن مفكري الإسلام يجعلون نظام «الدنيا» هو الأساس لانتظام الدين! فيقيمون العلاقة بينهما، على النحو الذي يقدم - دون فصل - انتظام الدنيا باعتباره شرطا لانتظام الدين! ومن مقولات فكرنا الإسلامي الشائعة إلى الحد الذي عدت معه مسلمة من المسلمات: «إن صحة الأبدان، مقدمة على صحة الأديان؟» ومن عبارات الإمام الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ - ١١١١ م) ذات الدلالة في هذا المقام، قوله: «إن نظام الدين لا يحصل إلا بنظام الدنيا، فنظام الدين بالمعرفة والعبادة، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن، وبقاء الحياة، وسلامة قدر الحاجات، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن، فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق

الأمن على هذه المهمات الضرورية .. وإلا فمن كان جميع أوقاته مستغرقاً بحراسة نفسه من سيوف الظلمة وطلب قوته من وجوه الغلبة ، متى يتفرغ للعلم والعمل ؟ وهما وسيلتاه إلى سعادة الآخرة ؟.. إن نظام الدنيا .. شرط لنظام الدين ؟! .. (١) هكذا قال حجة الإسلام .

وانساقاً مع هذه الروح وتلك القاعدة اتفق فقهاء الإسلام على أن صلاة «الخائف» وصلاة «الجائع» لا تجوز ؛ لأنها لا تصح ؟! فلابد للدين من «الأمن» ، «الأمن» المعنوي ، والأمن «المادي» !

والقرآن الكريم يتألق - وهو يعبر عن هذه المعاني السامية في عمقها ، والعميقة في سموها - عندما يجعل تحقيق الله - سبحانه وتعالى - لعبادة هذا «الأمن المادي والمعنوي» الفضل الذي استحق لأجله أن يعبدوه ، فيتحدث آيات سورة «قريش» عن فضل الله هذا الذي استوجب به القراءة بالعبادة ، فيقول ﴿ لإيلاف قُرَيْشٍ * إيلافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ والصَّيْفِ * فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ * الَّذِي أَطْعَمَهُم مِّن جُوعٍ وَآمَنَهُم مِّنْ خَوْفٍ ﴾ (٢) .

وشاعر الإسلام ، ولسانه المنافح عنه وعن رسوله الصحابي الجليل حسان بن ثابت (٥٤ هـ / ٦٧٤ م) يعبر عن هذا المعنى فيقول :

وما الدين إلا أن تقام شعائر ... ونؤمن سبل بيننا وهضاب !

فروح الإسلام الدين ، لم تعرف ذلك الانفصام ، ولا ذلك العداء بين ما هو دين وما هو دنيا ، ولم تدع إلى سيادة قطب من هذين القطبين على

---

(١) الغزالي : الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٣٥ ، طبعة القاهرة ، صبيح ، بدون تاريخ .
(٢) قريش ١٠ - ٤ .

حساب الآخر ، بل وازنت بينهما ، على النحو الذي « ألف » و « جمع » و « وفق » بين هذين القطبين ، بنظرة شاملة ، وتوجه كلي جعل انتظام « الدين » مشروطا بانتظام « الدنيا » ، كما جعل غياب الدين مخلاً بسعادة الدنيا ، فضلا عن إخلاله بسعادة الآخرة !

وهذا الروح « الوسطي » « التأليفي » الذي تميز به « الإسلام الدين » هو الذي اتسمت به الحضارة العربية الإسلامية ، تلك التي لعب « الإسلام الدين » فيها دور « اللب » ، و « الجوهر » ، و « الميزان » و « المعيار » !. فرأيناها تتميز عن غيرها من الحضارات بهذه الروح التي وازنت بين المتقابلات في أية ظاهرة من الظواهر ، طبيعية كانت تلك الظواهر أو اجتماعية أو إنسانية فألفت ووفقت بين أمور يحسبها كثيرون - بمقاييس حضارات أخرى - غير قابلة للتعايش ، فضلا عن « التآخي » و « التوازن » و « التوفيق » !

لكن ..

* من الناس من يعتقد جازما ومخلصا بوحدة الحضارة على كوكبنا ، وفي هذا العصر الذي نعيش فيه .. وهم - بذلك - لا يترددون في وصف الحضارة الأوربية التي مارست وتمارس السيادة على كوكبنا منذ ما يزيد على قرنين - لا يترددون في وصفها بـ « الإنسانية » ، بل و « العلمية » توصلا إلى محاولة تقرير « عالميتها » ..

وأصحاب هذا الرأي يستشهدون على « عالمية » الحضارة الأوربية و « إنسانيتها » ، ومن ثم على « وحدة الحضارة » - بأنها قد تبلورت كثمرة لتطور حضاري تاريخي ، فأسهم فيها أقوام كثيرون وشركت في بنائها أمم وحضارات شتى ، في فترات متعاقبة من التاريخ .. فالأمر عندهم أشبه ما

يكون بحضارة واحدة ، تتخذ لازدهارها مسارا متعرجا ، يمر بموطن أمة بعد أخرى ، حيث تضيف كل واحدة لبنة أو أكثر إلى ذات البناء . فمن مصر القديمة إلى اليونان إلى العرب المسلمين إلى أوربا ، كان مسار الحضارة الإنسانية الواحدة . ومن ثم فإن علينا أن نجدُّ في السير ونسرع الخطو ، للحاق ، بركب الحضارة الأوربية ، فذلك هو الطريق الأوحد للتحضر ، بل ولمواجهة سلبيات واعتداءات الأوربيين المتحضرين !

تلك مقولة لها في حياتنا الفكرية والثقافية أنصار كثيرون !

* وآخرون ممن يستقطبون جمهورا أعظم من « عامة » الأمة لا يرون بين « حضارتنا » وبين الحضارة الأوربية نسبا ولا نسبا ولا شبها ، بل لا يرون بينهما إلا « التناقض » و « الصراع » و « العداء » . ذلك أن النموذج الذي يتصوره هؤلاء لحضارتنا هو نموذجها في عصر عزلتها عن الحضارات الأخرى عصر المماليك والعثمانيين ! وهم - بحكم أفقهم الفكري المحدود جدا - يرون في « الجمود » الذي عرفته حضارتنا يومئذ النموذج الذي يجب الجهاد في سبيل صب حاضرنا ومستقبلنا في قوالبه من جديد !

ولهذه المقولة - في واقعنا أنصار كثيرون !!

* لكن هناك رأيا آخر ، وموقفا ثالثا - في هذه القضية - يتوسط الرأيين اللذين أشرنا إليهما ..

وأصحاب هذا الرأي الثالث - والوسط - ينكرون أن التحضر الجبار بين العودة إلى قوالب جامدة لعصر يميز بالجمود ، وبين فقدان الهوية الحضارية المتميزة لأمتنا العربية الإسلامية بالتحول إلى هامش حضاري لحضارة أخرى ، حتى ولو كانت هذه الحضارة هي الحضارة الأوربية التي سهمت

إسهاماً واضحاً وكيداً وعملاقاً في تقدم الإنسانية جمعاء ومنعت هذا الرفض ليس حب الرفض ! وإنما له بواعث كثيرة ، في مقدمتها :

(أ) أن التفكير - مجرد التفكير - في مكانة العودة ، حضارياً إلى الماضي ، وصب الواقع الراهن والمستقبل في قوالب الماضي هو أمر مستحيل ، بحكم فعل قانون التطور الذي هو واحد من سنن الله في هذا الكون ، والذي يشمل بفعله الأحياء ، والجمادات ، والأفكار .

(ب) وإن الممكن بل الواجب هو استلهام الماضي كي يمتد بخير ما لديه من زاد يعين الأمة اليوم وغداً على مواجهة التحديات وتخطي العقبات وصنع الحاضر المشرق والغد الأكثر إشراقاً . فقضايا العصر هي التي تحدد أي صفحات التراث تستلهم . وفي أي زوايا وعند أي تيار من تياراته الفكرية نبحث عن الزاد والجذور والأنساب !! ومن ثم فإن الاستلهام يجب أن يتجه إلى عصر الازدهار الذي تألق بالعقلانية والخلق والإبداع ، لا إلى عصر الجمود والركاكة والانحطاط !

(ج) ولا بد من التمييز بين ، السلفية ، في الدين ، التي هي أمر محمود ، بل وواجب لأنها تعني العودة إلى المنابع النقية والبسيطة والثابتة للدين ، الذي هو : نقي وبسيط وثابت لا يتغير بتغير الحضارات ، ولا يختلف بتعاقب القرون . والسلفية في الدين هي النهج التقدمي ؛ لأنها تعني نفض الغبار عن نقاء العقائد الدينية الثابتة ، وتخليص الشريعة من النتائج والإضافات والخرافات ..

أما في المدنية والحضارة ، وكل شئون الدنيا المتطورة دائماً وأبداً ، فإن السلفية ، تعني الجمود ، ومناهضة قانون التطور ، ومحاولة صب الحاضر

والمستقبل في قوله هي من صنع الأسلاف المسلمين ، وليست من وضع الله ولا من أصول عقائد الإسلام . فالسلفية ليست ، رجعية ، دائماً ، كما يظن قوم ، بل إنها هي ، التقدم ، إذا كان الأمر خاصاً بتجديد الدين . وهي ليست ، تقدمية ، بإطلاق وتعميم ، بل إنها هي ، الرجعية ، إذا كان الحديث عن المدنية والحضارة وما هو متطور من شئون حياتنا الدنيا .

د . وأيضاً ، فإن الكوكب الذي نعيش عليه ، رغم التواصل والتقارب والتفاعل ، إنما نشهد ونعيش عليه ونعايش حضارات عدة ، لكل منها ما يميزها عن غيرها من الحضارات . وإلا فمن ذا الذي يستطيع أن ينكر على الحضارة الهندية طابعها الخاص الذي استعصى على الطمس رغم الاحتلال العسكري والسيطرة الاقتصادية والغزو الحضاري من أوربا للهند عدة قرون ؟! ومن ذا الذي يشكك في التمايز الحضاري للصين ، وهو الذي بلغ حد تطويع الماركسية ، وهي قسمة من قسمات الحضارة الأوربية ، حتى غدت جزءاً من توليفة صينية عصرية ، رقت ، إن لم يكن قد انقطعت الخيوط التي تصلها بالطابع الأوربي الذي نشأت عليه ؟!

ومن الذي ينكر الطابع المتميز للحضارة الأوربية ، بذلك الذي جعلها تطوع المسيحية وجوهرها التصوف المتألم والسلام المتصوف ، حتى غدت عندها جزءاً من حضارتها ذات الطابع المادي ، فاختلفت التصورات بين الكنيسة في الشرق وفي الغرب كأثر لتمايز الحضارات هنا وهناك ، حتى لقد تحدثت الأقدمون فكتب المفكر المعتزلي قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد (٤١٥هـ ١٠٢٥م) يقول : إن المسيحية عندما دخلت روما لم تنتصر روما ، ولكن المسيحية هي التي تروّمت ؟!

ومن الذي يجادل في تميز الحضارة العربية الإسلامية بـ « التوازن والموازنة » بين عوامل ومنطلقات وأقطاب ، على نحو يجعل قسماتها وسماتها متميزة عن بعض من الحضارات الأخرى .. ففيها من التوازن بين « الدين » و« الدنيا » و« الحاضرة » و« الآخرة » ، و« الحكمة » ـ الفلسفة ـ و« الشريعة » و« العقل » و« النقل » ، و« الفرد » و« المجموع » .. الخ .. الخ . ما جعلها ـ بحق ـ حضارة ذات طابع « وسطي » ، ينكر التطرف المعالي ، الذي هو قصور يقف بأصحابه عند الرؤية وحيدة الجانب ، فلا يؤلفون بين الأقطاب ، ولا يوازنون بين الأطراف ، وصولا للموقف « الوسط » ، الذي هو عدل ومعتدل وحق بين باطلين وطرفين وظلمين !

(هـ) إن القول بالتمايز الحضاري الذي هو موقف وسط ومتوازن إذ يرفض نزعة الانغلاق على الذات ، والدعوة للعزلة الحضارية ، لا لاستحالتها فقط ، بل ولأضرارها المحققة ، يرفض كذلك نزعة الذوبان الحضاري ، حتى ولو بشر بها أصحابها تحت شعار « التوحد الحضاري » في الحضارة « الإنسانية الواحدة » .. ذلك أن التفاعلات الحضارية والتأثيرات التي حفلت بها قرون التاريخ بين الحضارات ، وهي حقائق صلبة وعنيدة تستعصي على الإنكار ، لا تعني وحدة الحضارة في أي عصر من عصور تاريخها المكتوب .

فاليونان تأثروا بالمصريين القدماء ، وأخذوا عنهم ، لكن روح حضارتهم وطابعها ظلا متميزين عن روح الحضارة المصرية وطابعها ، فعند المصريين كانت الحضارة « عملية عقلية » ، وفي ذات الوقت « مبدئية » ، وهو ما لا يجد عند حضارة اليونان !

والعرب والمسلمون أخذوا عن اليونان والفرس والهنود ، لكنهم لم يصبحوا في الحضارة ـ يونانا ولا فرسا ولا هنودا ، بل تمثلوا تلك الموازنات ، كما تمثلوا

مواريث البلاد التي عدت وطنا عربيا بعد الفتح والتعريب ، ثم تبوأ حضارتهم المتميزة بالوسطية والتوازن ..

ومثل ذلك صنع الأوربيون عندما نهلوا من ثقافة العرب وحضارة الإسلام لقد كان ذلك التأثر من أعظم الأسباب في بناء نهضتهم الحديثة ، لكنهم ظلوا أوربيين في الحضارة ، وظلت حضارتهم قسماتها المتميزة فتمثلت تراثا ، وهضمت تأثيرا ، وطوعت توافدا ، وحولته جميعه إلى شيء جديد في بنائها المتميز ، حتى ولو كان ذلك توافد دين من الأديان ؟!

وإذا كان الأمر كذلك ... فما بال البعض منا يحصر الأمة العربية بين خيارين اثنين

* **الانغلاق** ، والدعوة للعودة إلى قوالب العصور الوسطى ، المملوكية العثمانية ، كي تصب فيها حاضرنا ومستقبلنا الحضاري ... ؟!

* **أو الذوبان** الحضاري في الحضارة الأوربية الحديثة ... ؟

ما بال البعض منا يحصر الأمة بين هذين الخيارين ... غافلا عن أن موقفه هذا لا يتسق مع التوازن الذي هو طابع أصيل في حضارتنا العربية الإسلامية ... فاستلهام التراث لا يعني الوقوف عند تراث عصر الجمود والانحطاط ... والسلفية في الدين لا تعني السلفية في شئون الدنيا وقضايا المدنية والحضارة ... والتفاعل مع الحضارات الأخرى لا يعني الانسحاق القومي والتحول إلى هامش حضاري ممسوخ ... ذلك لنا بناء أمة عريقة ، تمتلك تراثا حضاريا لا يقدم على إهماله سوى السفهاء الذين لا يدركون قدر ما ورثهم الآباء والأجداد ... وفي ذات الوقت فإن من حولنا حضارات ذات غنى وخلق وإبداع وثراء ، ونحن إن أدرنا لها الظهر ... وقطعنا

معها حبال التفاعل . وأيضا إذا نحن تخلينا عن طابعنا الحضاري المتميز ، وتحولنا إلى هامش لأي من هذه الحضارات ... إذا صنعنا شيئا من ذلك كنا خوارج على سنن أسلافنا العظام ، أولئك الذين تأثروا وتفاعلوا ، من موقع الراشد المتميز ، دونما انسحاق ، ودونما انغلاق !! .

تلك هي المقولة التي بها نقول ... والدعوة التي ننشر بها ، عندما نكون الحديث عن موقع أمتنا بين مختلف الحضارات .

لكن ...

رغم أن هذه المقولة ليست بدعة منقطعة الصلة بتراث أمتنا ـ القديم منه والحديث ـ لأنها ـ كما أشرنا ـ التطبيق للنهج الذي نهجه أسلافنا العظام ، والذي استطاعوا بتطبيقه أن يصنعوا ذلك البناء الحضاري الذي نهر الدنيا ، وأثر فيها ، والذي نفخر به ونبنيه على العالمين ... ولأنها هي الأمتداد لما نادى به رواد مدرسة التجديد الديني والحضاري ، في القرن الماضي ، من جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) إلى الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) إلى عبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ ١٨٥٤ ـ ١٩٠٢ م) إلى عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ ـ ١٣٥٩ هـ / ١٨٨٧ ـ ١٩٤٠ م) ... الخ ، الخ .

رغم أصالة هذه المقولة التي نقول بها في هذه القضية ... لا بد نعترف بأن قدرا غير قليل من الغموض يحيط بالعديد من الجزئيات والتفاصيل في حقلها وميدان البحث فيها ... ذلك أن الكثير من القول قد جنيت على الاستقامة والارتياح للموقف الذي لا يتماس فيه الخيوط ، بخطوط ، وهذا هو شأن ، المواقف الحدية ، التي لا تقيم العلاقات بين الظواهر والأقطاب ، لتصنع

شيئ جديد مع بطن أنه متناقضات ... أما النهج الذي يؤلف بين الأقطاب والظواهر ، والذي تتماس في تصوراته الخيوط والخطوط ، فإن الحاجة تصبح وتظل - ماسة لدراسات ميدانية تفصيلية تطبيقية تستخلص وتبلور ماذا يعنيه هذا النهج عندما يوضع في التطبيق ؟... وماذا يعني الحديث عن الطابع الحضاري المتميز والمتوازن لحضارتنا العربية الإسلامية ، إذا خرج هذا الكلام من إطار التعميم فليس كالدراسات العلمية للقضايا والقسمات التي يتجسد فيها الطابع المتوازن والمتميز لحضارتنا سبيلا لإثبات هذه المقولة التي بها نقول..

وعلى سبيل المثال ... فهل لأمتنا - في الفلسفة - بناء متميز عن ذلك الذي تدعيه اليونان في هذا الميدان ؟؟ . تلك واحدة من القضايا التي لابد من دراستها ... فالذين يريدوننا «عربا» - في الحضارة - يقولون : لا .. والذين يريدوننا «عربا» - في الحضارة - يقولون : إن «علم الكلام الإسلامي» هو فلسفة هذه الأمة المتميزة عن فلسفة كثير من الأمم والحضارات ... وإذا كانت قضية التمايز الحضاري لن تحسم بدون الدراسات التي تبلور ملامح هذا التمايز الذي نقول إن حضارتنا تمتلكه ، فإن الحاجة تصبح ماسة إلى دراسة هذه القضايا ... ومنها قضية «علم الكلام» !..

التعريف .. والموضوع .. والتسمية :

الكلام - في عرف النحاة - هو اللفظ المركب المفيد فائدة تامة ، هذا إذا كان الحديث عن «كلام» الإنسان ... أما «كلام» الله - سبحانه - فإن حقيقته وكنهه مما استأثر بعلمه دون الإنسان

وعندما يكون المراد : « علم الكلام » بحسب المقصود ، فهذا الاصطلاح يعني علماً دينياً وشرعياً ، بل يعني : علم أصول الدين ، والعلم الذي يتأسس عليه العلوم الشرعية كلها ؛ ولذلك فإن من أسمائه في فكرنا وتراثنا العربي الإسلامي - « علم أصول الدين » . ولقد سماه أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ / ٦٩٩ - ٧٦٧ م) « الفقه الأكبر » في مقابل « الفقه الأصغر » الذي يتحد بالفروع ، و « العمليات » موضوعاً له ، على حين يتحد « علم الكلام » من الأصول و « النظريات » موضوعاً لأبحاثه . ولهذا السبب كان من أسمائه أيضاً « علم النظر والاستدلال » . ثم ، لما كانت ذات الله تواجد وصفاته أبرز موضوعات « علم الكلام » سمي أيضاً « علم التوحيد والصفات » .

وهناك خلاف حول السبب في تسميته هذا العلم بـ « علم الكلام » ، فالبعض يرى أن السبب في ذلك هو كون الخلاف حول كلام الله - ومنه القرآن هل هو مخلوق ؟ أم قديم ؟ - قد مثل واحدة من كبريات القضايا التي شغلت المتكلمين المسلمين عندما ازدهر هذا العلم في تاريخنا الفكري . لكن هذا الرأي مردود بأن نشأة هذا العلم وتبلور تيار المتكلمين في تراثنا وتاريخنا أمر سابق على اشتعال الجدل حول خلق القرآن أو قدمه في عصر الخليفة العباسي المأمون (١٧٠ - ٢١٨ هـ / ٧٨٦ - ٨٣٣ م) .

والبعض يرجع هذه التسمية إلى دوران هذا العلم في ميدان « الأقوال » و « النظريات » لا « الأفعال » و « العمليات » التي اهتم بها علم الفقه والفقهاء فالعقائد وهي موضوع علم الكلام - أمور نظرية غير عملية ، لكن هل هذه خاصية اختص بها وانفرد علم الكلام ؟!..

شيئ جديدا مما يظن أنه متناقضات .. أما النهج الذي يؤلف بين الأقطاب والظواهر ، والذي يتماس في تصوراته الخيوط والخطوط ، فإن الحاجة تصبح - وتظل - ماسة لدراسات متدنية تفصيلية تطبيقية تستخلص وتبلور ماذا يعنيه هذا النهج عندما يوضع في التطبيق ؟ .. وماذا يعني الحديث عن الطابع الحضاري المتميز والمتوازن لحضارتنا العربية الإسلامية ، إذا خرج هذا الكلام من إطار التعميم فليس كالدراسات العلمية للقضايا والقسمات التي تتجسد فيها الطابع المتوازن والمتميز ، لحضارتنا سبيلا لإثبات هذه المقولة التي بها نقول ..

وعلى سبيل المثال .. فهل لأمتنا - في الفلسفة - بناء متميز عن ذلك الذي أبدعه اليونان في هذا الميدان ؟؟ .. تلك واحدة من القضايا التي لابد من دراستها .. فالذين يريدوننا «عربا» - في الحضارة - يقولون «لا» والذين يريدوننا «عربا» - في الحضارة - يقولون «إن» علم الكلام الإسلامي ، هو فلسفة هذه الأمة المتميزة عن فلسفة كثير من الأمم والحضارات .. وإذا كانت قضية التمايز الحضاري لن تحسم بدون الدراسات التي تبلور ملامح هذا التمايز الذي نقول إن حضارتنا تمتلكه ، فإن الحاجة تصبح ماسة إلى دراسة هذه القضايا ... ومنها قضية «علم الكلام» !.

التعريف .. والموضوع .. والتسمية :

«الكلام» - في عرف النحاة .. هو اللفظ المركب المفيد إفادة تامة ، هذا إذا كان الحديث عن «كلام» الإنسان .. أما «كلام» الله - سبحانه - فإن حقيقته وكنهه مما استأثر بعلمه دون الإنسان

والبعض يرى أنه استأثر بهذه التسمية لأنه يورث أهله القدرة على «الكلام» في الأمور الشرعية. لكن المتأمل لثمرات كثير من علوم الوحي لا يخطىء رؤية آثارها التي تنمي القدرة على الكلام في الشرعيات، على وجه العموم. بينما يرى آخرون أن بدء مسائله بعناوين (الكلام في ...) هو سبب التسمية. لكننا نعرف أن ذلك كان نهجاً عاماً في التصنيف.

وإذا كان «الموضوع» العلم أي علم - وأيضاً للدروب والأدوات التي استخدمت في ميادين بحثه خاصة عصر نشأته وتبلوره أصله وثيقة بالاسم الذي اشتهر به هذا العلم، فإن ذلك كفيل ببيان السبب في تسمية علم أصول الدين بـ «علم الكلام» في تراثنا الإسلامي. فعلى رأس موضوعات هذا العلم «ذات الله» سبحانه: ما هو تصورها؟ وهل يمكن تصورها؟ وما صفاتها؟ كنه هذه الصفات؟ وعلاقتها بالذات؟

وفي الفكر الديني الإسلامي كان هناك تحرج من الكثرة عن الخوض في مباحث الذات الإلهية، تقيد بالنصوص والمأثورات التي تبيح التفكير في مخلوقات الله وآثاره وتنهى عن التفكير في ذاته، فصمتت هذه الأكثرية ولم «تتكلم» في مباحث الذات الإلهية حين «تكلمت» أقله في هذه القضايا، فكان «المتكلمون»، وكانت مباحث كلامهم، نواة «علم الكلام». ولقد أثار هذا الكلام جدلاً كثيراً مع النصوصيين والسلفية من أصحاب الحديث، بل أثار صراعاً بين تيارات المتكلمين أنفسهم حتى أصبح «الجدل» و«المناظرة» و«التشاجر» أبرز الوسائل والأدوات التي تستخدم في تقرير المسائل ونصرة المذاهب عند المتكلمين. فزاد ذلك من لياقة هذه التسمية تسمية «علم الكلام» بهذا العلم الباحث في ذات الله وأصول الدين حتى لقد

رأيناه يوصف بـ « علم التشاجر » [1] منذ المرحلة المبكرة لنشأته وتبلوره ، على يد المعتزلة ، في النصف الثاني من القرن الهجري الأول ، فتحدث شاعرهم صفوان الأنصاري عن واصل بن عطاء (٨٠ - ١٣١ هـ ، ٦٩٩ - ١٤٨ م) وعن أعلام هذا العلم الذين ضمهم تيار الاعتزال والذين مثلوا طلائع المتكلمين ، المسلمين على مدى الإمبراطورية العربية الإسلامية ، فقول عن واصل وعن هؤلاء المتكلمين ، وعن عملهم

له خلف شعب الصين في كل ثغرة ... إلى سوسها الأقصى وخلف البرابر
رجال دعاة لا يفل عزيمهم ... تهكم جبار ولا كيد ماكر
إذا قال مروا في الشتاء ، تطاوعوا ... وإن كان صيفا لم يخف شهر ناجر [1]
بهجرة أوطان وبذل وكلفة ... وشدة أخطار وكد المسافر
وأوتاد أرض الله في كل بلدة ... وموضع فتياها وعلم التشاجر [2]

فمن الصين شرقا إلى المغرب غربا ينتشر هؤلاء الدعاة الذين عدوا أوتاد أرض الله بما عندهم من الفتيا - علم الفقه - وبما لديهم من « الكلام » - علم التشاجر - !.

أما .. تستجيب لضرورة :

ولم يكن الغرض من هذا العلم مجرد « الكلام » فيما صمت عن الخوض فيه النصوصيون ، بل كان غرض أهله إثبات أصول الدين وعقائده ، بطريق

---

(١) الناجر : كل شهور الصيف ، لأن الإبل تنجر فيه ، أي : تعصر .
(٢) الجاحظ : البيان والتبيين ، ج ٢ ص ٢٨ ، تحقيق : فوزي عطوي ، طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ م .

آخر غير طريق النصوص والمأثورات .. أي ، بطريق العقل وحججه وبراهينه ، مع الالتزام بقانون الإسلام وعقائده . وهم بذلك إنما كانوا يتخذون موقفا متميزا عن النصوصيين الذين يقفون عند المأثورات ، داعين العقل إلى فقهها والقبول بها ، أو التفويض فيما عجز عن قبوله من موضوعاتها ، ومتميز - أيضا - عن الفلاسفة الذين ينطلقون من العقل المتحرر تماما من النصوص الدينية ، والمنكر للوحي وعمومه ، وعن اللاهوتيين الذين بنوا لاهوتهم على غير قانون الإسلام وأصوله الاعتقادية .

وهذه الحقيقة تفتح الباب لإلقاء الضوء على نشأة علم الكلام الإسلامي ، وتاريخ هذه النشأة .. ودواعيها ، وعلى مكانة هذا العلم بين العلوم التي جسدت البناء الحضاري لأمتنا العربية الإسلامية .

فقبل نهاية القرن الهجري الأول كانت الفتوحات العربية قد انتقلت في نطاق الدولة العربية ما بين المغرب والصين ، وفي هذه الدولة كانت الحكومة والسلطة العليا للمسلمين ، على حين كان المسلمون أقلية عددية بإزاء الرعية التي بقيت على دياناتها القديمة ، وأصبح الوضع على هذا النحو :

* الدولة - الحكومة والجيش - بيد المسلمين

* والفقه - القانون - الإسلامي هو الحاكم في هذه الدولة

* لكن المسلمين هم الأقل عددا في رعية هذه الإمبراطورية الواسعة

وكان طبيعيا أن تستفيد المؤسسات الدينية ، غير الإسلامية ، مسيحية ويهودية ، إلى أقصى حد من المبدأ الإسلامي (لا إكراه في الدين) ذلك المبدأ الذي تجسد نصوصا في معاهدات الفتح التي قررت لأهل الذمة حرية

العقائد والشعائر ودور العبادة ومؤسسات الدين ، كما ضمنت لهم حرمة الشرائع والأنفس والأموال . كان طبيعيا أن تستفيد هذه المؤسسات اللاهوتية من هذا المبدأ ، لا في البقاء على دينها فقط ، بل وفي الدفاع عن عقائدها التي تكشف الإسلام ما أصابها من تحريف ، فاشتعل الجدل - في مناخ حر - بين الإسلام وبين مؤسسات اللاهوت غير الإسلامي في طول الدولة وعرضها .

ولقد كان أهل هذه المؤسسات اللاهوتية أصحاب مواريث فكرية في المنطق والفلسفة ، بحكم المستوى العقلي والحضاري المتقدم لبلادهم عن وسط شبه الجزيرة العربية - البسيط ، والذي تغلب عليه البداوة - حيث ظهر الإسلام ، فكان المنطق وكانت الفلسفة ، أي « كان » العقل ، من أدوات هذه المؤسسات اللاهوتية وأسلحتها في صراعها ضد الإسلام !

وحتى ذلك التاريخ كان المسلمون فقراء في هذه الأدوات ! ففي بيئة بسيطة ، كشبه الجزيرة العربية ، كانت النصوص والمأثورات - بل وظواهرها - كافية تقريبا - لتلبية الاحتياجات وللإجابة على ما يطرح من علامات الاستفهام . وكان علماء الإسلام يسمون - حتى ذلك التاريخ - بـ « القراء » لأن علمهم لا يعدو قراءة القرآن . وعندما ظهرت محدثات وفروع ومشكلات لم يشهدها عصر بعثته أخذ « القراء » في « فقه » النصوص لاستنباط أحكام فرعية لهذه المحدثات الطارئة ، فسمي فريق منهم بـ « الفقهاء » . أما العلوم العقلية وأدواتها فإن الضرورات لم تكن قد دعت بعد إلى تنميتها ، فظل رصيد المسلمين منها محدودا بميراثهم المحدود في « الحكمة » ، ولم يكونوا قد ولجوا بعد ذلك الباب الواسع الذي فتحه القرآن أمام عقل الإنسان !

وفي هذا المناخ الذي أظله المبدأ الإسلامي ، (لا إكراه في الدين) ، وبين

المؤسسات اللاهوتية العريقة المسلحة بالمنطق والفلسفة ، وبين « القراء » و « الفقهاء » - من النصوصيين - دار الجدل وقامت المناظرات التي اتسعت لها قصور الولاة والعمال والسراة والخلفاء ، بل والمساجد أيضا

ولما كانت النصوص والمأثورات إنما تستمد حجيتها من « قدسيتها » ، تلك « القدسية » المترتبة على الإيمان « بألوهيتها » وبأنها « وحي » ، فلقد عجز النصوصيون المسلمون عن تقرير عقائد دينهم لدى خصومهم ، بالنصوص ، على حين كان خصومهم يتخذون من الأدوات العقلية سبلا لتقرير عقائد دينهم

وأمام هذه الضرورة الجديدة التي ظهرت في واقع ما بعد الفتح العربي ، برزت في المحيط الإسلامي حقيقة تقول : إنه لابد لهذا الدين من مدافعين عنه ، يتجاوز حدود الدفاع إلى ميادين التبشير بعقائده ، حتى تدخل فيه رعية الدولة الجديدة أفواجا ، ولابد من تحقيق التكافؤ ، ثم التفوق لهؤلاء المدافعين الجدد عن الاسلام ، التكافؤ ، ثم التفوق في أدوات الصراع الفكري وسبله العقلية - فهي - من دون النصوص - الصالحة والفعالة في مجادلة الخصوم وكان طلائع العلماء المسلمين - الذين أنجزوا هذه المهمة - هم المتكلمين ، فلقد دافعوا - بالعقل - عن الدين ، وقرروا بالبرهان ، حقائق الوحي الإلهي فلم يكونوا « فلاسفة » فقط ولم يقفوا عند النصوص فحسب ، وإنما كانوا فلاسفة إلهيين ، تدينت عندهم الفلسفة كما تفلسف الدين ! ، وبرز من دليل العقل ودليل النقل لديهم في تقرير عقائد الإسلام ، ودفع شبهات الخصوم عن العقائد الأصلية للدين الجديد .. ولذلك كانوا - بحق - وكان علم الكلام - بجدارة - مظهر عبقرية العرب المسلمين وموطن أصالتهم في الدراسات العقلية ، وفي الجانب الديني منها على وجه الخصوص

والناظر في العديد من المباحث التي مثلت بوكير مسائل علم الكلام الإسلامي يدرك الطبيعة النضالية لهذا العلم ، فذات الله الواحدة ، والجدل حول « التنزيه » و « التشبيه » و « التجسيد » في تصوراتنا لهذه الذات هو - في الحقيقة - جهد فكري نضالي ضد التصورات التي كانت تقدمها وتدافع عنها المؤسسات اللاهوتية المسيحية في صورة عقيدة التثليث . ولقد كان « تنزيه » المعتزلة ، وتجريدهم ، هو الرد الإسلامي على « حلول » أصحاب التثليث « وتجسيدهم » ! . كما كان باكورة مباحث علم الكلام ! بل إن معركة خلق القرآن التي قادها المعتزلة إنما كانت - في الأصل والبدء - واحدة من معاركهم ضد عقيدة التثليث ، تلك التي اعتمدت على أن عيسى هو كلمة الله ، فإذا كانت « الكلمة » قديمة - كالله - فما المانع من الإقرار بتعدد القدماء ؟! فكان دفاع المعتزلة عن خلق القرآن - كلام الله - جزءا من نفيهم أي تعدد للقدماء ، وبعضا من فكرهم الذي يقصر القدم على ذات الله ، التي لا وجه لنسبة بينها وبين أي من المحدثات . وكذلك الحال مع نفيهم أن تكون صفات الله زائدة على الذات ، وهو ما يسميه البعض بنفي الصفات ، فلقد كان هو الآخر موقفا « تنزيهيا » يجتهد به المتكلمون المسلمون كي يسدوا الأبواب والمنافذ التي قادت أهل الديانات السابقة إلى الانحراف عن نقاء عقيدة التوحيد !

فلسفة : العقل والنقل معا :

ولقد كان علم الكلام الإسلامي ، في نشأته ، وكما تبلور عند فرسانه الأوائل من متكلمي « المعتزلة » - أهل العدل والتوحيد - كان « فلسفة » هذه الأمة ، التي اتخذت من العقل سبيلا لتقرير العقائد الدينية ، ودفع الشبهات عنها ، والتي أخت ما بين « الكتاب » وبين « العقل » باعتبارهما دليلي الخالق - سبحانه

وتعالى - خلقهما لهداية الإنسان . كما يقول الجاحظ (١٦٣ - ٢٥٥ هـ ٧٨٠ - ٨٦٩ م) . فهم لم يصنعوا صنيع « الفلاسفة » الذين ركنوا إلى « العقل » دون « النقل » ، وأيضا فإنهم لم يرضوا بما رضي به النصوصيون من الوقوف - في أمور الدين وعقائده - عند الوحي والمأثورات ، بل جمعوا بين « العقل » و« النقل » ، ثم جعلوا العقل حاكما تعرض عليه النصوص ليقضي فيما يبدو - أحيانا - من تعارض بين ظواهرها وبين براهين العقول . وكما يقول واحد من متكلمي المعتزلة هو القاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (٤١٥ هـ ١٠٢٥م) فإن الأدلة الشرعية ليست فقط ثلاثة ، هي الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، بل هي أربعة ، والعقل واحدها ، بل هو أولها ، والحاكم فيها . فالأدلة أولها دلالة العقل ، لأن به يميز بين الحسن والقبيح ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة والإجماع ، ثم يستطرد ليبدد عجب البعض من هذا الموقف فيقول : « وربما يعجب من هذا الترتيب بعضهم ، فيظن أن الأدلة هي الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، فقط . أو يظن أن العقل إذا كان يدل على أمور فهو مؤخر ، وليس الأمر كذلك ، لأن الله تعالى لم يخاطب إلا أهل العقل ، ولأن به يعرف أن الكتاب حجة ، وكذلك السنة ، والإجماع ، فهو الأصل في هذا الباب ... »

وإذا كان النصوصيون قد عجزوا عن تقرير عقائد الإسلام على النحو الذي يدفع عنها شبه الخصوم من لاهوتيي الديانات السابقة ؛ لأن بضاعتهم كانت فقط - النصوص والمأثورات التي لا يسلم الخصوم بحجيتها ، فإن نهج متكلمي الإسلام قد أفلح في التصدي لهؤلاء الخصوم ، بل وتفوق في الجدل معهم ؛ لأن المعتزلة قد برعوا في استخدام العقلانية سلاحا على نحو برزوا فيه

مؤسسات اللاهوت التي صارعوها . فعلى حين كان لاهوتيو المسيحية يجعلون المأثورات طريقا وحيدا للإيمان ، ثم يستخدمون العقل لفهمها وتدعيمها ، ذهب متكلمو الإسلام إلى الحد الذي جعلوا فيه العقل سبيلا لتحصيل الإيمان بسبق وبعد طريق النصوص والمأثورات ! وكما يقول القاضي عبد الجبار فإنه ، متى عرفنا - بالعقل - إنه منفردا بالإلهية ، وعرفناه حكيما ، نعلم في كتابه أنه دلالة ، ومتى عرفناه مرسلا للرسول ، ومميزا له بالأعلام المعجزة من الكاذبين ، علمنا أن قول الرسول حجة ، وإذا قال الرسول : « لا تجتمع أمتي على خطأ ، وعليكم بالجماعة » ، علمنا أن الإجماع حجة . ( ) فالعقل هو الأول ، وهو الحكم ! هذا على حين ظل اللاهوت المسيحي - وفق عبارة القديس أنسلم (Anselme) (١٠٣٣ - ١١٠٩ م) - رئيس أساقفة ، كنتربري - يرى أنه « يجب أن نعتقد أولا بما يعرض على قلبك ، بدون نظر ، ثم اجتهد بعد ذلك في فهم ما اعتقدت ، فليس الإيمان في حاجة إلى نظر عقل (٢) » !..

وبذلك نجح متكلمو الإسلام ذوو النزعة العقلانية ، لا في صد هجمات خصوم الإسلام عن عقائده فقط ، ولا في التصدي للشبهات التي ألقت بها المؤسسات اللاهوتية على الدين الجديد فحسب ، بل ونجحوا في الهجوم على فكرية هذه المؤسسات ، فنشروا الإسلام في البلاد المفتوحة ، وبين الشعوب

( ) (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) ص ١٢٧ ، تحقيق فؤاد سيد ، طبعة تونس سنة ١٩٧٢م

(٢) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٣ ص ٢٦٢ ، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ، طبعة بيروت ، الأولى ، سنة ١٩٧٢ م

ذات الموروث الفكرية العقلانية ، حتى عد المسلمون أغلبية في رعية الدولة بعد أن كانوا أقلية فيها لزمن غير قصير ! ..

ولم تكن هذه المهمة التي نهض بها متكلمو الإسلام العقلانيون - مهمة الجمع بين « العقل » و « النقل » وتأسيس « فلسفة دينية » - بالمهمة اليسيرة ، لكنهم قد نجحوا فيها ، بل ونجحوا حيث فشل كثيرون ممن قرب من هذه المحاولة ، وكان نجاحهم هذا سمة من السمات التي ميزت حضارتنا ، عندما اتخذت « الموقف الوسطي » ، الذي هو الحق بين باطلين ، والمعتدل بين طرفين ، والجامع لأطراف من أقطاب الظاهرة التي يحسبها البعض متناقضات لا سبيل إلى الجمع بينها ، فضلاً عن التوفيق !

والجاحظ من متكلمي المعتزلة - يتحدث عن هذا الاتجاه الكلامي الصعب ، فيقول : إنه سمة أصيلة في الكلام وشرط جوهري في المتكلم ، فليس يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام ، متمكناً في الصناعة ، يصلح للرئاسة ، حتى يكون الذي يحسن من كلام الدين في وزن الذي يحسن من كلام الفلسفة ، والعالم عندنا هو الذي يجمعهما ، والمصيب هو الذي يجمع بين حقيق التوحيد وإعطاء الطبائع حقائقها من الأعمال ، ومن زعم أن التوحيد لا يصح إلا بإبطال حقائق الطبائع فقد حمل عجزه على الكلام في التوحيد ، وكذلك إذا زعم أن الطبائع لا تصح إذا قرنتها بالتوحيد ، ومن قال (بذلك) فقد حمل عجزه على الكلام في الطبائع ، وإنما يبأس منك الملحد إذا لم يدعك التوفر على التوحيد إلى بخس حقوق الطبائع ، لأن في رفع أعمالها رفع أعيانها ، وإذا كانت الأعيان هي الدالة على الله فرفعت الدليل فقد أبطلت المدلول عليه ولعمري إن في الجمع بينهما لبعض الشدة ! وأنا أعوذ بالله تعالى أن أكون

كلما عمر فتاتي باب من الكلام صعب المدخل نقضت ركنا من أركان مقالتي، ومن كان كذلك لم ينتفع به !»(١) .

هكذا نرى «العقل» و«النقل» في علم الكلام الإسلامي .. بل لقد جعلوا «الشك» طريقا لتحصيل «اليقين» فيه، حتى أصبح هذا «الشك» هدفا يقصد كي يتعلمه طلاب اليقين في أصول الدين، وحتى ليدعو الجاحظ قارئه فيقول: «... فاعرف مواضع الشك، وحالاته الموجبة له، لتعرف بها مواضع اليقين، والحالات الموجبة له، وتعلم الشك في المشكوك فيه علما، فلو لم يكن في ذلك إلا تعرف التوقف، ثم التثبت، لقد كان ذلك مما نحتاج إليه !.. فلم يكن يقين قط حتى كان قبله شك، ولم ينتقل أحد عن اعتقاد إلى اعتقاد غيره حتى يكون بينهما حال شك !»(٢) .. وعلى حين قال المتكلم المعتزلي أبو علي الجبائي (٢٣٥ - ٣٠٤ هـ ٨٤٩ - ٩١٦ م) إن الواجب الأول على الإنسان هو «النظر»، قال ابنه أبو هاشم (٢٤٧ - ٣٢١هـ ٨٦١ - ٩٣٣م) إن «الشك» هو الواجب الأول على الإنسان، فهو الطريق الآمن والمأمون لليقين !(٣) ..

هكذا تأسس علم الكلام على «العقل»، وزامل فيه «العقل» «النقل»، وبسا استجابة لضرورة اقتضاها صراع الإسلام ضد التيارات اللاهوتية، في الدولة العربية التي تكونت ثمرة للفتوحات، فكان درع العقائد الإسلام في صراعها

---

(١) (الحيوان) ج ٢ ص ٣٤ ، ١٣٥ تحقيق عبد السلام هارون طبعة القاهرة، الثانية.

(٢) المصدر السابق: ج ٦ ص ٣٥ ، ٣٦

(٣) د. علي فهمي خشيم (الجبائيان أبو علي وأبو هاشم) ص ٣٣٣، طبعة طرابلس - ليبيا - سنة ١٩٦٨ م

هذا ، كما كان مظهر عبقرية العرب المسلمين في مجال الفلسفة التي بدأت فيه بمقدارها فلسفة الدين !.

التيارات .. والموضوعات :

ونحن إذ نطرد إلى خريطة التيارات الفكرية والفرق الإسلامية التي كان علامها صانع علم الكلام الإسلامي ، كان علينا أن نميز بين الفرق التي تم ظهورها وبلورها حول قضايا سياسية ، ثم بمرور الوقت ، وبتوقف الطويل ، تحلت مباحث علم الكلام في مقولاتها ، كما صبغت المقولات السياسة بصبغة الدين . ومن هذه الفرق ، الشيعة ، الدين نفسه ، كفرقة ، في الصراع على الإمامة ضد بني أمية ، ثم جعلوا لمذهبهم في النص والوصية ، من الإمامة أصلا من أصول الدين ومقولة كلامية تتصدر عندهم مباحث علم الكلام وأصول الدين . ومن هذه الفرق الخوارج ، ذوو النشأة السياسية الحربية ، والذين وصفت قسمتهم كمتكلمين بعد حين من نشأتهم كحزب سياسي سبق في النشأة غيره من أحزاب الإسلام . علينا أن نميز بين هذه الفرق وبين ذلك التيار الفكري - السياسي - الكلامي ، الذي صنع أساطين من متكلمي الإسلام ، وهو تيار (أهل العدل والتوحيد) الذي تبلور في البصرة من حول الحسن البصري (٢١ - ١١٠ هـ ٦٤٢ - ٧٢٨ م) وفي نسبة من حول الحسن بن محمد بن الحنفية (١٠٠ هـ ٧١٨ م) وأخيه أبو هاشم (٩٩ هـ ٧١٧ م) وهذا التيار هو الذي أفرز فرقة المعتزلة - أهل العدل والتوحيد - بقيادة واصل بن عطاء (٨٠ - ١٣١ هـ ٦٩٩ - ٧٤٨ م) عندما حدث الانشقاق بسبب الخلاف حول حكم مرتكب الكبيرة . ففي إطار هذا التيار نادى المعتزلة بالعدل الحرية والمسئولية والاختيار للإنسان ، والتمثيل بالتوحيد - تنزيه الذات الإلهية

عن شبه الحوادث - في إطار هذا السياق بلور علم الكلام الإسلامي ، في النصف الثاني من القرن الهجري الأول . ولقد كان لهذا التيار العقلاني المعتدل في بغداد أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقي المتوفى (بعد ١٠٥ هـ ٧٢٣ م) كما كان للجهمية الذين يزعمهم الجهم بن صفوان (١٢٨ هـ ٧٤٥ م) شريك مع (هو بعدل وسوحيد) في نشره مذهب الاثنية وفي زيادة تصفية عقيدة على يزعم من الخلاف بين القدريين حول الجبر والاختيار .

وعندما اكتمل تبلور الفرق الإسلامية الأساسية ، تلك التي عاشت بين المسلمين ، ولا تزال توجد ، بشكلين أو بآخر ، في عالم المعقولات ، وعلى وجه الإجمال ، ويمكن استثناء الموقف من مركب الكثرة والفرقة الشيعية التي مقالات المعتزلة . على حين اختفت ، بمرجعها ومشبهها مع كل من المعتزلة ، والخوارج ، والشيعة ، في عالم المقولات ، أصحاب الحديث ، وهم النصوصيون الذين بلور آراءهم فيما بعد حول الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ ٧٨٠ - ٨٥٥ م) فقد ضم هذا الشتات وطور تراثهم الأعم والأغنى لعلم الكلام وتأويلات المتكلمين ومقالاتهم .

وعندما نشأت الأشعرية ، على يد أبي الحسن الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤ هـ ٨٧٤ - ٩٣٦ م) كموقف وسط بين النصوصيين من أهل الحديث ، وبين العقلانيين من المعتزلة ، والمتفقين معهم ، ثم تبلور موقفه ومقالاته على يد العلامة الباقلاني (٣٣٨ - ٤٠٣ هـ ٩٥٠ - ١٠١٣ م) والجويني (٤١٩ - ٤٧٨ هـ ١٠٢٨ - ١٠٨٥ م) والغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ - ١١١١ م) استطاعت أن تستقطب جمهور الأمة الإسلامية وعامة أهلها . ثم

سارت مع حركة التراجع الحضاري عن القسمة العقلانية التي ميزت الكلام والمتكلمين زمن النشأة الأولى ، حتى جاء حين من الدهر عد فيه كثير من الأشعرية علم الكلام على إطلاقه بدعة ومنكرا من الأمر وزورا ، على حين خص بعضهم ذلك بـ «كلام» غير الأشعرية والماتريدية . ولقد عرض طاش كبرى زاده (٩٠١ - ٩٦٨ هـ ١٤٩٥ - ١٥٦١ م) في (مفتاح السعادة) لهذه القضية فقال : « وعلم أن السلف - من الفقهاء والمجتهدين - قد نقل عنهم النكير في حق علم الكلام ، حتى أن كثيرا من فقهاء عصرنا أنكروا على المشتغلين بعلم الكلام أشد الإنكار ، حتى انزعج منه المصلحون ، وشوشوا اعتقادهم في حق علم الكلام ... » ثم يستطرد فيقول : « ولا يخفى أن إنكار السلف لا ينبغي أن يكون على كلام الأشاعرة والماتريدية ، بل على كلام الفلاسفة وأهل الاعتزال ... إذ هو الكلام الشائع في زمان الأئمة المجتهدين . أما كلام أهل السنة والجماعة فقد حدث بعد انقراضهم بزمان كثير »(١).

والأمر الذي لا شك فيه أن هذا اللون من « الكلام » الذي دافع عنه « طاش كبرى زاده » كان قد ابتعد كثيرا عن خصائص علم الكلام الإسلامي ، باعتباره « فلسفة العرب المسلمين » ، وحدث له ذلك بمقدار اقترابه من مواقع النصوصيين . وكان في ذلك التعبير عن المسيرة التي قطعتها حضارتنا العربية الإسلامية على درب الجمود والتوقف عن الإبداع ، ثم الانحطاط ، وخاصة بعد سيطرة المماليك والعثمانيين ، فلعبت الشقة بين قسماتها ومكوناتها - وعلم الكلام واحد منها - وبين تلك التي كانت عليها تلك القسمات وهذه

---

(١) (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) ج ٢ ص ١٥٢ ، ١٦١ ، طبعة دار الكتب الحديثة بالقاهرة .

المكونات يوم نشأت وتبلورت ، ويوم ازدهرت فأثمرت علم الكلام الإسلامي الذي جسد عبقرية أمتنا في الفلسفة الإلهية !

وإذا كان علم الكلام الإسلامي قد مثل الإبداع الحقيقي لأمتنا في حقل الفلسفة ، فإن تراثنا الفكري قد عرف الفلسفة اليونانية ووعى مقولاتها ، منذ القرن الثالث الهجري ، وأصبح الفلاسفة ، منذ الكندي أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (٢٦٠ هـ ـ ٨٧٣ م) ـ تيارا متميزا عن تيار المتكلمين ، كما ظهرت تأثيرات الفلسفة في الكلام ، إن في الموضوعات والمشكلات والمقولات التي تخلت مباحثه أو في الصياغة التي تأثرت بالنمط الفلسفي في التعبير . كما ظهرت محاولات التوفيق بين الفلسفة ـ بمعناها ومقولاتها اليونانية ـ وبين عقائد الإسلام . كما شهد تطورنا الفكري ، فلاسفة ـ متكلمين ، مثل أبو الوليد بن رشد (٥٢٠ ـ ٥٩٥ هـ ـ ١١٢٦ ـ ١١٩٨ م) الذي كان أبرز أنصار أرسطو ، وشارحه الأكبر ، وفي ذات الوقت كان متكلما راسخ القدم في الكلام ، وشديد الشبه بروّاد الكلام من المعتزلة في العديد من القضايا . فكان فيلسوفا مشائيا في شروحه على أرسطو ، وكان متكلما بالمعنى الاعتزالي ، وليس بالمعنى الأشعري في (مناهج الأدلة في عقائد الملة) . كما حاول أن يقدم تصورا مشتركا في (تهافت التهافت) وهو التصور الذي رام به التوفيق بين الحكمة ، وبين الشريعة ، والذي صاغ منهجه فيه بكتابه (فصل المقال) .

ولقد ظلت موضوعات ، علم الكلام ، ومواضعات ، المتكلمين المسلمين وكذلك المنطلقات التي ينطلقون منها والغايات التي يبتغونها ، ثم الموقف من حقائق الوحي وعلومه . ظلت هذه القضايا في مقدمة المعايير التي ميزت بين علم الكلام الإسلامي وبين ، الفلسفة ، اليونانية ، والتي حددت مواقع المفكرين .. أفلاسفة هم فقط ؟ أم متكلمون أم بين بين ؟ يحاولون الجمع والتوفيق ؟!

وفيما يتعلق بموضوعات علم الكلام طلت ذات الله وصفاته المحور الرئيسي لمباحثه ، ثم اتسعت فشملت البعث والحساب والجزاء ، وأفعال الإنسان .
وفي التفصيل رأينا مباحث علم الكلام تخوض في « الشيء » ، و « المعدوم » و« الموجود » ، و « القديم » ، و « المحدث » و « الأزلي » ، و « الجوهر » ، و « العرض » ، و« الأين » ، و « النفس » و « الطفرة » ، و « الرجعة » ، و « حدوث الأجسام » ، و « الرؤية » و « خلق القرآن وقدمه » ، و « الاستطاعة هي قبل الفعل أو معه » ، و « هل الله يريد القبائح أم لا ؟ » ، و « حكم مرتكب الكبيرة » ، و « الشفاعة » ، و « النبوة » ، و « المكتسب » ، و « الأرزاق » ، و « الرزق والتغذية » ، و « الوحي » ، و « التسيخ » ، و « الجن » ، و « الكمون » ، و « التعديل والتجوير » ، و « الحسن والقبح ، وهل هما ذاتيان طبيعيان أم بالنص والشرع » ، و « الخطر والمعرفة » ، و « الحركة » ، و « السكون » ، و « الروح والنفس والحياة » ، و « الألوان والطعوم والروائح » ، و « الإدراك » ، و « التولد » ، و « المعجزات » ، و « الكرامات » ، و « الصرف » ، و « اللطف » ، و « العصمة » ، و « الإمامة » ، و « الوعد والوعيد » ، و « التوبة » ، و « الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر » ، و « الثواب والعقاب » ، و « الموازنة » ، و « المحابطة » ، و « التفضل » ، و « العوض » ، و « اللطف » ، و « الآلام » ، و « الأسماء والأحكام » ، و « الإيمان والكفر والفسق » ، و « الإحباط والتكفير » ، و « الصلاح والأصلح » ، و « التوفيق والخذلان » ، و « الاستدلال » ، و « الاختيار » ، و « الإجبار » ، و « الجبر والتفويض » ، و « القضاء والقدر » ، و « الهداية والإضلال » ، و « الرضا والسخط » ، و « الإرادة والكراهة » ، و « الأمر والنهي » ، و « الخبر » ، و « العلم » ، و « الظن » ، و « الجهل » ، و « الاعتقاد » ، و « الشك » ، و « التردد » ، و « النظر » ، و « الاستدلال » ، و « الدلالة » ، و « العلة والمعلول » ، و « الجواهر والأعراض » ، و « الزمان والمكان » ، و « الحركة والسكون » ، و « الجزء الذي لا يتجزأ » ، و « الخلاء والملاء » ، و « الاتصال والانفصال » ، و « الماهية والكيفية » ، و « الكلي والجزئي » ، و « الجوهر والعرض » ، و « القوة والفعل » ، و « الوجود والعدم » ، و « الوجوب والإمكان » ، و « الحدوث والقدم » ، و « الأزل والأبد » ، و « الوحدة والكثرة » ، و « العلة والمعلول

مدرسة التجديد الديني الحديثة هم أول من أعاد الروح العقلانية إلى هذا العلم في النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي .. ففي التعليقات التي أملاها جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) على شرح جلال الدين الدواني (٨٣١ - ٩١٨ هـ ١٤٢٧ - ١٥١٢ م) للعقائد العضدية التي كتبها عضد الدين الإيجي (٧٥٦هـ - ١٣٥٥ م) في هذه التعليقات كانت بواكير عودة الروح العقلية إلى علم الكلام الإسلامي[1] . ثم كان العمل الثاني، والذي ظل فريدا لم يناظره مثله في علم الكلام الإسلامي الحديث ، هو (رسالة التوحيد) للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) ففيها وضع الأساس لعلم كلام إسلامي حديث، عادت إلى روحه العقلانية الأصيلة والقديمة ، مع تخليصه من التقسيمة والحكاكات التي فرضتها عليه قديما - طبيعة العصر وحدة الصراع بين تيارات المتكلمين . ولا زال هذا الأساس بانتظار من يرفع البناء ، ليثبت في الحاضر والمستقبل - كما ثبت في الماضي - أن علم الكلام هو فلسفة هذه الأمة، ومجلى عبقريتها وإبداعها العقلي في الإلهيات .

ومازالت القضايا والقسمات التي تمثل وتجسد وجوه تغايرنا الحضاري تنتظر الدراسة المفصلة ، وصولا إلى اليقين الذي تطمئن إليه النفس ويأنس به العقل - اليقين بأننا - حقا - بناء حضارة ذات طابع متميز عن غيرها من الحضارات .

---

(١) أثبتنا في تحقيقنا لهذه التعليقات أنها من أمالي الأفغاني ، وليست من تأليف الشيخ محمد عبده .

انظرها في الجزء الأول من أعمال الأفغاني الكاملة ص ٢١٣ وما بعدها - طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م .

تمدن إسلامي ؟ ..
أم تحديث غربي ؟؟

العوامل كثيرة - خارجية وداخلية - فرض التخلف على وطن العروبة وعالم الإسلام ، ومنذ اليقظة الحديثة التي أعقبت العصر المملوكي - العثماني ، أصبح التقدم هدفاً يرفع شعاره ، ويعمل لتحقيقه كل التيارات الفكرية والقوى السياسية التي انخرطت في موكب هذه اليقظة العربية الإسلامية الحديثة ...

لكن الاتفاق على ضرورة التقدم ، بل وعلى أنه طوق النجاة الأمنية في عالم تتسارع فيه معدلات التقدم وأدواته على نحو لم يسبق له مثيل ، لا يعني الاتفاق على مفهوم التقدم ومضمونه ، وفلسفته وفحواه .

* فهناك فريق من أبناء هذه الأمة يرى أن تقدمها رهن بعودتها إلى الماضي الذي لابد وأن تصب حاضرها ومستقبلها في قوالبه .. ليس بمعنى استلهام منابع التراث الجوهري والنقي ، والاستفادة من عبرة التاريخ ، فهذا حق وضروري وحيوي - وإنما بمعنى التقيد بوقائع التاريخ وليس فقط بنصوص التراث [19]. حتى لقد رأينا بعضاً من هذا الفريق يحكم بالفشل الكامل والإخفاق النهائي على أية دعوة من الدعوات أو حركة من الحركات ، هي لم تحقق أهدافها خلال جيل واحد ، لا لشيء إلا لأن الدعوة الإسلامية قد حققت أهدافها خلال ثلاثة وعشرين عاماً ، أمضى منها الرسول ﷺ ثلاث

عشرة سنة بمكة وعشرا بالمدينة .. فاعتبروا الجيل الواحد - كعمر للدعوة الإسلامية - قانونا يجب تطبيقه على أية دعوة أو حركة تجديدية ، في أي مكان ، وفي أي عصر من العصور .. فما لم تحقق أهدافها في ذلك العمر فعلى الناس الانصراف عنها ، لفقدانها ، الإسلامية ، بتخلف هذا ، القانون ، ؟! .

ومثل ذلك ما رأيناه لبعض من هذا الفريق الذي يتعبد بوقائع التاريخ ، عندما قالوا : إنه لا يجوز لمسلم أن يهادن لأكثر من عشر سنوات ، لأن ذلك هو الأجل الذي ارتضاه الرسول ﷺ في ، صلح الحديبية ، ؟!..

نعم ، لقد ، فكر وتفكر ، فريق من أبناء أمتنا على هذا النحو الذي يبدو - لغرابته - بعيدا عن نطاق التصديق .. فلقد تجاوزوا ، التعبد بنصوص التراث ، ولا نقول ، الدين ، إلى حيث ، تعبدوا بوقائع التاريخ ، !. ومع ذلك فإنهم يحسبون أنفسهم و ، فكرهم ، : الطريق الأوحد ، للتقدم ، المنشود لوطن العروبة وعالم الإسلام

* وفريق ثان - من أبناء أمتنا - ظن أن الطرح السابق هو ، مفهوم التقدم الإسلامي ، ، فلم يتردد في رفضه .. وأعانه على هذا الرفض نموذج ، التحديث الغربي ، الذي بشر به الذين روجوا الفكرية الحضارة الغربية في بلادنا ، منذ الغزوة الاستعمارية الحديثة - استعماريين كانوا أو مستشرقين أو متغربين - لقد وقفوا مبهورين ، بل ومندهشين أمام إنجازات الحضارة الغربية ، في العلم والفكر والأدب والفن والعمران ، ثم قارنوا كل ذلك بالواقع البائس الذي ورثناه عن عصر المماليك والعثمانيين ، ثم رأوا ، مفهوم التقدم ، عند الذين ، يتعبدون بوقائع التاريخ ، فلم يترددوا في الانحياز إلى المعسكر المتغرب

الذي يدعو أبناؤه أمتنا لتكون عربا في كل شيء - في العقل والفكر، وفي أنماط العيش وطرائق السلوك، بل - وعند البعض - في القيم والأخلاقيات!

ولقد غفل هؤلاء عن حقائق علمية وتاريخية وحضارية وسياسية هامة وواضحة:

١ - فالتقدم والتمدن ليس نموذجا واحدا متحدا لكل الأمم وجميع العصور ومختلف الحضارات؛ لأنه كالنبت له بيئة وشروط خصبة، ومكونات ضرورية للمناخ، وبذلك نراه طبيعيا في مكان، يحقق المضمون مع الشكل، على حين نراه في مكان آخر جلية مستعارة، يقف عند الشكل، دون المضمون.

٢ - والتفاعل بين الحضارات المختلفة مشروع، بل هو ضروري ومطلوب، لكن ذلك لا ينفي الخصوصية الحضارية للأمم ذات العراقة في الحضارة والتراث. فالناس يلتقون ويتعانقون ويتصافحون، مع تميز الأيدي التي تتصافح بالبصمات المتميزة والمميزة؟! فهو مثل المتغيرات كثيرة وواسعة، لكن الثوابت هي القسمات التي تميز بين الحضارات، رغم التفاعل والأخذ والعطاء!.

ولا أدل على ذلك من أن أسلافنا قد انفتحوا على اليونان والفرس والهنود دون أن يصبحوا يونانا ولا فرسا ولا هنودا، بل تمثلوا ما رأوه ضروريا لتقوية الذات وتأكيد الهوية المتميزة، فظلوا عربا مسلمين، وكذلك صنعت أوربا عندما أخذت - وهي تستبدلها للنهضة - علوم المسلمين، دون فكرية (أيديولوجية) الإسلام!

٣ - كذلك أغفل دعاة « التحديث على النمط الغربي » أن تحول أمتنا إلى « غرب » في الفكر والتطبيق ، سيجعلها هامشا لحضارة الغرب ، الأمر الذي سيكرس تبعيتها للمركز الغربي . وفي ذلك - علاوة على كارثة السحق القومي والمسخ للهوية المتميزة - التأييد للتبعية الاقتصادية والعسكرية . فتحولنا إلى هامش للغرب حضاريا هو الضمان لبقائنا هامشا له في كل شيء . وتلك هي الغاية القصوى للغزوة الاستعمارية الحديثة !

فهذا « التحديث » - على النمط الغربي - علاوة على ما فيه من مخاطر على « الدين » هو كارثة كاملة في شئون « الدنيا » !!.

* لكن فرقاء الأمة الذين دعوا إلى « التقدم » وفصلوا القول في « مفهوم التقدم المنشود » لم يقفوا فقط - عند هذين الفريقين - المتعبدين بوقائع التاريخ والمتغربين - دعاة « التحديث » على « النمط الغربي » فكان تيار « التجديد » وسطا بين هذين الفريقين ، بما يعنيه « الوسطية الإسلامية » من العدل بين الضمين ، والحق بين باطلين ، والاعتدال بين الطرفين والنظرة الشاملة التي تؤلف بين العوامل المختلفة والأقطاب المتقابلة لتخرج بمزيج جديد ، بريء من النظرة القاصرة وحيدة الجانب !

وهؤلاء المجددون هم الذين يرون ضرورة التمييز بين « الثوابت » وبين « المتغيرات » في مواريثنا . فالمقدسات والقيم والسمات الحضارية المميزة للأمة تاريخيا ، والروح المؤمنة التي تمثل مزاج فكرها وعلمها وأدبها وفنها كما تمثل الرباط الذي يربطها بالكون فتعصمها من الاغتراب . كل هذه ثوابت في « الأصالة » ، لابد من الحفاظ عليها في « المعاصرة » . إنها ثوابت في « التاريخ » وفي « الحاضر » ، وأيضا في « التقدم المنشود » .

ما سبق القوة والنهضة ، وأشكال العمران وعلومه فيها ، المتغيرات التي لابد لنا وأن نتمثل فيها كل جديد وغريب ومفيد . فنحن نحب أن نسير إلى التقدم ، على ساقين ثقيلين ، كما يجب أن نقيمه على دعامتين ثقيلتين :

(أ) ما يميز حضارتنا ولازال صالحا للعطاء في مضمار التقدم المنشود ..

(ب) وما تحقق النهضة الحضارية للأمة ، من علوم العصر وتجارب الإنسانية الضرورية للمعاينة ودفع التحديات ، والمنسقة - في ذات الوقت - مع الروح الحضاري ، المميز للعرب والمسلمين . وإذا كان المتغيرون بوقائع التاريخ ، قد تنكروا للعقل والعقلانية ، غافلين عن أن إسلامنا هو دين العقل والعقلانية . وإذا كان المتغربون دعاة التحديث على النمط الغربي ، قد دعوا بشكل سافر أو مغلف - إلى عقلانية يونانية - غربية ، فإن تيار التحديث قد رفض ويرفض كلا الموقفين ويدعو إلى العقلانية الإسلامية ! .

فالقرآن الكريم - وهو وحي الله لهذه الأمة - هو بالنسبة لنا ، النقل وأيضا هو ، المعجزة العقلية ، نعم ، معجزة ، و ، عقلية في ذات الوقت ؟!..

إنه ليس خارقا ، يدهش العقل ويذهله بل هو ، النقل الذي يحتكم إلى ، العقل ، ويستنهضه للنظر والتدبر والتأمل والتفكير ، النقل يعني سلطان ، العقل ، كما لم يحدث من قبل في دين من الأديان ، في أية مرحلة من مراحل التاريخ .

فلا مكان للتنكر للعقل ولا مجال لعقلانية تنكر الوحي أو تتنكر للنقل بل هي العقلانية الإسلامية ، التي تؤلف بين ، العقل وبين النقل وتوحي بين ، البرهان وبين النصوص والمأثورات .

وهذه « الوسطية الإسلامية » التي وازنت بين « العقل » و « النقل » ، حتى لقد ألفت بينهما ! قد وازنت كذلك بين « الفكر » وبين « الواقع » .

ففي الحضارة الغربية - تاريخيا - منذ جاهليتها وحتى نهضتها ، كانت الثنائية الحادة والمقابلة المتعارضة بين « الفكر » وبين « الواقع - المادة » ، الأمر الذي جعل فلاسفتها وفلسفتها إما مثاليين يغلبون « الفكر » على « الواقع المادي » أو ماديين يرون عكس ذلك !

لكن « الوسطية الإسلامية » قد برهنت على براءة حضارتنا من هذا الانفصال الحاد والانقسام العنيف .. « فالأفكار - كما يقول جمال الدين الأفغاني - هي الباعثة على الأعمال .. لكن الواقع يحدث فكرا ، وعن هذا الفكر ينشأ عمل جديد .. ثم يقوم ويدوم الفعل والانفعال بين الأعمال والأفكار ، ما دامت الأرواح في الأجساد ، وكل قليل هو للآخر عماد ..... » (١) .

فهذا كانت « الذات » ثمرة لائتلاف « الروح » و « الجسد » ، فإن ائتلاف « الفكر » مع « الواقع » وارد ، بل هو القانون ! وإذا كان الأمر كذلك .. فلا كهانة ، تخضع « الواقع » للمقدس ، كما صنعت الكنيسة الكاثوليكية بأوربا العصور الوسطى .. وأيضا فلا مكان « للعلمانية » التي غلبت « الواقع » ورفضت « المقدس » ، على نحو ما صنعت النهضة الأوربية الحديثة .. وإنما في « الوسطية الإسلامية » الذي سار التجديد الإسلامي .. إسلام يهيمن على فكرية الأمة ، وواقع تتمثل فيه « المصلحة » التي جعلها الإسلام هدفا تتحقق برعايته إرادة الله ، إذ ما رآه المسلمون حسنا فهو حسن عند الله !

(١) الأفغاني في « الحاضرات » ص ٢٢٢ طبعة بيروت سنة ١٩٣٠ م .

وإذا كانت الحضارة الغربية قد طوعت المسيحية إلى ماديتها ، رغم الطابع الصوفي للمسيحية الأولى ، فإن « الوسطية الإسلامية » قد رفضت وترفض الصوفية التي « تفني » الإنسان في الله ، كما رفضت وترفض المادية التي تجعل الإنسان محور الكون الوحيد ، وهي تقدم للإنسانية المذهب الوسط مذهب خلافة الإنسان في الأرض عند الله ، سبحانه وتعالى ، فلا فناء للخلق في الحق ، ولا تفرد للإنسان بالسيادة والجبروت ، بل الخلافة والوسطية والتوازن والاعتدال ، بما تعنيه هذه النظرة من ربط الوسائل بالغايات وإحكام الروابط بين العلم والغاية منه ، وإقامة الصلات بين العمران وبين الإيمان ، وتأسيس العلاقة الودية بين الإنسان وبين الطبيعة .. الخ .. الخ

إنها الحضارة العمرانية والمدنية ، وهو التقدم العلمي والمؤمن والمصداق لكلمات الإمام الغزالي عندما قال « أطلب العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله ؟!..

إنها النهج المجدد ، إنها الوسطية الإسلامية تأسس تقدما مسنودا على التمدن الإسلامي ، فتبرأ من جمود الذين يتعبدون بوقائع التاريخ ، ومن تغريب الذين أرادوا تحديثا على النمط الغربي

* * *

العدل الاجتماعى

إذا نحن بحثنا عن أكثر العبارات اختصاراً، وأدقها فى التعبير عن فلسفة الإسلام المالية وفكره الاجتماعى فى الثروات، فإننا واجدون بغيتنا فى عبارة «المال لله» ؟!..

فموقف الإسلام من هذه المعضلة الكبرى يتلخص فى جعله «ملكية الرقبة» فى الأموال لله - سبحانه وتعالى - أما الأمة فإنها مستخلفة عن الله - سبحانه - فى تنمية الثروة وزيادة عمرانها، ولكل فرد من أفراد هذه الأمة أن «يحوز» أو يمتلك «ملكية منفعة» القدر الذى يكفى حاجاته وحاجات من يعول، دونما زيادة تجعله يسعى فيطغى بسلطان المال، ودونما نقص يحوجه فيخل بما أراد الله له من تكريم، وذلك شريطة أن تكون هذه الحيازة و«ملكية المنفعة» بواسطة «العمل» ببذله الإنسان فى تنمية الثروة وتحريكها، لا بواسطة التعدى أو الاستغلال !..

ذلك هو جماع موقف الإسلام فى الأموال والثروات

ونحن إذا ذهبنا نستدل على هذا الموقف الإسلامى من القرآن الكريم فإننا واجدون الآيات الكثيرة التى تشهد على أن هذا هو جوهر موقف الإسلام

فالله - سبحانه وتعالى - يتحدث عن المال باعتباره صاحبه ومالكه، بالخلق والتهيئة، والإفاضة على الناس، فهو صاحبه أعطاه عباده «**وآتوهم**

مِن مَّالِ اللَّهِ الَّذِي آتَاكُمْ ﴾ (١) . وهو قد أعطى الناس هذا المال باعتبارهم خلفاء الله فيه ومستخلفين عنه في إدارته واستثماره والانتفاع به ، وفق الشرع الذي شرعه ، فهو « استخلاف » ، وهي « خلافة » تبقى حق الملكية الأصلي أي ملكية الرقبة ، لصاحبها سبحانه ، وتقرر للأمة وطبقة اجتماعية في تنمية الثروة والاستفادة منها في إشباع الحاجات الضرورية وتنمية العمران وفي ذلك يقول الله سبحانه : ﴿ **آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَأَنفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ** ﴾ (٢) .

وهذه الخلافة التي قررها الله للناس في الأموال ليست لطبقة بذاتها ، ولا لشريحة من طبقة ، كما أنها ليست لفرد أو لمجموعة من الأفراد ، وإنما هي للناس ، لليسر ، وللأمة في إطار كل مجتمع من المجتمعات أو حضارة من الحضارات ؛ فالأرض بما عليها قد جعلها خالقها للبشرية جمعاء ﴿ **وَالْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ** ﴾ (٣) .

وكما أن الخالق جل شأنه هو خالق المال ومقبضه على الأنام ، فهو كذلك خالق الذرية ، وواهب النسل ، ومخلق البنين في الأرحام ، وإذا كانت « ملكية » الآباء لأبنائهم هي مما لا يتصوره ولا يدعيه العقلاء ، فكذلك الحال مع « ملكية الرقبة » للأموال ؛ لأنهما - المال والبنون - من بعض ما خلق الله

---

(١) النور : ٣٣

(٢) الحديد : ٧

(٣) الرحمن : ١٠

وملك ، وروهب للناس ؟! به هو الذى يمدنا بهم جميعا . ﴿ أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُمِدُّهُم بِهِ مِن مَّالٍ وَبَنِينَ * نُسَارِعُ لَهُمْ فِي الْخَيْرَاتِ بَل لاَّ يَشْعُرُونَ ﴾(١) وهو الذى جعلهم ... ﴿ ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً * وَجَعَلْتُ لَهُ مَالاً مَّمْدُوداً * وَبَنِينَ شُهُوداً ﴾(٢) .

وقد بلغ الوضوح والحسم ـ بالقرآن الكريم ـ بهذه القضية إلى الحد الذى جعل ، ملكية الله للمال ... وكون الأمة مستخلفة استخلاف الوضيعة لا الجماعة ، وعلى النحو الذى يجعل الإسلام رأسماليا ومكرا للفسقة لقرونه فى الأموال ، بلغ وضوح القرآن وحسمه فى هذه القضية إلى الحد الذى جعل هذا المعنى منحوتا وبارزا ومقررا لدى مفسرى القرآن ومفكرى الإسلام على مر العصور ، وفى مختلف القطاعات ، ومن مختلف التيارات ؟!

* فالإمام الزمخشرى (٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ ١٠٧٥ ـ ١١٤٤ م) يقول فى تفسيره لآية (وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه) : إن فى هذه الآية هوانا بقوى نفوس الأموال التى فى أيديكم بما هى أموال الله خلقه وبشئه بها ، وبما مولكم منها ، وحولكم الاستمتاع بها ، وجعلكم خلفاء فى التصرف فيها ، فليست هى أموالكم فى الحقيقة ، وما أنتم فيها إلا بمنزلة الوكلاء والنواب ... ؟!(٣) .

* ومن قبل ذلك تحدث الإمام على بن أبى طالب (٢٣ ق هـ ـ ٤٠ هـ ـ

---

(١) المؤمنون ، ٥٥ ، ٥٦ .

(٢) المدثر ، الآيات من ١١ ـ ١٣ .

(٣) الزمخشرى (الكشاف) ج ٤ ص ٦١ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

٦٠٠ ـ ٦٦١ م) عن ذات الغصبة ذات المعنى عندما خاطب الناس فقال «أنتم عباد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، لا فضل فيه لأحد على أحد ... ؟!.. (١)

* ومن بعد الإمام علي بنحو خمس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز (٦١ ـ ١٠١ هـ ٦٨١ ـ ٧٢٠ م) عن ثروة الأمة فيصورها بأنها « بين والناس شريكهم فيه سواء ؟!.. (٢)

* ثم الصوفية ـ الذين يشدون ذات أنفسهم لدى سيدنا عمر بن عبد العزيز ـ فيحدثنا الإمام الغزالي (٤٥٠ ـ ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ ـ ١١١١ م) عن موقفهم من الأموال فيقول « إن الفقر عند الصوفية مثل الماء ، والماء لا يشرب منه أكثر من الحاجة ، فأولياء النفوس الصالحون لا يشربون من الماء أكثر من حاجتهم ، ويفرون منه وراءهم ، ولا يجمعون الماء في القرب والدروب بل يدورون به معهم ، بل سركونه في الأنهار والبرى ليتحجنن به ؟! (٣)

* ثم في العصر الحديث فإننا نجد إمامنا الشيخ محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) يمنح المعنى في صفحة كاملة في تفسيره المصباح ، الناس ، إلى الصبر ، الجمع ، في سبع وعشرين به ، على حين قد الصفحة إلى ، الصبر ، القرب ، في سبع آيات ؟! ثم يعلق فيقول « فإنه بذلك على تكفل الأمة في حقوقها ومصالحها ، فكأنه يقول إن من كل

---

(١) ابن أبي الحديد ، شرح نهج البلاغة ، ج ٧ ص ٣١ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦ م

(٢) الصلابي ، الغني ، ج ٩ ص ٣٢١٦ ، ٣٢٠٠ ، طبعة دار الشعب ، القاهرة

٣) إحياء علوم الدين ، ج ٣ ، ص ٦٣ ، طبعة الحلبي ، القاهرة

واحد منكم هو مال أمتكم ، ؟!.. (١)

هكذا تجاوز الإسلام وتجاوز إلى المبدأ القائل بأن المال ... والأمة مستخلفة عنه فيه !

ولم يقف فكر الإسلام في العدل الاجتماعي عند حدود النظرية ، بل لقد وضع هذا الفكر في التطبيق ، وأصبح فلسفة اجتماعية لدولة العربية الإسلامية الأولى ...

* فعقب هجرة الرسول ﷺ إلى المدينة قامت الدولة ... وشهد مجتمعها تجربة اجتماعية هامة ودلت دلالة في التنظيم الاجتماعي المؤسس على الفكر الاجتماعي ، في الأمور هي تجربة المؤاخاة ... فقد بدأ الرسول ﷺ فآخى بين المهاجرين ... ثم آخى بين المهاجرين ، الأنصار ... أي ربط بين الرعية برباط تنظيمي اجتماعي هو عقد اجتماعي حقيقي ، لا نظري !. وكانت بنود هذا العقد الاجتماعي الإسلامي ثلاثة

١ - الحق ... أي المؤاخاة والتضامن والتكافل والنصرة في كل الجوانب المعنوية والأدبية للحياة .

٢ - والمؤاساة (أي المساواة) في أمور المعاش ، لما فيها الأمور والثروات !..

٣ - والتوارث ... أي البلوغ بعقد المؤاخاة هذا إلى مرتبة علاقة النسب والدم في الأسرة الواحدة !.

---

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ج ٥ ص ٢٠ طبعة بيروت سنة ١٩٧٣ م

ثم نزلت الآية : ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ ﴾[1] فجعلت الميراث بين قرباء نسبا فقط ، ونسخت البند الثالث من عقد المؤاخاة وبقي البندان الأول والثاني - أي التضامن والتكافل في الحق - المعنويات - والمعاش - الأموال والثروات - ...! .

* وفي الموقف من المصادر الأساسية لثروة مجتمع شبه الجزيرة البسيط .. حدد الإسلام الحيازة إلى « الجماعية » في ملكيتها - جماعية الأمة ككل ! وقرأنا في سنة الرسول ﷺ الحديث الذي رواه أبو هريرة « ثلاث لا يمنعن الماء ، والكلأ ، والنار »[2] والحديث الذي رواه ابن عباس « المسلمون شركاء في ثلاث : الماء ، والكلأ ، النار ، وثمنه حرام »[3] والحديث الذي رواه عائشة ، عندما سألت الرسول : يا رسول الله ما الشيء الذي لا يحل منعه ؟ فقال : « الماء ، والملح ، والنار »[4] وفيها تتجسد أهم مصادر ثروات ذلك المجتمع البدوي البسيط !

* وفي قضية الأرض - إحياء وزراعة - تجاوز الإسلام إلى جانب معيار ومبدأ (الأرض لمن يحييها ، والأرض لمن يزرعها بنفسه)[5] فرسول الله ﷺ يقول : « من أحيا أرضا ميتة فهي له ، وليس لعرق ظالم حق »[5] وعندما ظهر الإسلام كان هناك من يحوز أرضا ولا يزرعها بنفسه ، وإنما

---

(١) الأنفال : ٧٥ .

(٢) رواه : ابن ماجه وابن حنبل .

(٣) رواه ابن ماجه وابن حنبل

(٤) رواه ابن ماجه وابن حنبل .

(٥) رواه الترمذي وأبو داود .

يؤجرها ويكريها بنسبة من ثمرها ، وكان هذا النظام مربحا ونافعا لهؤلاء الملاك ، فجاء الإسلام وحرمه ، ونهى عنه ، وأمر بأن تكون حيازة الأرض لزارعها بفلحها بنفسه .. وروى الصحابي رافع بن خديج فقال : « كنا نحاقل الأرض على عهد رسول الله ، فنكريها بالثلث والربع والطعام المسمى ، فجاءنا ذات يوم رجل من عمومتي ، فقال : نهانا رسول الله عن أمر كان لنا نافعا ، وطواعية الله ورسوله أنفع لنا ، نهانا أن نحاقل بالأرض فنكريها على الثلث والربع والطعام المسمى ، وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يُزْرعها ، وكره كراءها ، وما سوى ذلك .. »[1] ؟!..

أما الصحابي جابر بن عبد الله فإنه يروي عن الرسول ﷺ قوله : « من كانت له أرض فليزرعها ، فإن لم يستطع أن يزرعها وعجز عنها ، فليمنحها أخاه المسلم ، ولا يؤاجرها إياه ، ولا يكرها » ؟! [2]

ولقد تأسست هذه السنة - القولية - والتي وضعت في الممارسة والتطبيق فأصبحت سنة عملية أيضا - تأسست على الفلسفة المالية التي حددها الله سبحانه - في قرآنه الكريم ، عندما جعل لنفسه ملكية رقبة الأموال ، وجعل الأمة والمجتمع والناس خلفاء عنه في هذه الأموال ، يستثمرونها ، وينتفعون بها ، ويحوزون منها ما يكفي حاجاتهم ، دون غور يذل ، أو فائض وترف يولد الاستبداد والطغيان ! ، وهي الفلسفة التي جعلت العمل معيار أول في حيازة الإنسان لما تحوز به حيازته من الأموال ، والذين يتأملون حكمة تحريم الإسلام « الربا » يجدونها قائمة في أن « الربا » هو مال يأتي دون عمل

---

(١) رواه مسلم

(٢) رواه : البخاري ومسلم وابن ماجه

فكل عائد أو فائض لا يأتي ثمرة للعمل فليس بينه وبين فلسفة القرآن المالية وفاق ولا اتساق ! .

وحتى لا تتضخم الثروات فتولد الاستبداد المالي الذي يجلب الاستبداد السياسي والفكري ، نبه القرآن على أن وضع المال في خدمة إشباع الحاجات - كما صنع الرسول في توزيع غنائم هوازن - غنية وسببه منع تركز الثروة ، وحتى ﴿ **لا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ** ﴾(١) . ودعا الرسول إلى إنفاق «فضول» الأموال ، أي ما زاد منها عن «الحاجة» - لا حق لأحد في هذا «الفضول» .

ولقد استمرت هذه الفلسفة الاجتماعية في الأموال ، وتطبيقاتها النبوية ، استمرت سياسة اجتماعية للدولة الإسلامية حتى بعد انقضاء عهد الرسول ﷺ ، وانتقاله إلى جوار ربه . فهي فلسفة الإسلام الثابتة في الأموال ، نزل بها القرآن الكريم ، وبينتها السنة النبوية الشريفة ، سواء بالقول أو بالممارسة والتطبيق .

وفي عهد عمر بن الخطاب (٤٠ ق . هـ - ٢٣ هـ / ٥٨٤ - ٦٤٤ م) امتدت الفتوحات بحدود الدولة حتى أصبحت إمبراطورية كبرى ، وأدخلت في حوزة الخلافة أودية الأنهار العتية في مصر والشام والعراق ، وجاءت إلى عاصمتها - المدينة - بأعظم كنوز الأرض في ذلك التاريخ !

وتأسيسا على هذا الثراء الوافر نهج عمر بن الخطاب نهجا جديدا في توزيع المال - العطاء - فبعد أن كان معاشا قليلا يوزع بالسوية - لأنه يكفي الاحتياجات ولا يفيض عنها - في زمن أبي بكر الصديق (٥١ ق . هـ - ٣

---

(١) سورة الحشر ، من الآية : ٧

هـ (٥٧٣ - ٦٣٤ م) قرر عمر أن يفاضل بين الناس في التوزيع ، فيكافىء الذين أبلوا بلاء الحسن والشاق في نشر الإسلام وإقامة دولته بمزيد من «العطاء» عن أولئك الذين دخلوا في الإسلام متأخرين !

ومضت السنوات بتجربة الخليفة العادل ، فإذا به يرى فيها رأيا جديدا ؟! فلقد أثمر التمييز بين الناس في العطاء شيئا مخالفا لما قصد إليه الخليفة ، فنمت ثروات البعض بما زاد عن حاجاتهم واختلت فلسفة الإسلام في الأموال .. فعزم الخليفة العادل على التغيير ، وقرر العودة إلى نظام المساواة بين الناس في العطاء ، بل وأعلن أنه سيجمع ما زاد لدى الأثرياء عن احتياجاتهم فيعيد توزيعه على الفقراء المحتاجين ؟..

وحتى نفهم حدود تلك الثورة التي قررها عمر بن الخطاب ، لابد لنا من فهم مضامين مصطلحات مثل « الفقراء » و « الأغنياء » في تراث العربي الإسلامي ؟ .. فالفقير ، هو من لديه أقل مما يكفيه هو وأسرته ومن يعوله لمدة عام ، غذاء وكساء وخدمة وسكنا .. الخ .. الخ .. و « الغني » هو من لديه ما يكفيه مدة العام .. أما « المستغني » فهو من لديه ما يزيد على نفقاته في العام ، أي هو « الغني » الذي لديه « فضول » الأموال ، أي « زيادتها » الفائضة عن إشباع ما له من احتياجات .

عزم عمر بن الخطاب على « التغيير » ، وقرر تنفيذه « بأثر رجعي » ، أي قرر أن يصادر الزيادات و « الفضول » ، ويضعها في مواطن الحاجة إليها . وروى « الطبري » في تاريخه قول عمر : « لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء فقسمتها على الفقراء .. ! » (١) فهو « نقد »

---

(١) (تاريخ الطبري) ج ٤ ص ٢٢٦ - طبعة دار المعارف - القاهرة .

بتجربته الأولى ، وحديث عن أن الأولى هو تغييرها !.. وروى « ابن سعد » في طبقاته كلمات عمر التي قرر فيها التغيير .. قال : « لئن بقيت إلى الحول لألحقن أسفل الناس بأعلاهم وآخرهم بأولهم ، ولأجعلنهم رجلا واحدا »[1] !!. أي إذا أمهلني الأجل إلى بداية العام ، والزمن الذي يوزع فيه « العطاء » ، لأعيدن توزيع الثروات بما يحقق المساواة بين الناس !..

وعندما جادل البعض عمر ، دفاعا عما في حوزتهم ، نبههم إلى ما غاب عنهم من فلسفة مالية قررها الإسلام ، فقال - فيما يرويه « ابن سعد » في (الطبقات) - : « والذي نفسي بيده ما من أحد إلا له في هذا المال حق ، وما أحد أحق به من أحد ، وما أنا فيه إلا كأحدهم ، فالرجل وبلاؤه ، والرجل وقدمه ، والرجل وعناؤه ، والرجل وحاجته ، هو مالهم يأخذونه .. إنه فيؤهم الذي أفاء الله عليهم ، ليس هو لعمر ولا لآل عمر !! »[2]

لكن الأجل لم يمهل عمر حتى يحول الحول فيحدث الثورة والتغيير ، إذ اغتاله غلام لأحد دهاقين الفرس وأثريائهم ، فيما يشبه « المؤامرة » التي ظلت غامضة في « التاريخ » منذ حدثت وحتى هذا التاريخ ؟!

وجاء عثمان بن عفان (٤٧ ق هـ - ٣٥ هـ ، ٥٧٧ - ٦٥٦ م) فخلف عمر في منصب الخلافة ، ولم يحدث التغيير الذي كان عمر قد عزم على إحداثه ، فزاد التمايز بين الناس في الثروات حتى بلغ إلى حد « المظالم » التي أخذ الناس يشتكون منها ، فلما لم يستجب « لدولة » لشكاواهم تحركوا بالثورة .

---

(١) طبقات ابن سعد ، ج ٣ ق ١ ص ٢١٧ ، طبعة دار التحرير ، القاهرة .

(٢) المصدر السابق : ج ٣ ق ١ ص ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢١٩ .

فقتلوه لعليه يرحمه الله . وجاءوا بعلي بن أبي طالب (٢٣ و . هـ - ٤٠ هـ ٦٠٠- ٦٦١ م) خليفة للمسلمين ..

ومنذ اللحظة الأولى قرر علي إحداث ثورة في إدارة الدولة وجهازها ، بعزل ولاة عثمان على الأقاليم .. وفي نظامها الاقتصادي والاجتماعي ، بتقييد التعبير الذي كان قد عزم عليه عمر بن الخطاب ، والعوده إلى نظام المساواه بين الناس في « العطاء » ...

ولقد روى التاريخ ، و رددت صفحات كتاب (نهج البلاغة) بنصوص في الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب يقف أمامها العقل المسلم في إجلال حتى عصرنا هذا ، وبنظر إليها طلاب العدل والثوار من أجله ، كمبدئ ، تستحق البذل والنضال كي توضع في التطبيق !. فهو يصور العدل الاجتماعي ميزانا ، بما مالت كفه منه لحساب الأغنياء على الأخرى معلنة فقر الفقراء ! فيقول «إن الله قد فرض في أموال الأغنياء قوات الفقراء ، فما جاع فقير إلا بما متع به غني ! والله سائلهم عن ذلك !؟»(١) .

وعندما جدد البعض في فكره - هذا - محاولين الإبقاء على ما كان في عهد عثمان بن عفان ، قال لهم عبارته الخالدة : « أتتم عبيد الله ، والمال مال الله ، يقسم بينكم بالسوية ، لا فضل فيه لأحد على أحد !. »(٢) معبرا عن الفلسفة العليا للإسلام في هذه الكلمات ..

بل إن المرء لتتملكه الدهشة ويأخذ الإعجاب بمجامع عقله ووجدانه عندما يرى قضية حديثة طرحها حيانا المعاصرة والحديثة قد وجدت تشخيصها في

---

(١) (نهج البلاغة) ص ٤٠٨ طبعة دار الشعب القاهرة

(٢) (شرح نهج البلاغة) ج ٧ ص ٣٧ .

فكر علي بن أبي طالب وكلماته ، فنحن نتحدث الآن عما نسميه « المضمون الاجتماعي للوطنية » . فالمواطن يحب وطنه ، ويفديه ، ولهذا الوطن على المواطن واجبات ... لكن لهذا المواطن - أو يجب أن يكون له - على وطنه ، وبالأحرى فيه ، حقوق ! وإذا لم يجد المواطن في وطنه الحقوق التي تكفل له العيش الكريم حس « بالغربة » ، رغم إقامته في وطنه ! فالحقوق تقيم الألفة بين الإنسان والإقليم ، على حين يؤدي الحرمان منها إلى « الاغتراب » عن الإقليم وأهله ، حتى لو كان هذا الإقليم هو وطنه الذي ترعرع فيه . يقول علي بن أبي طالب - جامعا هذه القضية - في عبارة جامعة تقول - « إن الغنى في الغربة وطن ، والفقر في الوطن غربة ؟! » وإن المقل (المحتاج) - غريب في بلده ؟!!... (١).

وبين عمر بن الخطاب (٤٠ ق هـ - ٢٣ هـ ، ٥٨٤ - ٦٤٤ م) وعمر بن عبد العزيز (٦١ - ١٠١ هـ ، ٦٨١ - ٧٢٠ م) حكم ثمانية خلفاء ، استغرق حكمهم للأمة ثلاثة أرباع القرن .. ومع ذلك ، فقد « اقترن » العمران ، في ذهن الناس ، جمع بينهما الانحياز الشديد إلى العدل الاجتماعي ، حتى لقد اتفق على ذلك أولياء عمر بن عبد العزيز وخصومه على حد سواء ؟!

وإذا لم يكن في العزم والنية عقد المقارنة بين عدل كل منهما ، فإن ضرورة الإنصاف لعمر بن عبد العزيز تستدعي التنبه إلى أن « إعادة العدل » بعد أن حل محله الظلم والجور - كما فعل الرجل - أمر أشق من « الاستمرار » في إقامة العدل ، كما فعل عمر بن الخطاب . وإعادة العدل في مجتمع ظالم ، استمر الظلم فيه قوم عدوا طبقة اجتماعية ذات سلطان ونفوذ ، أصعب من

---

(١) (نهج البلاغة) ص ٣٧٢ ، ٢٦٦ .

إقامته على عهد كانت الحياة فيه عامرة بخيار صحابة رسول الله عليه الصلاة والسلام -؟!..

ولقد ولى عمر بن عبد العزيز الخلافة بوصية من سابقه سليمان بن عبد الملك وعهده - لكنه استحقها - بمقاييس التيارات الإسلامية الرافضة للوراثة، والمناضلة في سبيل إعادة الخلافة للشورى والبيعة - استحقها في نظر هذه التيارات الثورية بالعدل الذي أقامه، والذي بلغ حد الثورة التي أحدثت في المجتمع تغييرا شاملا وجذريا وعميقا !.

ولقد بدأ عمر بن العزيز ثورته منذ اللحظة الأولى لتوليه المنصب فمن على قبر الخليفة الذي سبقه، وبعد مواراته التراب، أعلن ثورته الإدارية، فعزل الولاة واستبدل بهم ولاة عدولا .. ورفض أبهة الملك ورياشه ومواكبه وقصوره، واكتفى بما يملك من مقومات الحياة البسيطة وبدأ بنفسه وأهل بيته فنقل الثروة الموروثة، بعد أن اعتبرها مظالم، ورثها من لا يملك لمن لا يستحق !- إلى بيت مال المسلمين ... ثم صنع نفس الصنيع مع أمراء بني أمية ... ثم عمم الثورة في الأمة والأقاليم .. وأذاع على الناس أن همه الأول هو إرجاع المظالم إلى أصحابها، وتعقب الثروات المغتصبة، حتى ولو كانت قد مورست فيها التغييرات أجيالا بعد أجيال ... فهز الحياة السياسية والاجتماعية، بل قلبها من الأساس ؟!..

ولم يحل طريق الرجل هذا من الأشواك والعقبات .. فالقوى الاجتماعية التي أصيبت - وفي مقدمتها أمراء بني أمية - لم يكفوا عن مقاومة طوفان الثورة هذا لكن الرجل صمد، ولقد أعانه على الصمود، تقوى كانت تعذبها رقته لما أصاب الناس من ظلم وجور، فتحولت إلى قوة ثورية صامدة !.

واستعانة واعية بالقوى السياسية والاجتماعية التي أصيبت من الظلم الاجتماعي والاضطهاد السياسي ، والتي كانت - في عهده - ثائرة أو طامحة للتغيير ! . فقد سعى عمر بن عبد العزيز بهذه القوى الاجتماعية والسياسية فوضعت الحرب بين ، الدولة ، وبين ، الثوار ، أوزارها ، وعاش في ربوع الإمبراطورية ، السلام العام ! .. ودخل ، المعتزلة ، في جهاز الدولة ، يتقلدون عدد الخليفة العادل . ودخل ، الخوارج ، في الهدنة ، وسبدلوا الجهاد بالسلاح!.. وفاضت قصائد شعراء ، الشيعة ، بمدح الخليفة الأموي العادل ! وتجمعت هذه التيارات - ومعها جمهور الأمة - على أن الرجل هو خامس الخلفاء الراشدين !..

وعندما اجتمع أمراء بني أمية يتدارسون سبل المقاومة لما أصابهم من خير عند عمر بن عبد العزيز ، قرروا أن يرسلوا إليه عمته فاطمة بنت مروان ، لتطلب إليه الرجوع عن مصادرة ثروات هؤلاء الأمراء ، وأن يعيد لهم ما ورثوه من أموال وعقارات وإقطاعات . فدخلت عليه عمته ، ودار بينهما حوار طويل ...

ولقد أراد عمر بن عبد العزيز أن يلين قلب عمته ليعطف على نعدل ، فحدثها عن أن هذه الثروات التي صادرها من أمراء أسرته هي مما يزيد عن حاجات هؤلاء الأمراء ، فهي في نظر الإسلام ، كنز ، محرم ، وهو - كخليفة مسئول عن الأمة - سيكوي بهذه الثروات يوم القيامة - إن هو تركها ولم يرجعها إلى أصحابها من جمهور الأمة وفقرائها ! وبعد في الإقناع ، أوقد الخليفة نارا ، ووضع فيها ، المسامير ، حتى غدت كالجمر في الاحمرار ، ثم وضعها على قطعة من الجلد الطري فأحدثت صوت ، الشواء ، ورائحته ... ثم

سأل عمته إن كان يرضيها أن يصنع الله به ذلك ، فيكوى في جهنم بهذا الذهب الذي يكنزه الأمراء ؟!. لكن ذلك لم يلن قلب العمة ، ولم يحولها إلى العدل ، ولم يغير من اتجاه حديثها الداعي إلى ترك الأمراء والثروات التي ورثوها عن الآباء والأجداد ؟!

وعند هذا الحد من الحوار أفضى عمر بن عبد العزيز إلى عمته برأيه في فلسفة الإسلام المالية والاجتماعية ، كما يفهمها من شريعة الله ، وتطبيقات الخلفاء الراشدين ؛ لتعلم أنه لا خيار له في الطريق الذي سلك ، ولا سبيل إلى العدول عن التغيير الذي أحدثه في هذا الميدان . قال عمر لعمته : رأسمالعدل الإسلام الاجتماعي الوجه ، سيظل متألقة في تراثنا ، بل وفي التراث الإنساني كله ، حتى يرث الله الأرض ومن عليها .. وسيظل بانتظار الفنان الذي يجسد بالألوان كلماتها المجملة بأرقى وأعمق المضامين . وأيضا سيظل بانتظار الحاكم العادل الذي يسير على الدرب ليضعها في التطبيق ويخرجها من عالم الأقوال إلى عالم الأفعال . قال عمر لعمته : يا عمة ، إن الله - تبارك وتعالى - بعث محمدا ﷺ رحمة - ثم بعثه عندنا إلى الناس كافة ، ثم اختار له ما عنده فقبضه إليه ، وترك لهم نهرا شربهم فيه سواء ! ثم قام أبو بكر ، فترك النهر على حاله ، ثم ولي عمر فعمل على عمل صاحبه ، فلما ولي عثمان اشتق من ذلك النهر نهرا؟ ثم ولي معاوية فاشتق منه الأنهار ؟! ثم لم يزل ذلك النهر يشق منه يزيد ، ومروان ، وعبد الملك ، والوليد ، وسليمان ، حتى أفضى الأمر إلي ، وقد يبس النهر الأعظم ؟!. ولن يروى أصحاب النهر حتى يعود النهر الأعظم إلى ما كان عليه ! ،(١).

---

(١) (الأغاني) ج ٩ ص ٣٣٧٥ ، ٣٣٧٦

هكذا تكلم خامس الخلفاء الراشدين .. فطوبى للذين يحملون سلاحهم ويسيرون على دربه ؛ ليضعوا كلماته في التطبيق !..

تلك هي فلسفة الإسلام المالية .. تألقت في فكر الإسلام النظري . وعرفت طريقها إلى الممارسة والتطبيق .. في عهد النبوة .. وفي ظل دولة الخلافة الراشدة العادلة .. ثم أعادها إلى ميدان التطبيق خامس الخلفاء الراشدين عمر بن عبد العزيز بعد أن اقتلعها المظالم الاجتماعية التي جاءت في عهد من سبقه من الأمويين ..

***

وهنا يحق للمرء أن يتساءل :

ماذا عن حدود « حيازة » الإنسان الفرد من هذا المال المملوك لله سبحانه وتعالى - ؟؟..

نستطيع أن نقول : إن « إشباع الحاجات الضرورية » للإنسان ومن يعول هي الحدود التي يرفض الإسلام تعديها بصدد « حيازة » الإنسان للثروة والمال . فما زاد عن الكفاية التي تشبع الحاجات الضرورية - وفق العرف والعصر ومستوى المجتمع في الغنى والرخاء - ما زاد عن هذه « الكفاية » ممنوع حيازته ، ووجب إنفاقه وتوظيفه فيما ينفع الناس ويشبع حاجات الآخرين !..

ذلك هو جماع موقف الإسلام في هذا المقام ..

يروي أبو هريرة رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ تحدث عن تكالب الناس على جمع المال وحيازته ، وعن ذهابهم في هذا الجمع وتلك الحيازة إلى أبعد مما يلزم لإشباع حاجاتهم الضرورية ، فانتقد ﷺ هذا المسلك ، وحدد

الحدود التي يرضى عنها الله ، فقال : « يقول العبد : مالي ، مالي ، وإنما له من ماله ثلاث : ما أكل فأفنى ، أو لبس فأبلى ، أو أعطى فأقنى ، وما سوى ذلك فهو ذاهب وتاركه للناس » ؟! (١)

وفي حديث آخر يقول ﷺ : « يقول ابن آدم : مالي ! وهل لك من مالك إلا ما تصدقت فأمضيت ، أو لبست فأبليت ، أو أكلت فأفنيت » ! (٢)

هنا ، وفي هذه الأحاديث النبوية الشريفة يحدد الرسول ﷺ أن الإنسان قد جبل على السعي لجمع المال ، فهو يندفع طالبا إياه ، ومدعيا الحق في جباره ما لا حدود له من الثروات : مالي ! .. مالي ! .. لكن الإسلام يضع للإنسان المعالم على هذا الطريق ، ويدعوه إلى الاقتصاد في هذا السبيل .. فما هو حق له ، وماله الذي شرعه له الإسلام ، هو ما يسد حاجاته ويكفي متطلباته ، ويضمن نجاته من الحاجة والعوز ، ويمكنه من أن يكون خيرا نافعا لمن حوله من الناس ...

وهذه الاحتياجات التي أشار الحديث منها إلى « المأكل » و « الملبس » و « العطاء » .. نجد لها تفصيلا وبلورة في حديث الإمام الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ، ١٠٥٨ - ١١١١ م) عن الحاجات التي تمثل « الضرورات الإنسانية » فهي عنده « الصحة » ، وما يحفظ « الحياة » ، و « المأكل » ، و « الملبس » ، و « المسكن » ، و « الأمن » ؟! إنها الضرورات التي ينتظم بها أمر الدنيا ، بل ويتوقف على انتظامها انتظام أمر الدين ! ، وبعبارة الإمام الغزالي : « فنظام الدين » بالمعرفة والعبادة ، لا يتوصل إليهما إلا بصحة البدن ، وبقاء الحياة ،

---

(١) رواه : مسلم وابن حنبل .

(٢) رواه : مسلم والترمذي وابن حنبل .

وسلامة قدر الحاجات ، من الكسوة والمسكن والأقوات والأمن . فلا ينتظم الدين إلا بتحقيق الأمن على هذه المهمات الضرورية . »(١).

وإذا كانت « الكفاية » التي تشبع هذه « المهمات الضرورية » هي الحدود التي طلب الإسلام أن تقف عندها « حيازة » الإنسان من الأموال والثروات . فهو قد أوجب إنفاق ما زاد عن إشباع هذه الضرورات

فعلى عهد الرسول ﷺ وقبل اكتمال التشريع . كان الإسلام قد دعا الناس إلى الإنفاق .. فلما سألوا الرسول عن الحدود ؟ حدود ما يجوز لهم الاحتفاظ به من المال، وما يجب عليهم إنفاقه ؟. جاء الوحي بقرآن يحدد وجوب إنفاق ما زاد عن إشباع الاحتياجات الضرورية للإنسان ولمن يعول ﴿ **وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ لَعَلَّكُمْ تَتَفَكَّرُونَ** ﴾ (٢)

ولقد ذهب العلماء الأعلام الذين فسروا القرآن الكريم - من جيل الصحابة والتابعين - إلى أن « العفو » الذي دعا القرآن إلى إنفاقه هو: ما فضل عن العيال » !..وقالوا : إن معنى الآية : « أنفقوا ما فضل عن حوائجكم ، ولم تؤدوا فيه أنفسكم فتكونوا عالة » ؟!.. يذكر القرطبي (٦٧١ هـ ١٢٧٣ م) هذا التفسير في كتابه (الجامع لأحكام القرآن) (٣) ويحدثنا عن إجماع هؤلاء العلماء الأعلام عليه ، وفيهم ابن عباس (٣ ق هـ - ٦٨ هـ ٦١٩ - ٦٨٧ م) والحسن البصري (٢١ - ١١٠ هـ /٦٤٢ - ٧٢٨ م) وقتادة بن دعامة السدوسي (٦١ - ١١٨ هـ ٦٧٩ - ٧٣٦ م) وعطاء بن دينار (١٢٦ هـ ٧٤٤م) والسدي

---

(١) (الاقتصاد في الاعتقاد) ص ١٣٥ .

(٢) البقرة . ٢١٩ .

(٣) (الجامع لأحكام القرآن) ج ٢ ص ٦١ . طبعة دار الكتب المصرية

إسماعيل بن عبد الرحمن (١٢٨ هـ /٧٤٥م) والقرظي محمد بن كعب .. وابن أبي ليلى - محمد بن عبد الرحمن (٧٤ - ١٤٨ هـ ٦٩٣ - ٧٦٥م) الخ . . الخ .

وهذا المعنى الذي حددته هذه الآية القرآنية هو الذي نجده في الحديث الشريف الذي يقطع بأن لا حق لإنسان في مال يزيد عن إشباع احتياجاته يروي الصحابي أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - قول الرسول ﷺ : « من كان عنده فضل - (أي زيادة) - من ظهر - (دابة وسيلة انتقال . وعمل) - فليعد به على من لا ظهر له ومن كان له فضل من زاد فليعد به على من لا زاد له » !. ثم يمضي أبو سعيد الخدري فيقول : إن رسول الله ﷺ قد استمر «فذكر من أصناف المال ما ذكر ، حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل »(١) - أي زيادة على ما يشبع الاحتياجات ؟!

يعني أن يقول ابن القرطبي بذكر أن مذهب الصحابة يجعل ما زاد عن الحاجة ، كنزا ، ستكوى به جباه وجنوب وظهور الجامعين له ، حتى ولو أخرجوا عنه الزكاة ؟!(٢) إنه ، كنزا ، تحرم حبسه ؛ لأنه زائد عما هو ضروري لإشباع الاحتياجات !

لكن .. ..

ليس معنى هذا أن الإسلام يميل إلى رفض « الغنى » ، أو يحمد « الفقر » .... فهو يرفض « الفقر » رفضه « التقشف » و « الاستعباء » .. ويدعو إلى التوسط والاعتدال في حيازة الأموال . .

---

(١) رواه : مسلم وابن حنبل .

(٢) الجامع لأحكام القرآن ج ٨ ص ١٧٣

إن «الفقر» ... و«الغنى» ... و«الاستغناء» ... و«الترف» ... مصطلحات أربعة تأتي في مقدمة ما يتداوله كتابنا ومفكرونا أثناء الحديث في قضايانا الاجتماعية ... لكن الكثيرين لا يدققون في المطابقة بين هذه المصطلحات وبين المضامين التي تحددت لها في تراثنا وفكرنا الإسلامي ؟!

فـ «الفقر» هو الحد الهابط عن القدر اللازم لكفاية الاحتياجات وإشباعها على مدار العام. والفقير هو الذي لا يملك ما يكفيه وأسرته لمدة عام ؟!

و«الغنى» هو من يملك ما يكفيه وأسرته طوال العام ؟

أما «الاستغناء» فهو حيازة ما زاد عن الاحتياجات.

و«الترف» هو حالة الرفه، والاستغراق في الاستهلاك، والعزوف عن العمل المنتج، وتضخم أجهزة «الإدارة» و«القمع» على حساب أجهزة «العمل» و«الإنتاج» ... وهي صفات يخلعها ابن خلدون (٧٣٢ - ٨٠٨ هـ ١٣٧٢ - ٤٠٦ م) على المجتمع إذا توقف فيه نمو العمران، فأخذ في الاختصار(١).

وإذا كان الإسلام ينفر من «الفقر»، ويحث أمته على طلب «الغنى»، حتى ليتحدث الإمام علي بن أبي طالب (٢٣ ق. هـ - ٤٠ هـ ٦٠٠ - ٦٦١ م) عن كراهية للفقر، إلى الحد الذي لو كان فيه رجلا لقتله ! وإلى الحد الذي وجدنا فيه رسول الله ﷺ يستعيذ بالله منه استعاذته من الشيطان الرجيم ؟!

إذا كان هذا هو موقف الإسلام من حالتي «الفقر» و«الغنى» فإنه قد اتخذ موقفا عدائيا من حالتي «الاستغناء» و«المستغنين» و«الترف».

---

(١) المقدمة ص ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٥ طبعة القاهرة، سنة ١٣٢٢ هـ

والمترفين » ؟ . لقد أدرك الإسلام أن « الاستغناء » - بما يحقق للإنسان من امتلاك واحتكار ما يزيد عن احتياجاته - إنما يضع في يد « المستغني » سلطانا قاهرا ، هو سلطان الثروة والمال ، وما لهما من قوة في الجاه والنفوذ يمكنه من استعباد عباد الله الآخرين ؟ .

أدرك الإسلام ذلك ، حتى لقد حكم الله - سبحانه وتعالى - وقرر في قرآنه الكريم اقتران « الطغيان » بـ « الاستغناء » ، حتى لكأنه القانون العامل ، والذي لا يتخلف عن العمل ، مهما تغير الزمن واختلف المكان .. فقال سبحانه ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنسَانَ لَيَطْغَىٰ * أَن رَّآهُ اسْتَغْنَىٰ ﴾(١) إن طغيان الإنسان أكيد ومؤكد إذا بلغ حد « الاستغناء » !..

ويمضي القرآن الكريم - في سور عديدة - فيقص علينا من أنباء الأمم التي حلت ما يؤكد هذه الحقيقة الاجتماعية ، ويفيد الإطلاق في هذا الحكم الذي يجعل « الاستغناء » سببا وقرينا « للطغيان » .

فـ « المستغنون » الذين دفعهم « الاستغناء » إلى حياة « الترف » كانوا طلائع الجحود وأئمة الكفر ودعاة المحافظة والجمود على القديم ، دائما وأبدا ، ولذلك وجدناهم قادة المقاومة للدعوات الدينية والمحاولات الإصلاحية التي قادها الرسل والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام !.

ففي مواجهة نبي الله شعيب - عليه السلام - وقف « المترفون » ينكرون « التوحيد » ، ويتمسكون بعبادة ما كان آباؤهم يعبدون .. ويتمسكون - كذلك - بحريتهم المطلقة في التصرف المطلق بما جمعوا من أموال ؟! ﴿ قَالُوا يَا

---

(١) العلق : ٦ ، ٧

شُعَيْبُ أَصَلاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ إِنَّكَ لَأَنتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ (١) ؟ .

وفي بني إسرائيل : عندما قال لهم نبيهم إن الله قد بعث لهم طالوت ملكا ، ترى المستعلون للمقاومة والاعتراض ، مستخدمين منطق الاستعلاء ومتسلحين بأسلحته ؛ فهم الأكثر مالا ، والأعظم سعة فيه ، فلم لا يكون لهم الملك قياسا على المال ؟ ﴿ وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ اللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوا أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ الْمَالِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ وَاللَّهُ يُؤْتِي مُلْكَهُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ (٢) ؟ .

وفي العرب : إبان البعثة النبوية ، سادت المنطق ، منطق الاستعلاء والمستعلين ، .. فعظماء مكة والطائف قد استنكروا وأنكروا أن يصطفي الله نبيا هاشميا فقيرا ، ورفضوا أن تكون النبوة إلا في واحد من القريتين عظيم : عظيم مكة ، الوليد بن المغيرة ، (٩٥ق هـ - ١ هـ ٥٣٠ - ٦٢٢ م) أو عظيم الطائف ، عروة بن مسعود الثقفي ، (٩ هـ ٥٣٠ م) لكن الله أنبأهم أن مقاييس الاصطفاء للنبوة ومعاييره ليست كمقاييس الاستعلاء ، الظالم الذي رفعوا به بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا ؟ ﴿ وَلَمَّا جَاءَهُمُ الْحَقُّ قَالُوا هَٰذَا سِحْرٌ وَإِنَّا بِهِ كَافِرُونَ * وَقَالُوا لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا الْقُرْآنُ

---

(١) هود : ٨٧ .

(٢) البقرة : ٢٤٧ .

عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ الْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ * أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ﴾(١) .

إنه قانون عام ، ﴿ إن الإنسان ليطغى * أن رآه استغنى ﴾ ... و « المترفون » هم أعداء التقدم والتعمير ورسالات السماء ، التي هي ثورات للتقدم والهدم والتعمير ﴿ وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بما أرسلتم به كافرون * وقالوا نحن أكثر أموالا وأولادا وما نحن بمعذبين ﴾ (٢)

ولذلك قضى الله أن يكون « الترف » هو طور الانهيار لحضارة ﴿ وإذا أردنا أن نهلك قرية أمرنا مترفيها ففسقوا فيها فحق عليها القول فدمرناها تدميرا ﴾ (٣) .

صدق الله العظيم

* * *

---

(١) الزخرف ٣٠ ـ ٣٢

(٢) سبأ ، ٣٤ ـ ٣٥

(٣) الإسراء : ١٦ .

العروبة والإسلام

لعدة قرون سبقت ظهور الإسلام تقاسمت القوتان الكبريان الكسروية الفارسية ، والبيزنطية الرومانية النفوذ في الشرق ، والسيطرة على أقاليمه ، واستعباد الشعوب التي تعيش فيه .

وخلال تلك القرون استعرت الحرب واستمرت بين هاتين القوتين الاستعماريتين ، وكانت فارس قد احتلت مشرق وطن الجماعة العربية - العراق - بل وجعلت عاصمتها - المدائن - فيه ؟! ومن حين لآخر كانت تمد نفوذها إلى الجنوب - اليمن - !.. أما بيزنطة فضلا عن احتلالها مصر ، فقد استعمرت الشام الكبير ، وأعانت الأحباش - وهم نصارى مثلها - على استعمار اليمن في الجنوب - حتى جاء على العرب حين من الدهر حاربوا بعضهم بعضا لحساب كل من الفرس والروم - فالمناذرة يحاربون في جيش الفرس ، والغساسنة يحاربون في جيش بيزنطة ، لتقتل الإخوة لحساب قوى السيطرة والاستعمار ؟!..

وكانت غزوة الإسكندر الأكبر (٣٥٦ - ٣٢٣ ق . م) قد أمالت الكفة لحساب العرب الأوربي ، وعلى حساب الفرس الشرقيين ، في هذا الصراع الطويل حتى لقد بسطت الإمبراطورية الرومانية سلطانها على أغلب بقاع الشرق ولم ينج من وطن العروبة سوى وسط شبه الجزيرة العربية ، الذي تهدده الغزو والاحتواء بحملة أبرهة الحبشي عام الفيل ! .

وأمام هذا الخطر الذي أحدق بالجماعة العربية برزت ضرورات الوحدة بين قبائلها ، فبدأ التواصل بين وسط شبه الجزيرة وبين اليمن بعد تحريرها بقيادة سيف بن ذي يزن (١١٠ - ٥٠ ق هـ ٥١٦ - ٥٧٤ م) ولعبت الأشهر الحرم دورها في جعل القبائل العربية تعيش فترات من السلم تنمو فيه روابط الوحدة في اللغة والتجارة والعادات والآداب ...

فلما ظهر الإسلام كان التحول الأعظم في موازين القوى بين أطراف هذا الصراع !..

لقد صنع الإسلام معجزة التأليف بين القبائل العربية المتناحرة ﴿ **واذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا** ﴾ (١) . ﴿ **وَإِن يُرِيدُوا أَن يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي أَيَّدَكَ بِنَصْرِهِ وَبِالْمُؤْمِنِينَ * وَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ إِنَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾(٢).

فبعد تمزق الهوية الاعتقادية - بالوثنية - تألفت أمة الإسلام بالتوحيد الديني تحت الواحد الأحد .. وبعد تمزق الهوية السياسية والإدارية والقومية - بالتناحر القبلي - توحد العرب بدولة الإسلام فكان هذا التطور التاريخي لعظيم طوق النجاة ، لا للجماعة العربية وحدها ، بل وللشرق قاطبة من الاستعباد والاحتواء من قبل الفرس والروم . كان العجز قد أصاب الكسروية الفارسية ، منذ غزوة

---

(١) آل عمران : ١٠٣ .

(٢) الأنفال : ٦٢ ، ٦٣ .

الإسكندر الأكبر ، ففشلت في قيادة الشرق وحمايته في الصراع ضد البيزنطيين .. فلما ظهر الإسلام اندفع العرب تحت أعلامه في موجة الفتوحات الإسلامية التي استهدفت تحرير الضمير الإنساني من الطواغيت ، وتحرير أقاليم الشرق من قوى السيطرة والاستعباد ، انخرط مع العرب المسلمين في موكب الفتح التحريري هذا أولئك الذين كانوا يئنون من نير الفرس والروم ، حتى قبل التأين بدين الإسلام .. صنع ذلك العرب المجوس في العراق .. والعساسة النصارى في الشام .. والقبط المسيحيون في مصر .. الخ .. الخ

ومع نهايات القرن الهجري الأول كانت الدولة الإسلامية قد بسطت سلطانها على أكثر مما بسط عليه الرومان سلطتهم في ثمانية قرون ؟! وبدأت صفحة جديدة في تاريخ موازين القوى بالشرق ، فلقد عقد الإسلام لواء القيادة للأمة العربية ، ليؤلف بالإسلام بين شعوبه ، ولتدفع بسلطان الدولة عن هذه الشعوب المخاطر والتحديات ..

وحيثما امتد الفتح العربي امتد نور الإسلام ، فالعرب الذين فتحوا البلاد لم يحملوا معهم سلطان الدولة وحده ، وإنما حملوا معهم نور الإسلام .. وكانت عروبة القرآن مع عروبة الفاتحين ، مما أعان على ارتباط العروبة بالإسلام ، فامتد نطاق العروبة بامتداد نطاق الإسلام ، فلم تبن فقه الدين وتذوق العربية من روابط وعلاقات ؟!..

ولقد رسخ من هذه الحقيقة ، وجعلها مقبولة .. بل ومطلوبة .. أي الشعوب التي فتح العرب بلادها ، أن مفهوم العروبة - لدى العرب الفاتحين - لم يكن عرقا ولا جنسا ولا عصبية عمياء ، كتلك التي عرفتها جاهليتهم ، ثم جاء الإسلام فمحاها .. وإنما كانت عروبة حضارية ، تسعى إليها الناس ، لا خوف

من حس ولا خضوع لعصبية ، وإنما رغبة في فقه الدين وسعيا إلى إدراك أسرار كتابه العربي المبين ..

لقد دعا الرسول ﷺ العرب إلى ترك العصبية العرقية الجاهلية ، لأنها مدنية ، (١) وقدم للعروبة ذلك المفهوم الحضاري والمضمون الإنساني ، عندما قال : « يا أيها الناس ، إن الرب واحد ، والأب واحد ، كلكم لآدم وآدم من تراب ... وليست العربية بأحدكم من أب أو أم ، وإنما هي اللسان ، فمن تكلم العربية فهو عربي » (٢) .. ولقد نمت بذرة هذا المفهوم الحضاري للعروبة في تربة المجتمع العربي الإسلامي ، فامتد نطاق العروبة والتعريب بامتداد نطاق التدين بدين الإسلام ، اللهم إلا حيثما صدت الشعوبية أهلها عن شرف التعريب ؟!..

والشعوبيون ، الذين دفعتهم إلى عداء العرب والعروبة أحقاد وثارات ومواريث دينية وثنية أهل عليها الإسلام التراب ، لم يكن باستطاعتهم إعلان العداء للإسلام .. فسلكوا في حربهم له سبيلا آخر هو سبيل العداء للعرب والعروبة والتعريب ، مستفيدين في ذلك من حقيقة موضوعية تؤكد أن الإسلام الدين ليس خاصا بجنس ولا وقفا على قوم ، ولا هو مقصور على أبناء لغة من اللغات .. فهو دين عالمي ، أرسل الله رسوله ﷺ رحمة إلى العالمين .. فقبل الشعوبيون الإسلام الدين ، ورفضوا العروبة والتعريب ، بل وشنوا على العرب حربهم الفكرية والعنصرية الشعواء !

---

(١) رواه الترمذي والبخاري .

(٢) تهذيب تاريخ ابن عساكر ، ج ٢ ص ٨٩ ، طبعة دمشق

وهكذا بدأت - في تاريخنا الحضاري - أولى محاولات التفرقة بين العروبة وبين الإسلام .

ثم مرت قرون تخلى فيها العرب عن خشونة الجندية وجند المحاربين الفاتحين ، وشغلوا بترف البلاد التي فتحها الأجساد ، وانشغلت أخبارهم بصراعات السلطة ، بالإضافة إلى صراعهم مع الشعوبيين . فلجأت الخلافة العباسية ، في عهد المعتصم (١٧٩ - ٢٢٧ هـ ، ٧٩٥ - ٨٤٠ م) إلى استجلاب الجند الترك المماليك ، فكونت منهم قوة الجيش الضاربة ، وعدة الدولة المحاربة ، ظنا منها أن غربتهم عن أجناس الدولة وحضارتها ستجعلهم أطوع في يد الخلافة وأبعد عن أن يكونوا طرفا في الصراع على السلطة والسلطان . لكن مخاطر الصراعات الداخلية في دولة الخلافة ، وأخطار استقلال أطرافها عن مركزها ، جعل الدولة تكثر من أعداد هؤلاء الجند المماليك ، حتى تضخمت مؤسستهم ، فاستشعروا القوة التي جعلتهم يسيطرون على الدولة ويلعبون بالخلافة والخلفاء !.

كانوا جندا تركا مماليك ، غرباء عن الروح الحضارية للأمة ، أخذوا من الإسلام الأشكال والطقوس ، دون أن تتهذب أرواحهم وتنطبع عقولهم بآداب هذا الدين الحنيف . وفي خضم الصراعات بين أمراء هؤلاء الجند وقادتهم وبين الفرق العربية الإسلامية الثائرة ، كان الدين ، بشكل ، الإسلام هو الرباط الذي يربط هؤلاء الحكام ، بـ المحكومين ، أما العروبة فكانت رباطا غائبا ، تحولت إلى قوة تحفز المحكومين ، إلى التخلص من سلطان هؤلاء الجند المماليك !..

فكانت الحلقة الثانية في تطورنا الحضاري - التي افترقت فيها العروبة عن

الإسلام . حكم الأمة العربية المسلمة حكام غير عرب لكنهم « مسلمون » فبدأت المقولات الفكرية التي تشرع « انفكاك العروبة عن الإسلام » !.

فلما جاءت المخاطر الخارجية صليبية وبترية ، وانضمت إلى مخاطر التمزق الداخلي ، مد ذلك في عمر دول العسكر المماليك ، حتى لقد استمرت سيطرتها - عبر الدولة العثمانية - إلى عصرنا الحديث ؟!..

وفي مواجهة هذه السيطرة لغير العرب على الأمة العربية استعار نفر من أبناء هذه الأمة سلاح القومية ، بمفهومها العلماني ، الذي يفصل العروبة عن الإسلام .. استعاروا هذا السلاح من فكرية « التغريب » الاستعمارية فكان رد الفعل لدى نفر من الإسلاميين هو الفصل - أيضا - بين العروبة وبين الإسلام !..

* القوميون العلمانيون ينحازون إلى « العروبة » بعد أن فصلوا بينها وبين « الإسلام » تأثرا بعلمانية الغرب الاستعماري من جانب ، ونفورا من السلطة العثمانية التي أرادت تأييد سلطانها على العرب باسم الإسلام ، من جانب آخر .

* والإسلاميون اللاعروبيون ينحازون إلى « الإسلام » بعد أن فصلوا بينه وبين « العروبة » نفورا من الطرح القومي العلماني من جانب ، وبفعل المواريث الفكرية التي فصلت بين « العروبة » وبين « الإسلام » منذ السيطرة المملوكية على مقدرات هذه الأمة ، من جانب آخر !.

وهكذا كانت الحلقة الثالثة - تاريخنا الحضاري - في سلسلة الفصل ما بين « العروبة » و « الإسلام » ..

لقد بدأت هذه السلسلة بالفكر الشعوبي وحركته ... ثم جاءت الحقبة «المملوكية» .. العثمانية ، فسارت على ذات الدرب ... ثم جاءت «القومية - العلمانية» لتلتهم ذات «الطعم» الذي التهمه «الإسلاميون العثمانيون» ؟!

واليوم ..

تحدق المخاطر والتحديات بشعوب الشرق - والمسلمين منهم على وجه الخصوص - عربا وغير عرب ..

وتمتلك الأمة العربية من الرصيد الحضاري التاريخي ، ومن الإمكانيات المعاصرة ، ومن المكانة في قلوب الشعوب الإسلامية وعقولها ما يؤهلها لأن تلعب ذات الدور الذي نهضت به عندما ظهر الإسلام ، دور القائد الذي يجمع بالإسلام - أممه وشعوبه ، لصد المخاطر ومواجهة التحديات .

فهل آن الأوان ليلتقي الفرقاء الأشقاء على المفهوم الحضاري غير العرقي - للعروبة - وعلى الرؤية غير «الشعوبية المملوكية - العثمانية» للإسلام ؟! لتنهض بالعروبة والإسلام محققين العزة والسلطان لهما جميعا ؟!

وإذا كان «التطبيق» كافلا بأن يلعب دورا في الإقناع بحقيقة الارتباط العضوي بين العروبة وبين الإسلام ، قد يفوق الدور الذي يلعبه الفكر «النظري» فإن ارتباط العروبة بالإسلام في معركة الإحياء والاستقلال الجزائري نموذج جيد البرهنة على صدق هذه المقولة النظرية التي صدقها «التطبيق» !

لقد كان للإمام السلفي عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩ هـ ١٨٨٧ - ١٩٤٠ م) فضل الريادة والقيادة لكوكبة العلماء الجزائريين الذين وضعوا حجر الأساس لاستقلال الجزائر ، ومهدوا وعبدوا نظرية الثورة التي أعادت هذا الوطن إلى حضن الأمة وإلى حب الإسلام !

تتلمذ ابن باديس على الفكر السلفي العقلاني التجديدي للإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) وأصبح أبرز ممثلي تيار « الجامعة الإسلامية » في المغرب العربي على الإطلاق . ومنذ بدء نضاله الفكري والسياسي كانت رؤيته واضحة وهدفه محدد ، وسبيله إلى تحقيق هذا الهدف واضحا ومحددا أيضا .

فوطنه الجزائر لم يكن مجرد مستعمرة من مستعمرات الإمبراطورية الفرنسية ، بل ذهب الفرنسيون فضموه إلى وطنهم ، واعتبروه قطعة من فرنسا ، وقالوا إنه الامتداد لفرنسا وحضارتها عبر البحر المتوسط ؟!

وما يميز الجزائر عن فرنسا ـ وفي مقدمتها « العروبة » و « الإسلام » ـ قد أصبح الحديث عنهما ، وإحياؤهما والاشتغال بنشرهما كبرى الجرائم في نظر المستعمرين الفرنسيين !! . فالعربية محرمة ، والإسلام الحقيقي ، الإسلام الذي يمثل هوية الأمة ، ويحرك طاقاتها ، ويدفعها لرفض القهر والظلم غير مسموح به في وطن ابن باديس !..

ومن هنا وضحت الرؤية عند ابن باديس ... فهو يريد أن يعيد وطنه الجزائر إلى أحضان أمته العربية الإسلامية ، وسببه إلى ذلك هو « العروبة » و « الإسلام » ، أما أدوات التنفيذ فهي كوكبة من الرجال ذوي الرؤية الواضحة ، حتى ولو كان عددهم قليلا ! إنهم هم السبيل لإيضاح الواقع كي يصبح مؤهلا لقيام الثورة التي سينهض بها جيل يأتي من بعد جيل ابن باديس و « جماعة العلماء المسلمين الجزائريين » !.

وعندما كان ابن باديس في الخامسة والعشرين من عمره (١٣٣٠ هـ ١٩١٢ م) سافر حاجا إلى بيت الله الحرام ، وهناك التقى بعدد من علماء

الجزائر الذين هاجروا وجاوروا حرم الله ورسوله ، فعرض عليه أحدهم أن يجاور مثلهم في الحجاز ... لكنه رفض ، وصرح بالهدف الذي تدرّبه نفسه ، فقال : « نحن لا نهاجر ، نحن حراس الإسلام والعربية والقومية في هذا الوطن » ! وعن سبيله لإعادة الجزائر إلى « العروبة والإسلام والقومية » ، قال : « أنا لا أؤلف الكتب ، وإنما أريد صنع الرجال » .. فمكث ثمانية عشر عاما يعد هذا الجيل وتلك الكوكبة من الرجال ، حتى اكتمل له ألف منهم ، كون بهم (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) سنة ١٣٤٩ هـ سنة ١٩٣١ م

ولقد كان الفرنسيون يشجعون رجال الطرق الصوفية - « الطرقية » - على احتكار الحديث باسم الإسلام ، لأن « إسلام » هؤلاء الطرقية كان يخدر طاقات الأمة ويعتقل قدرات الجزائريين .. ولذلك كانوا يسمون هذا الجزائر .. « المسلمين الفرنسيين » !؟

لكن ابن باديس رأى في الإسلام ما يناقض الرضا بـ « الفرنسة » والاندماج في فرنسا ، فعلاقة الإسلام الجزائري بالاستعمار الفرنسي هي علاقة النقيض بنقيضه ، أما علاقته الطبيعية والعضوية فهي بالعروبة ، فأن تكون مسلما حقا في الجزائر المقهورة - لا بد لك من رفض القهر ، والنضال لعودة الجزائر إلى العروبة والقومية والإسلام !..

ولقد كتب ابن باديس الكثير في العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام وله في ذلك سلسلة مقالات جعل عنوانها (العرب في القرآن) ، وفي أحدها يقول : « إن العرب قد رشحوا لهداية الأمة ، وإن الأمم التي تدين بالإسلام وتقبل هدايته ستكون للسان الإسلام ، وهو لسان العرب ، فيتمو عند الأمة العربية تمو عاداتكم لغتها ، وتهتدون مثلها بهدي الإسلام » وعنده

أن رسول الإسلام ﷺ كان رسول الإنسانية ورجل القومية العربية، والأمة العربية، في آن واحد.. يهتدي بهديه، وتخدم القومية العربية خدمته، وتوجهها بوجهه، وتحيا لها، وتموت عليها..!(١) - وفق عبارة ابن باديس - ...

ومعيار العروبة عند ابن باديس هو اللغة، وليس العرق والجنس والعصبية، وفي ذلك نستشهد بقول الرسول ﷺ: «أيها الناس إن الرب واحد، والأب واحد، وليست العربية بأحدكم من أب ولا أم، وإنما هي اللسان - (اللغة) - فمن تكلم العربية فهو عربي»!..

أما عن العلاقة بين «الأمة العربية» وبين «الأمم الإسلامية» غير العربية - التي تكون مع العرب المحيط الإسلامي الأوسع، فلقد حدد ابن باديس أن التضامن والتناصر المؤسسين على الروابط الأدبية والاجتماعية، هي الخيوط التي تشد كل عالم الإسلام، وفي داخل هذا العالم هناك أمم - بالمعنى القومي - في مقدمتها «الأمة العربية» التي يجب عليها أن تحقق وحدتها السياسية و«القومية» عندما تحرر وطنها من قبضة الاستعمار.. وفي عبارته التي صاغ فيها فكرته هذه يقول: «إننا نعني بالعرب هذه الأمة الممتدة من المحيط الهندي شرقا إلى المحيط الأطلانطيقي غربا، والتي تنطق بالعربية، وتفكر بها، وتتغذى من تاريخها، وتحمل مقدارا عظيما من دمها، وقد صهرتها القرون في بوتقة التاريخ حتى أصبحت أمة واحدة، تربط بينها زيادة على اللغة روابط الجنس، والتاريخ، والألم، والأمل، فالوحدة القومية بينها متحققة لا محالة.. أما الوحدة السياسية فإنها ممكنة للعرب المستقلين،

---

(١) كتاب آثار ابن باديس ج ٢ مجلد ٢ ص ٢١ - طبعة الجزائر سنة ١٩٦٨ م.

بل واجبة عليهم » ؟!.. (١).

لقد وجه ابن باديس مدافع فرنسا « بالعروبة والإسلام » . وكان يسمى أسلحته تلك « مدافع الله » !.. ولقد انتصرت - بنضاله في الجزائر - « مدافع الله » على مدافع الاستعمار !

والآن

وعند هذا الحد من الحديث عن علاقة العروبة بالإسلام - من حقنا بل ومن الواجب - أن نسأل عن هذه « العروبة » التي يدور حولها الجدل بين البعض ، في عدد من المناسبات ؟!.

فبين الحين والآخر يتجدد الحديث - في السر أو في العلن - حول « عروبة مصر » على وجه التحديد ؟!.. يحدث ذلك من « الأصدقاء » ومن « الأعداء » على حد سواء ؟ . وبثور « ومصر وشقيقاتها مقبلون على بعضهم البعض » أو هم مدبرون يقطعون خيوط التضامن ، كالعنكبوت التي تنقض غزلها دون روية أو إدراك ؟!...

وفي الحديث عن « عروبة مصر » هناك الكثير الذي يمكن - ويجب - أن يقال ليس في المناسبات المحاطة بثورات النفوس وفورات العقول وإنما في لحظات التأمل التي تحسب فيها الأمة مكاسبها وخسائرها إثر منعطفات حادة ، وعقب هزات عنيفة في ميدان المنسمات ! وعندما تتطلع أبصارها وبصائرها إلى غد نرجو أن يكون أكثر إشراقا من الأمس وأخف منه في الآلام والقيود ؟!...

---

(١) المصدر السابق ج ٢ مجلد ٢ ص ١٩ - ج ١ مجلد ٢ ص ٣٩٨ - ٤٠٠

* فمن الأهمية بمكان - ونحن نتحدث عن « عروبة مصر » .. التمييز بين هذه العروبة من حيث « الحضارة والثقافة » ، بمعنى أن أهلها هم عرب ؛ لأنهم يتكلمون اللغة العربية ، ويفكرون بها ، ويتأدبون بآدابها ، ويمنحون ولاءهم الأول والأوحد لتراثها ، وتحكم سلوكهم وعاداتهم القيم والشمائل العربية ، وينتسبون إلى التراث الحضاري العربي العظيم ، الذي هو الامتداد المتطور في عصر الإسلام - للموارث الحضارية العريقة التي عرفتها الشعوب التي تعربت - ومنها المصريون - قبل هذا التعرب الذي أعقب فتح العرب لبلادها..

ذلك أن عروبة مصر - بهذا المعنى « الحضاري والثقافي » - ليس عليها أدنى خلاف .. تستوي في التسليم بها الأصدقاء والأعداء على حد سواء !

أما العروبة التي يدور الجدل حولها أحيانا ، والتي تختلف حولها « بعض » الآراء ، فهي العروبة بالمعنى « القومي » الذي لا يقف عند « الحضارة والثقافة » بل يرى أنصار هذا المعنى أن مصر - بعروبتها « قومية » - هي جزء من القومية العربية والأمة العربية ، لها ما لهذه القومية والأمة من سمات وقسمات ، ومن ثم فإنهم يرتبون على هذه العروبة - بهذا المعنى - مبادئ سياسية - وحدوية - وذات توجه وحدوي ، على مصر والمصريين جنبا إلى جنب مع العرب من الخليج إلى المحيط !..

إن بين « القوميات » الأوربية و « الأمم » الأوربية الكثير من عناصر الوحدة في الحضارة والثقافة ، وبينها الكثير من مقومات « الوحدة » في المصالح .. وبينها الكثير من ضرورات « الأمر المشترك » التي تدفع بها إلى التقارب ، تمهيدا لما يشبه الاتحاد

لكن الذين يؤمنون بعروبة مصر «قوميا» يرون ما بينها وبين بقية الشعب العربي شيئا يختلف في «النوع» عن ذلك الذي هو قائم بين الأمم والقوميات في أوربا .. فنحن هنا بإزاء قومية واحدة وأمة واحدة، موقفها لأعداء الداخليون أو الخارجيون، أوهما معا متحالفين! وعلى هذه الأمة أن تسعى إلى وحدتها القومية، لا أن تقف دونها عند حدود جنس الجوار أو التضامن الذي يحقق الأمن لدول الطوائف وتسردم الإقليمية!.

تلك هي العروبة العروبة القومية، التي تتأسس عليها مهام سياسية وحدوية التي يدور حولها الجدل في بعض الأوقات والظروف ..

* وعلى الساحة المصرية، وبحثا عن الكتل والتيارات التي تناهض «العروبة القومية» لمصر، والمهام الوحدوية المتوجبة عليها .. تخطىء البعض عندما يعمم، فيظن أن كل أقباط مصر أو معظمهم يقفون من هذه العروبة بهذا المعنى موقفا عدائيا .. فحول هذه القضية لا يوجد «استقطاب كامل» ونفي بين المسلمين والأقباط في مصر ... فعدد من «المثقفين» المسلمين المصريين ضد عروبة مصر «قوميا» .. وعدد من «المثقفين» الأقباط المصريين مع هذه «العروبة القومية» .. وما فكر وموقف «مكرم عبيد» عن بعيد .. فهو القائل: «إننا مسيحيون في الدين، مسلمون في الوطن!» معبرا بهذه الكلمات في عمق شديد عن إدراكه للدور القائد «للإسلام الحضاري» الذي طبع مصر بطابعه منذ أن انخرطت في محيط الإسلام العربي والعروبة المسلمة .. وهو القائل أيضا: «إننا عرب، ورابطة اللغة والثقافة العربية والتسامح الديني هي الوشائج التي لم تفصمها الحدود الجغرافية، ولم تنل منها الأطماع السياسية مثلا .. والوحدة العربية هي أعظم الأركان التي يجب أن

تقوم عليها النهضة الحديثة في الشرق العربي. وأبناء العروبة في حاجة إلى أن يؤمنوا بعروبتهم، وبما فيها من عناصر قوية استطاعت أن تبني حضارة زاهرة. إن الوحدة العربية حقيقة قائمة وموجودة، ولكنها في حاجة إلى تنظيم؛ كي تصبح كتلة واحدة، وتصير أوطانا جامعة وطنية واحدة، أو وطنا كبيرا تتفرع منه عدة أوطان لكل منها شخصيتها، لكنها في خصائصها القومية العربية متحدة متصلة اتصالا قوميا بالوطن الأكبر»(١).

تلك هي كلمات المثقف والسياسي القبطي مكرم عبيد!

أما رجل الدين «مطران» منفلوط، «الأنبا لوكاس» فإنه يؤصل عروبة مصر وقبطها فيقول: «إن الدم القبطي في صميم الدم العربي، ذلك أن «إسماعيل» أبا العرب، أمه هي «هاجر» المصرية، أخت «رمسيس»! «فرمسيس» المصري هو خال «إسماعيل» العربي، فالقرابة وصلة الدم تجمع الاثنين، حتى قبل ظهور الإسلام وتعرب مصر تعربا خالصا».

يحدث هذا، في الوقت الذي يحسب فيه مثقفون «مصريون» أن عروبة مصر القومية هي خطر على مصريتها؟! ويحسب فيه مثقفون إسلاميون، أن العروبة «شعوبية» تناقض عالمية الإسلام؟ لكن... من حسن حظ مصر والعرب والعروبة أن كل هذا الجدل محصور في دائرة محدودة الإطار محدود من المثقفين وأشباه المثقفين. أما الشعب فإنه لا ينافس عروبته ولا انتماءه القومي العربي؛ لأن البديهيات لا تكون مادة للنقاش.

بل إن هذه الحقيقة لتصل في صدقها إلى الحد الذي يثير الغرابة والاستغراب!! وذلك عندما نرى نفاق «الإخوة الأعداء» على رفض هذا

(١) مكرم عبيد، مجلة الهلال، عدد الزيارة سنة ١٩٣٩ م.

المفهوم الحقيقي للعروبة .. وتبني مفاهيم لا تخدم إلا الفكر المتطرف ، المعادي للعروبة ، والذي لا وجود له خارج أذهان هؤلاء ، الإخوة الأعداء ، !؟

ففي النصف الأول من سنة ١٩١٨ م ثار الجدل في مصر حول ، عروبتها وقومية ، . وقال مثقفون مصريون - منهم المسلم ومنهم المسيحي - : إن عروبة مصر قرار فرضه عليها عبد الناصر ، على غير هواها ، وفي معاكسة لحقائق التاريخ ! . وذهب التحامل إلى حد إلغاء هذا الفكر كمحاضرة في جامعة ، حيفا ، بإسرائيل ؟! .

وفي ذات الفترة سود أحد كتبه - وهو عضو جماعة إسلامية شهيرة - سود صفحات في المجلة الشهرية لتلك الجماعة ، وصف فيها دعاة القومية العربية بأنهم ، الشعوبيون العرب ! ، ووصف القومية العربية بأنها ، أعنف حرب على الإسلام والعروبة - (كذا ؟!) - عرفها تاريخ الإسلام القديم والحديث ، وذهب فأكثر به خصوصية للعرب في محيط عالم الإسلام ، وجعل علاقة المسلم بأخيه المصري مساوية تماما لعلاقته بالمسلم في بلاد البلقان وسيبريا وتركستان ، ولم ير في دعوة القومية العربية إلا عصبية عنصرية شعوبية ؟! ..

وفي نفس الشهر الذي ظهر فيه هذا المقال كتب الدكتور يوسف عوض - طبعا ليس في نفس المجلة الإسلامية ! - يتهم العروبة وحركتها القومية بأنها التهمة .. بالعنصرية والعرقية ؟!..

وكتب إسلامي آخر لم يعترض على فكرة ، القومية ، في ذاتها ، لكنه شرط لتحققها أن تكون سبيلا لربط الوطن القومي بالوطن الأكبر للإسلام

فهو لن يتصل في سبيلها ، وسيقف منها موقفا سلبيا ، لكنه سيرضى عنها إن هي حققت ذلك الأمل الذي يريد !..

وكان الدكتور لويس عوض يكتب في ذات الفترة فيقول عن « الأمة العربية » و« القومية العربية والوطن العربي » : إنها مجرد « أمل » و« حلم » و« أمنية » ... وهي جميعا من اختصاص معمل اختبار المستقبل ... فإذا زالت الحدود والسدود وقامت الدولة العربية المركزية ، كانت هذه « الأمة والقومية والوطن » حقيقة ... وإلا فهي « أسطورة من الأساطير » ؟!...

وهنا يبرز السؤال ليتوجه إلى هؤلاء الإخوة الذين تناقضت منطلقاتهم ، ثم اتحدوا - ويا للعجب ! - في هذا الموقف الغريب ... نسألهم :

* ما هو الموقف تجاه « الآمال والأحلام والأماني » ؟! ونقول لهم : أليس للنضال في سبيلها مما يقرب يوم « تحقيقها » وتحقيق « ثمراتها » ؟! على حين يقضي الموقف السلبي - فضلا عن المعادي لكثير من « الحقائق والممكنات » - إلى تراجعها وذبولها وزوالها ؟ الأمر الذي ندخلها في متحف « الأساطير » ؟!

ثم ... كيف تكون الدعوة القومية العربية « شعوبية » ؟! على حين كانت « شعوبية » - ولا تزال - هي الدعوة التي تذكر تمييز العرب ودورهم القائد في محيط الإسلام ، الإسلام الدين ، والإسلام الدنيا معا

وهذا الاجتماع على هذا الموقف من بعض « الكتبة » الإسلاميين و« الكتاب » الأقباط .. يثير سؤالا حار الكثيرون في الإجابة عنه

* ما الذي جمع بين أصحاب المنطلقات المتناقضة هؤلاء على العداء لعروبة مصر قوميا ؟!

وفي اعتقادنا أننا إذا تجاوزنا عن « علالة » اليسار و « مسحة » التقدمية التي تكسو بعض مثقفي الأقباط المنكرين لعروبة مصر، والمعادين لها .. فإن « أصابع الاستقراء » تشير إلى علبة الفكر والموقف المحافظ والرجعي على الأقباط الذين ينكرون عروبة مصر قوميا ؟!..

ونفس الشيء نجده في الساحة الإسلامية .. فكل الذين لا يتعاطفون مع عروبة مصر - من كتبة بعض الجماعات الإسلامية .. هم من ذوي الفكر المحافظ في فهم الإسلام ؟!..

أما الذين يتخذون هذا الموقف - موقف العداء للعروبة القومية لمصر - سواء أكانوا من أقباط اليسار، أم يسار القبط، أم من المسلمين « التقدميين المستنيرين » فإنهم جميعا تجمعهم رابطة الولاء للحضارة الغربية، وهم جزء أصيل في موكب تيار « التغريب » .. وهذه الحضارة .. كما هو معروف - هي التي تقف - بجناحيها الليبرالي والشمولي - من القومية العربية ومن الوحدة العربية، وبالذات من عروبة مصر - قوميا، وعلى الأخص من قيادتها لحركة الوحدة العربية موقفا معاديا، وغير ودي، على أحسن الفروض والظنون ؟!

فهل تكون المحافظة في الفكر والموقف - أحيانا - .. وإدارة الظهر للمشروع الحضاري العربي المتميز والمستقل .. سعيا وراء التشكل بشكل الحضارة الأوربية ومضمونها .. هل تكون « المحافظة الفكرية » و « التغريب » هي الأسباب والمنطلقات التي جمعت - على العداء لعروبة مصر قوميا .. ذلك الخليط الذي نحسبه متنافرا، ولا ندرك سببا لاجتماعه على هذا الموقف الغريب ؟!..

في اعتقادنا أن هذه الإشارة - التي حاولنا أن نجيب بها على هذا التساؤل - هي واحد من أهم المفاتيح للإجابة عليه ...

وإذا صدق هذا الذي نقول - فمن الواجب علينا أن نعبر من إطار الخلاف حول هذه القضية - قضية عروبة مصر قومياً - فلا يصبح الإطار هو : (أقباط ومسلمون) .. وإنما يصير : (محافظون رجعيون ودعاة تغريب - في جانب - .. وتقدميون يؤمنون بالمشروع الحضاري العربي المتميز ، والمستقل - في جانب آخر) ..

ففي مواجهة المحافظة والجمود وفكرية عصور التخلف المظلمة - وفي مواجهة الهجمة التغريبية العارية - لا سبيل إلى النهوض والتجدد إلا بكيان عربي قومي موحد ، ولا سبيل إلى ذلك إلا بتحمل الفتيات - مصر العربية - ما عليه من تبعات .

* * *

الشريعة .. والقانون

من الشعارات المظلومة في واقعنا الفكري والقانوني والسياسي شعار «تطبيق الشريعة الإسلامية» ؟!

فالبعض - ومنهم المسلم وغير المسلم - ينفر من هذا الشعار ويخشى تطبيقه لأن تطبيق الشريعة الإسلامية - في نظر قوم - إنما يمثل قسر المجتمع على أن يولي وجهه إلى الوراء بدلا من التقدم إلى الأمام ؛ وفي ذلك مضاعفة لتخلف المتخلفين ، تزيد من حدة المأساة ؟! وهو في نظر قوم آخرين سيشق الوحدة الوطنية والقومية لأمة تضم أقليات دينية غير مسلمة ، وفي ذلك مضاعفة للتشرذم الذي نشكو منه مر الشكوى ؟!

والبعض لا يرى في الشريعة الإسلامية سوى الحدود والعقوبات ، فيتوق إلى تطبيقها باعتبارها الرادع الأفعل الكفيل بحفظ الواقع الراهن وحراسة الحالة الاجتماعية السائدة ، والحيلولة بين من لا يملكون وبين التطلع إلى ما يتمتع به الملاك من ثروات ؟!..

وآخرون يعلقون على صياغة قوانينا وفق الشريعة الإسلامية آمالا مثالية ، فيعتقدون أن هذه الصياغة هي العصا السحرية التي ستملأ الأرض بالبركة وتشفي المجتمع من أمراضه ، وتخلص ديار الإسلام من كل الشرور ؟ .

وجميع الذين يتحمسون للتطبيق الفوري للشريعة الإسلامية يحصرون هذه المهمة في استخلاص القوانين من مصادرها الإسلامية وصياغتها لصياغة

القانونية ، فبذلك يتم إنجاز المهمة ، وتعود إلى الأمة شريعتها ، ويعلو سلطان الإسلام في مؤسسة التشريع ومؤسسة القضاء ؟...

وفي اعتقادنا أن أكثر الأمور جوهرية وخطرا قد غابت عن جميع هؤلاء ، سواء منهم النافرون من الشريعة الإسلامية ، أو المتحمسون لها كل الحماس !

فالشريعة الإسلامية - في موضوعنا هذا - هي تراث الأمة في القانون ، وبمعنى أدق هي « فقه المعاملات » الذي أبدعه وصاغه الفقهاء المسلمون ، مسترشدين في إبداعه وصياغته بالآيات القرآنية القليلة التي نزلت في « الأحكام » ، والأحاديث النبوية التي مثلت السنة التشريعية ، والتي لا تزال متفقة مع مصالح الأمة ، تلك المصالح التي هي الهدف من بعثة الرسل وإنزال الشرائع من الله - سبحانه وتعالى - إلى الناس عبر الرسل والأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - !..

وفقه المعاملات هذا حافل باختلاف وجهات النظر بين الفقهاء ، لاختلاف الرؤية المرتبطة باختلاف المنهج الوثيق الصلة باختلاف الزمان والمكان وهذه الحقيقة تفرض علينا أن « نميز » - دون أن نفصل - بين « الدين » الثابت الذي لا يجوز الاجتهاد في أصوله ولا إعمال الرأي في قواعده ، ولا القول بحدوث التطور فيه .. وبين « القانون الإسلامي » الذي هو - في معظمه - ثمرة للرأي والاجتهاد ، والذي يقبل الاختلاف ويخضع للتطور وفق الزمان والمكان .. فـ « الدين » وضع إلهي ، و« القانون الإسلامي » - في معظمه - وضع بشري محكوم بالكليات التي شرعها الله ، وبالروح التي أشاعتها الشريعة الإلهية في المنظومة الفكرية للإسلام !..

وعلى ضوء هذه الحقيقة فليس من حق غير المسلم أن ينظر إلى « الشريعة

الإسلامية ، بمعنى القانون الإسلامي - باعتبارها ، الدين الإسلامي ، ، يسعى المسلم ، لفرضه وتطبيقه على غير المسلم ، ذلك أن الإسلام الذي قد أعطى لغير المسلمين ، المعاهدين ، ، أهل الذمة ، - ومن باب أولى بعد أن وحدتهم الروابط القومية مع المسلمين ، فعدوا أمة واحدة بالمعنى القومي - أعطى الإسلام لغير المسلمين حرية التدين ، بشرائعهم ، ، ومنع أن تطبق شريعته الدينية على غير المسلمين . أما ، فقه المعاملات ، الذي يمثل تراث الأمة القانوني ، ومحور إبداعها في التشريع لأمور المجتمع فإنه جزء من تراث عبقريتها وإبداعها الحضاري .. وهو إبداع قد شهدت له دراسات ومؤتمرات كبرى علماء أهلها ممن لا يتدينون بدين الإسلام ! - شهدت بتميزه بين أنماط التشريع العالمية .. وبمرونته التي أهلته وتؤهله للاستجابة لمستجدات الأمور - وبعالميته التي جعلته منحازا لمجموع الأمة ، وليس لفئة من بنيها . الخ . الخ ..

فلسنا - إذن - بصدد ، دين ، يريد أهله فرضه على غير المتدينين به ونحن بإزاء قسمة من قسمات حضارتنا المتميزة ، نريد - ونحن نسعى لاستكمال قسمات استقلالنا الحضاري - نريد أن نحتضنها ، ونعيد لها فاعليتها ، تحقيقا لاستقلال المؤسسة القضائية ، وتخليصا لها من سيطرة التغرب القانوني ! وأيضا تحقيقا لمصلحة الأمة - كل الأمة - التي ستجد ذاتها في قانونها الملائم نمط حضارتها وسبلها المتميز في المعاش !

ثم إننا نريد أن نسأل الذين يحشون على وجده أمته من تطبيق الشريعة الإسلامية ، لماذا لا تكون الحساسية عندما نتحدث عن ، الرومان ، وعن قانون ، نابليون ، ؟ ثم تكون الحساسية عندما يتشهم أبو حنيفة (٨٠ - ١٥٠ هـ ٦٩٩

٧٦٧ م) والشافعي (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ ٧٦٧ ـ ٨٢٠ م) ومالك (٩٣ ١٧٩ هـ ٧١٢ ـ ٧٩٥ م) والماوردي (٣٦٤ ـ ٤٥٠ هـ ٩٧٤ ـ ١٠٥٨ م) والليث ابن سعد (٩٤ ـ ١٧٥ ٧١٣ ـ ٧٩١ م) وابن حزم (٣٨٤ ـ ٤٥٦ هـ ٩٩٤ ١٠٦٤ م) لح .. لح .. وهم مثلنا عرب ؟!.. ألا تدعون المطلق للعومة والحضرية إلى احتضانهم ، و ستلهام إبداعهم القانوني ، خصوصا بعد أن علمنا أنه ليس ، لدين ، لذي يختلف فيه ، وإنما هو الإبداع الإسلامي في القانون ، المحكوم بمصلحة مجموع الأمة ، المتطور مع هذه المصلحة وفق مقتضيات الزمان والمكان ؟ إن تطبيق الشريعة الإسلامية وفق هذه النظرة ـ شرط من شروط استقلال هذه ، الأمة ، وانعتاقها من أغلال التبعية ، وشرط كالاستقلال موقفة لتوحيد هذه الأمة أجمعين !

وهذه الحقيقة ... كما نص عليه من ، المفكر المغربي ، نطل عليه من الصفحات التاريخ ، !؟ .

يقول المقريزي (٧٦٦ ـ ٨٤٥ هـ ١٣٦٥ ـ ١٤٤١ م) في (الخطط) ـ وهو يبحث عن أصل كلمة ، السبسة ، ـ إنها كلمة ، مغلية ، (١) أصلها (يسه) سبك بن جنكرخان (٥٦٢ ٦٢٤ هـ ١١٦٧ ١٢٢٧ م) قرر قواعد وعقوبات أشبه في كتاب سماه ، ياسة ، جعله سريعة لقومه فلما كثرت وقائع بين المسلمين وأسروا كثيرا منهم وباعوهم ، و شترى الملك الصالح نجم الدين أيوب (٦٠٣ ـ ٦٤٧ هـ ١٢٠٦ ـ ١٢٤٩ م) جماعة منهم سماهم البحرية ومنهم من ملك ديار مصر وبقوا القرن وعرفوا بحكم الملة المحمدية ، وجمعوا بين الحق والباطل ، وصموا لجيد إلى الرديء ،

(١) نسبة إلى المغل ـ أي : المغول .

وفوضوا لقاضي القضاة كل ما يتعلق بالأمور الدينية من الصلاة والصوم والزكاة والحج ، وناطوا به أمر الأوقاف والأيتام ، وجعلوا إليه النظر في الأقضية الشرعية ، واحتاجوا في بيت أنفسهم إلى الرجوع لعادة جنكزخان ، والاقتداء بحكم « الياسة » ، فلذلك نصبوا الحاجب ليقضي بينهم على مقتضى الياسة ، وجعلوا إليه - مع ذلك - النظر في قضايا الدواوين السلطانية [1] ..

كتب المقريزي هذه السطور ليعرف قارئه بأصل كلمة « السياسة » ، فوضع يدنا على حقيقة هامة من الحقائق التي تكتنف حقل تشريعنا القانوني ، وعلاقة هذا التشريع بتراثنا القانوني الإسلامي ، وحدد لنا الفترة الزمنية التي انحرفت فيها « الدولة » عن هذا القانون الإسلامي ، والملابسات التي أحاطت بهذا الانحراف !..

إن كثيرين يحسبون أن تاريخ انحراف المجتمعات الإسلامية عن الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية في تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لا يعدو تلك الفترة التي بدأت منذ أن سيطر الاستعمار على بلادنا في القرن الماضي وحتى الآن .. لكن سطور المقريزي هذه تضع يدنا على صورة قديمة لهذا الانحراف !..

فقبل سيطرة الدولة المملوكية على مقدرات الوطن الإسلامي (٦٤٨ هـ - ١٢٥٠ م) كانت الشرعية والمشروعية في حكم البلاد وقضائها لشريعة الإسلام ولفقه المعاملات المستلهم منها .. استوى في ذلك أبناء الأمة أجمعون فحضارة الأمة كانت مطبوعة بالطابع العربي الإسلامي ، وكان إبداع الفقهاء

(١) المقريزي (الخطط) ج ٣ ص ٦٠ ، ٦١ ، ٦٣ - طبعة دار التحرير - القاهرة

في القانون ثروة قانونية تسد احتياجات المؤسسة القانونية وتستجيب بالرأي والاجتهاد للمصالح المتجددة في عالم المسلمين ....

فلما وثب الجند المماليك واستولوا على مقاليد الحكم والسلطة برز الانفصام والتناقض بين الطابع الحضاري العربي الإسلامي ، وبين المؤسسة المملوكية الحاكمة والعربية قوميا وحضاريا عن جمهور الأمة وتراثها ومكوناتها الفكرية فكان الانحراف عن قانون الأمة الإسلامي إلى « ياسة » جنكزخان واحدا من مظاهر الانفصام بين الأمة وبين هؤلاء المماليك الحاكمين !

لقد ترك المماليك لقاضي القضاة أن يحكم بالشريعة في أمور « الدين » .. وأتوا بالحاجب ليقضي بينهم ، وأيضا ليقضي في « قضايا الدواوين السلطانية » ، أي في وزارات الدولة ودوائر الحكم والإدارة في جهازها ، ليقضي في جميع ذلك بـ « ياسة » جنكزخان ؟!..

من هنا نشأت الازدواجية بين « الدين » وبين « السياسة » ، فاقتصرت دائرة « الدين » على ما يشبه ما نسميه اليوم « بالأحوال الشخصية » ومعها العبادات ، أما شئون السياسة والدولة والمؤسسة الحاكمة فلقد أصبح لها قضاء خاص ، يحكم فيها بقانون وضعي مستمد من شريعة السلطان الوثني جنكزخان !!..

والذين يتتبعون التطور الحضاري لأمتنا العربية الإسلامية ، ويتأملون الأسباب التي وقفت خلف تراجع حضارتنا ، ونحون هذا التراجع إلى الانحطاط الذي كبل طاقات الأمة الإبداعية ، يعرفون أن سيطرة الجند المماليك على مقاليد الحكم في عالمنا العربي والإسلامي - رغم فضلهم الحربي وحمايتهم الديار من الغزاة التتار وتحريرهم لها من بقايا الصليبيين - يعلمون أن هذه السيطرة كانت هي البداية لتراجع الحضاري الذي سرعان ما أدخل حضارتنا في دور الانحطاط ..

فالغربة الحضارية للمؤسسة الحاكمة عن جمهور الأمة ، وغياب الوحدة القومية والرباط القومي بين الحاكمين والمحكومين قد أثمرت عداء الحاكمين لأهم ما تتميز به حضارتنا من قسمات .. عداءهم « للعروبة » ، فافتعلوا التناقض بينها وبين الإسلام ! وعداءهم « للعقلانية » التي تمثل أهم مرشد يسترشد به المسلمون في شئون الدين والدنيا على حد سواء ! . وفي مناخ الانفصام الحضاري هذا بين الحاكم والمحكوم كان انحراف المؤسسة الحاكمة المملوكية عن قانون الأمة وشريعتها ، وانجرارها إلى « ياسة » الوثنيين .

وعندما وثب الاستعمار الغربي فحكم بلادنا في القرن التاسع عشر صنع ذات الشيء في ذات الميدان !! .

فهو قد ركز جهوده لنحل حضارته محل حضارتنا العربية الإسلامية وفي الميدان القانوني قصر نفوذ الإسلام على عبادات الناس وأحوالهم الشخصية ، وجاء بقانونه الوضعي ليحكم شئون الدولة وسياسة المجتمع ففعل ما فعله المماليك ؟! .

فهل نتعلم من هذه الحقيقة عبرة ودرسا ؟! وهل ندرك أن واحدا من أهم مقاييس استقلالنا الحقيقي هو عودة السيادة لقانون الأمة في كل مجالات الحياة ؟!.. إذ بدونها سيظل الانفصام شاهدا على أن « الدولة » ليست دولة « الأمة » ؛ لأنها لا تحكم بقانونها الذي أتبعه فقهاؤها العظام على هدى من أحكام شريعتها الدينية الغراء !..

لكن .. كيف السبيل - الطبيعي والمأمون - لعود الأمة إلى شريعتها وقانونها ؟..

إن البعض الداعين إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في حياتنا القانونية أفكارا تبسط هذه القضية إلى درجة الإخلال بها ، وحتى ليخيل إلينا أنهم لا يدركون خطر الأمر الذي إليه يدعون ؟..

فهم يتحدثون عن ضرورة التطبيق الفوري للشريعة الإسلامية ، طالبين أن الأمر لا يتطلب أكثر من مراجعة القوانين المعمول بها حالياً على كتب الفقه الإسلامي ، وتعديل القوانين التي تصادم الشريعة بما يجعلها متمشية معها . وبذلك يتم تطبيق شريعة الله ، وتصبح مجتمعنا مجتمعاً إسلامياً ، يحكم بين الناس بما أنزل الله ؟

وأمام هذا التبسيط المخل لواحدة من أهم القضايا المرتبطة باستقلالنا الحضاري ، لابد من التنبيه إلى عدد من الحقائق الجوهرية في هذا الموضوع :

* إن القانون الإسلامي ، أو ، فقه المعاملات ، قد نشأ ونما في تراثنا الإسلامي كثمرة لاجتهاد الفقهاء المسلمين ، انطلاقاً من آيات الأحكام والسنة التشريعية ، واستجابة لمصالح الأمة المتطورة أبداً مع اختلاف الزمان والمكان والملابسات ..

* ولقد بلغ البناء القانوني الإسلامي قمة النضج والغنى والحكمة ، إن في الإحاطة بمشكلات المجتمعات التي صيغ فيها وإن في الشكل وطرق الصياغة وكان ذلك مصاحباً ومرتبطاً بالازدهار الذي حققته الحضارة العربية الإسلامية . ففي ظل هذا الازدهار تبلورت المذاهب الفقهية مثلما تبلورت مختلف مناحي العطاء العربي الإسلامي في فروع العلوم والفنون .

* وكانت عروبة الدولة والمجتمع ، وعقلانية الإسلام في مقدمة العوامل التي أتاحت لهذه الحضارة سبل الازدهار ، ومن ثم لعلمائها سبل الإبداع في فقه المعاملات كغيره من ميادين التفكير ...

*فلما استعجمت الدولة ، بعد استيلاء الجند الترك المماليك على مقاليد الخلافة في العصر العباسي الثاني ، ونشأ الانفصام بين السلطة العربية قومياً وحضارياً عن الأمة وبين هذه الأمة وحضارتها ، بدأت الحضارة طريق

الجمود ، فالتوقف ، فالانحطاط ، فتوقف الإبداع في أغلب ميادين المعرفة واقتصر الأمر على « التدوين » و« الجمع » . وعرف الفقه الإسلامي منذ ذلك التاريخ ما سمي بـ « إغلاق باب الاجتهاد » ، وانصبت جهود « الفقهاء » على « الشرح » و« التهميش » و« التحشية » و« التعليق » ! ..

لقد ولى زمن المبدعين في الفقه ، وكان العاجزون عن الإبداع أمناء مع أنفسهم ومع ميراثهم في الفقه ، فأغلبوا إغلاق باب الاجتهاد تحاشيا للعبث من قبل العاجزين عن الإبداع ؟!..

* توقف الفقهاء عن الخلق والإبداع ، ومن ثم فلقد توقف بناء الفقه عن التطور . لكن الحياة لم تتوقف عن التطور ، فجدت أمور وقضايا ومشكلات ، وتغيرت نظم واستحدثت معاملات ، وحدث ما يشبه الانقلاب الجذري في حياة المسلمين عبر القرون التي توقف فيها الاجتهاد . فنشأت أخطر المعضلات في قضية تطبيق الشريعة الإسلامية

١ ـ حدث « الطلاق » بين « الفقه » وبين « الواقع » .. عندما توقف الأول ، واستمر الثاني في الحركة والتغير والتطور

٢ ـ ولم يعد الواقع محكوما بالشريعة . فالمماليك قد حكموا الدولة بـ « ياسة » جنكيزخان (٥٦٢ ـ ٦٢٤ هـ ١١٦٧ ـ ١٢٢٧ م) وقصروا نطاق الشريعة على الأحوال الشخصية والعبادات . فكان أن تم تطور الواقع في اتجاهات وفق نظم ومعايير وقيم لا يتفق الكثير منها مع أصول الشريعة وروحها الهادفة إلى تحقيق العدل لجمهور المسلمين . فتعمق الانفصام بين القانون الإسلامي وبين الواقع الذي يحياه المسلمون !

فلما جاء الاستعمار الغربي واحتل بلادنا في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، أراد أن يحتل « العقل » حتى يضمن لنفسه دوام احتلال « الأرض » ! .

فوجدناه يجرد الأمة من الروابط التي تربطها بقانونها الإسلامي ، ويحل محله القوانين الوضعية المستمدة من فلسفة حضارته الغربية في التقنين والتشريع وكان الاستعمار حريصا على هذه المهمة حرصه على تجريد الأمة من سلاحها بتسريح جيوشها الوطنية ، وإحلال قواته الأجنبية محلها ؟!

وتطورت مجتمعاتنا - بمعدل أسرع - في ظل سلطة الاحتلال ، ووفق فكرته التغريب ، التي أراد بها أن تحل محل ، الفكرية ، الأيديولوجية - الإسلامية فاتسعت المسافة وزاد التنافر بين ، واقعنا ، وبين ، قانوننا الإسلامي ، الذي تجمد في مكانه وفي بطون كتبه منذ عصر المماليك .

فإذا جئنا اليوم - ونحن نسعى لاستكمال قسمات استقلالنا الحضاري - نبحث عن قانوننا الإسلامي ، ونريد إحلاله في مكان السيادة بحياتنا العامة ، فلابد لذلك من إنجاز مهمتين أساسيتين وعظيمتين

(أ) تهيئة الفقه - أي تطويره ، بالاجتهاد ، ليتوافق مع مصالح الأمة التي تجددت وتتجدد باستمرار ..

(ب) وتهيئة الواقع - حتى يبرأ مما لا يمكن أن تقبله ، الحدود ، وآيات الأحكام والسنة التشريعية وروح الشريعة ومقاصدها

وهذه المهمة يجب ، البدء ، فيها فورا - وإن استحال ، اكتمالها ، على الفور كما يظن الكثيرون ؟

إنها المقدمة الضرورية ، لعقد القران ، ثانية بين ، القانون الإسلامي ، وبين ، واقع المسلمين ، !

* * *

حقوق الإنسان

الشائع في الكتابات السياسية والدراسات الاجتماعية أن عهد الإنسان بالوثائق والشرائع التي بلورت حقوقه أو تحدثت عنها - مقننة لها - قد بدأ بالثورة الفرنسية سنة ١٧٨٩ م. فلقد وضع مانون جوزيف سيس (١٧٤٨ - ١٨٣٦ م) وثيقة حقوق الإنسان، التي أقرتها الجمعية التأسيسية وأصدرتها كإعلان تاريخي ووثيقة سياسية واجتماعية ثورية في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩م. ثم دخلت هذه الوثيقة، كمقدمة، في الدستور الفرنسي - دستور الثورة - الذي صدر في سنة ١٧٩١ م..

والمصادر الأساسية لهذه الوثيقة هي نظريات المفكر الفرنسي جان جاك روسو (١٧١٢ - ١٧٧٨ م) وإعلان الاستقلال الأمريكي الصادر في ٤ يوليو سنة ١٧٧٦ م الذي كتبه توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦ م).

ولقد نصت هذه الوثيقة على حقوق الإنسان «الطبيعية»، من مثل حقه في «الحرية»، و«الأمن»، و«الملكية»، و«سيادة الشعب كمصدر للسلطات في المجتمع»، و«سيادة القانون، كمظهر لإرادة الأمة»، الخ.. الخ.

ولقد فعلت هذه الوثيقة فعل السحر في الحركات الثورية والإصلاحية، سواء في أوربا وخارجها منذ ذلك التاريخ، حتى جاء دور تدوينها، فدخلت مضامينها في ميثاق «عصبة الأمم» سنة ١٩٢٠ م، وميثاق «الأمم المتحدة» سنة ١٩٤٥ م.. ثم أفردت دوليا بوثيقة خاصة هي «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، الذي أقرته الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ م.

ذلك هو التاريخ الشائع لنشأة مواثيق حقوق الإنسان .. وهو تاريخ إذا تأملناه وجدناه « التاريخ الأوربي » لحقوق الإنسان ؟!. فليس فيه قليل أو كثير عن « الفكر » و« الشرائع » التي عرفتها حضارات قديمة وكثيرة - غير أوربية - عن حقوق الإنسان !..

ولقد شهدنا في العقود الأخيرة ، وكمظهر من مظاهر الصحوة الإسلامية ، وبحث أمتنا عن ذاتها في تراثها وحضارتها ، وفي فكريتها الإسلامية على وجه الخصوص . شهدنا كتابات طيبة وجيدة تبرز حديث الإسلام وسبقه في التقنين « لحقوق » الإنسان ، وهو ميدان خصب ، لازال ينتظر الكثير من الجهود التي يمكن أن تسلح إنساننا ضد الاستبداد من جهة ، وتثري الفكر الإنساني الخاص بهذه القضية من جهة أخرى ، وتنصف حضارتنا العربية الإسلامية ، والدين الإسلامي من جهة ثالثة .

لكن ، .. يبدو أن هذه الجهود الفكرية الإسلامية التي تبذل وتبذل في دراسة وتطوير « حقوق » الإنسان في الإسلام رغم تحليها بقضية إبراز الذاتية الإسلامية المتميزة في هذا الميدان . نراها قد تبنت ذات المصطلح الذي وضعه الأوربيون لهذا المبحث . مصطلح « الحقوق » . على حين - وهذا ما نعتقده ، ونعتقد بأهميته - نجد الإسلام قد تبع في الإيمان بالإنسان ، وفي تقديس « حقوقه » إلى الحد الذي تجاوز بها مرتبة « الحقوق » ، فأدخلها في إطار « الواجبات » [19] فالمأكل والملبس والمسكن والأمن والحرية في الفكر والاعتقاد .. الخ .. الخ ، في نظر الإسلام ليست - فقط - « حقوقا » للإنسان ، من حقه أن يطلبها ، ويسعى في سبيلها ، ويتمسك بالحصول عليها ، ويحرم ضده

عن طلبها .. وإنما هي « واجبات » لهذا الإنسان .. بل و« واجبات » عليه أيضا؟!..

إن هذه الأمور - في نظر الإسلام - هي « ضرورات » إنسانية ، لا سبيل إلى « حياة » الإنسان بدونها .. والحفاظ على « الحياة » ليس مجرد « حق » للإنسان ، بل هو « واجب » عليه أيضا .. يأثم هو ذاته إذا هو فرط فيه ، وذلك فضلا عن الإثم الذي يلحق كل من يحول بين الإنسان وبين تحقيق هذه « الحياة » !..

بل إن الإسلام يتبع في تقديس هذه « الضرورات الواجبة » إلى الحد الذي يراها الأساس الذي يستحيل قيام « الدين » بدون توفرها للإنسان المؤمن .. فصلاح أمر الدين - كما يقول الإمام الغزالي (٤٥٠ - ٥٠٥ هـ ١٠٥٨ - ١١١١م) - مستحيل بدون صلاح أمر الدنيا ، فتوافر ضرورات المأكل والمسكن والملبس والأمن للإنسان شرط ضروري للعلم والعمل ، الذي هو الدين .

وليس المأكل والملبس والمسكن والأمن هي وحدها « الضرورات الواجبة » التي رفعها الإسلام عن مرتبة « الحقوق الإنسانية » إلى مرتبة « الواجبات » بل وكذلك « العلم » ، فهو « فرض » و« واجب » على الإنسان .. « فرض عين » - ذاتي - في أمور .. و« فرض كفاية » - جماعي - يلزم الأمة متكافلة ، كمجموع ، في أمور أخرى ؟! .. و« الثورة » أي التعبير بالعنف الثوري لمجتمعات الظلم والجور والفساد ، والموقف الإيجابي الفعال تجاه ما يطرأ على المجتمع والحياة من منكر وانحراف عن جادة الصواب ونهج العدل الإسلامي .. هذه الثورة ليست مجرد « حق » للإنسان .. وإنما هي « واجب » عليه ،

يأثم - كفرد وكجماعة - إذا هو تخلى عن ممارستها والتجوء إليها عندما تصبح ضرورة من الضروارت ؟!..

هكذا بلغ الإسلام بالإنسان ما لم تبلغه شريعة من الشرائع ولا ثورة من الثورات ولا أيديولوجية من الأيديولوجيات .. فما اعتبره الآخرون ، حقوقاً ، لهذا الإنسان ، قررها له الإسلام ، كواجبات ، .. وذلك فضلاً عن فروق نوعية ، ، جعلت وتجعل هذا المبحث في الفكر الإسلامي أكثر تقدماً وعلى وثراء .. الأمر الذي يعطي البحث فيه أهمية قصوى .. ويعطي النضال في سبيل الممارسة والتطبيق لهذه .. الواجبات الإنسانية ، .. تواقعنا .. أهمية أكثر من مجرد الوقوف عند ، الأفكار ، و ، الأبحاث ، ؟!.

وإذا كان هذا هو موقف الإسلام من ، حقوق ، الإنسان .. فقدسها حتى لقد جعلها ، فروضاً ، و ، واجبات ، .. فماذا عن حق الإنسان في ، المعارضة ، ؟؟. هل لها - هي الأخرى - مشروعية في الإسلام ؟؟

إن المسلمين لم يختلفوا في ، الدين ، ، ولم تنشأ فرقة من الفرق الإسلامية الرئيسية بسبب الخلاف حول عقيدة من عقائد الدين ولا أصل من أصوله ، وإنما كانت السياسة ، وفلسفة نظام الحكم ، ومنصب الخلافة ، واختلاف المناهج في سياسة الأمة هي أسباب الخلاف الذي أقام الفرق ، ونشأ الأحزاب ، وأشعل الحروب والصراعات ، على امتداد التاريخ الإسلامي واختلاف أقاليم المسلمين

فعقب وفاة الرسول ﷺ اجتمع الأنصار - من الأوس والخزرج - في سقيفة بني ساعدة ، لاختيار من يخلف الرسول في سياسة الناس ورئاسة الدولة ، واتجهت أنظارهم إلى سعد بن عبادة (١٤ هـ ٦٣٥ م) زعيم الخزرج ،

والمتحدث باسم الأنصار ، وأحد النقباء الاثنى عشر الذين بايعوا الرسول على تأسيس الدولة العربية الإسلامية - فى العقبة - قبيل هجرة الرسول إلى المدينة ، ولمقامه الذى حضر المشاهد وغزوات مع رسول الله ، تأسيس الدولة وحمايته لحرية الدعوة للدين الجديد ..

ويفيد من الأنصار تأخيرهم لهذا المنصب ، لأن المدينة دارهم ، وسيوفهم هى التى نهضت بالنصيب الأكبر فى تأسيس الدولة وحمايته الإسلام ، فجمعوا ليبايعوا سعد بن عبادة ليخلف الرسول - عليه الصلاة والسلام -

لكن الخبر سبق عمر بن الخطاب ، فاستدعى أبا بكر الصديق ، وصحبه على عجل إلى السقيفة ، ولقيهما فى الطريق أبو عبيدة بن الجراح - وهم قرشيون ، ذوو مكانة فى قريش ، وسابقون إلى الإسلام ، هاجروا فى سبيل الله ، وكانوا أعضاء فى جماعة (المهاجرين الأولين) التى كانت بمثابة حكومة المدينة على عهد الرسول !

وفى السقيفة عرض أبو بكر رأى فئة من المهاجرين الأولين هم الأحق والأجدر بمنصب الخلافة ، فهم أسبق إلى الإسلام ، وأقرب إلى نبيه ، وهم قرشيون ، أقدر على تماسك قريش من العرب - أن تجتمع عليهم قبائل العرب فتستمر وحدة العرب فى دولة الإسلام !

ولقد مالت الأوس - من الأنصار - إلى المهاجرين الأولين ، وسعت عمر بن الخطاب فى مبايعة أبى بكر خليفة على المسلمين ، وخرف الخبر تخرج ، فبايعوا ، إلا سعد بن عبادة ، فإنه رفض البيعة لأبى بكر طوال خلافة أبى بكر .. فلما ولى عمر بن الخطاب الخلافة بعد أبى بكر ظل سعد على رفضه البيعة لعمر حتى توفاه الله - ومع يحدث أن أكرهه أحد على البيعة ، أو خافه

على خلافة للأمة في هذا الأمر . فدل ذلك على أن خلاف المسلمين في السياسة لا يقدح في عقائد الفرقاء المختلفين ، ونهض هذا الموقف - منذ ذلك الوقت المبكر - شاهدا على مشروعية المعارضة في فكر الإسلام السياسي والتجارب القائمة على أساسه . بل إن التاريخ يحكي كيف كان سعد بن عبادة عندما يذهب للحج ينفرد بأداء مناسكه ، ولا يتبع الأمير المعين من قبل الخليفة ! وعندما لقي عمر وهو خليفة وكان يركب فرسا ، وعمر يركب بعيرا ، دار بينهما حوار عنيف ، بدأه عمر :

- هيهات يا سعد !..

- هيهات يا عمر ! . والله ما جاورني أحد هو أبغض إلي من جوارك !.

- إن من كره جوار رجل انتقل عنه !..

- إني لأرجو أن أخليها لك عاجلا إلى جوار من هو أحب إلي جوارا منك ومن أصحابك ؟!..

فلم يغضب منه الخليفة عمر ولم يكرهه على البيعة له ، وتركه ورأيه حتى انتقل إلى جوار ربه ، ولم يكن سعد بن عبادة وحده الذي تخلف عن خلافة الصديق أبي بكر والفاروق عمر .. فلقد تلكأ نفر من بني أمية التفوا حول عثمان بن عفان ، ونفر من بني زهرة التفوا حول سعد بن أبي وقاص وعبد الرحمن بن عوف ، لكنهم بادروا إلى البيعة عندما دعاهم إليها عمر بن الخطاب وأبو عبيدة بن الجراح .. بكل رهط من بني هاشم امتنعوا عن البيعة لأبي بكر ، والتفوا حول علي بن أبي طالب ، يريدونه الخليفة على المسلمين ، واستمر امتناعهم هذا زمنا غير يسير ستة أشهر في رأي البعض ، وأربعة في رأي البعض الآخر ! وفي تلك الأثناء لم يكره أبو بكر عليا على مبايعته وعندما اشتد عمر بن الخطاب على علي كي يبايع ، وقال له في حضرة أبي

بكر : « إنك لست متروكا حتى تبايع » . فتحل أبو بكر ، ووجه الحديث إلى علي بن أبي طالب ، فقال له : « إن لم تبايع فلا أكرهك ! » ..

ولقد استمر علي بن أبي طالب على رفضه البيعة لأبي بكر ، حتى توفيت زوجته فاطمة الزهراء رضي الله عنها . وحتى تهدد خطر القبائل المرتدة عن وحدة الدولة المدنية ذاتها ، فنهض بدوره في تحصين المدينة وحراستها وحمايتها ، ثم ذهب فبايع أبا بكر بخلافة الرسول في حكم المسلمين . فأثبت أن الخلاف في الرأي ، والمعارضة في السياسة ، لا تقدح في العقيدة الدينية ، ولا تقلل من ولاء الفرقاء المختلفين للوطن الجامع لهم جميعا[1] .

وكان ذلك شاهدا على مشروعية المعارضة السياسية في النهج السياسي للإسلام والمسلمين ..

وإذا كان هذا هو حال الإسلام مع النظم العادلة ، كما تمثلت في الخلافة الراشدة ، فإن موقفه تجاه النظم الجائرة يتعدى « مشروعية » معارضتها إلى « وجوب » المعارضة لها ، و« الثورة » عليها .. ومأثوراته في هذا المقام أكثر من أن تحصى !.. فالرسول ﷺ يطلب منا التصدي لإزالة المنكر بالفعل ، فإن لم نستطع فبالقول - خطابة وإعلانا - فإن لم نستطع فلا أقل من الرفض لواقع الجور وحكوماته . يقول : « من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان » ، ويحذرنا ﷺ إذا نحن لم نجبر الحاكم الظالم ونذكره في الحق قسرا ، فيقول : « لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر ، ولتأخذن على يد الظالم ، ولتأطرنه على الحق أطرا ، وليضربن الله قلوب بعضكم ببعض ثم تدعون

---

(١) رواه مسلم والترمذي والنسائي وابن حنبل

فلا يستجاب لكم !» (١) .. كما يعلمنا أن «أفضل الجهاد كلمة حق أمام سلطان جائر» (٢) ..

فهل بعد ذلك مجال لفقهاء السلاطين، الذين يلغطون ويهرفون زاعمين أن الإسلام ينكر المعارضة، ويعمل على «استئناس» أمته لحكامها !! ، وأن على المسلمين الشكر إذا عدل الحكام، والصبر إذا هم سلكوا في الرعية سبيل الجور والفساد ؟!!..

لكن البعض يحسب أن الجائر هو «المعارضة الفردية» دون «الحزبية المنظمة - الجمعية» .. فيتساءل هذا البعض عن مدى «مشروعية الإسلامية لقيام المعارضة المنظمة - مثل الأحزاب السياسية مثلا - في النظم الإسلامية، ومجتمعاتها ؟؟..

ويزيد من أهمية هذا التساؤل أن الإنسان المسلم الذي نشأ تنشئة إسلامية يجد مصطلح «الأحزاب» مرتبطا في ذهنه بالشرك والمشركين الذين حاصروا مدينة الرسول ﷺ في غزوة «الخندق»، التي اشتهرت بغزوة «الأحزاب» ! كما يردد هذا المسلم في دعاء عيد الأضحى المبارك: «لا إله إلا الله وحده، صدق وعده، ونصر عبده، وهزم (الأحزاب) وحده» !.. وأيضا فمؤرخو الفرق والملل والنحل الإسلاميون يروون حديثا نبويا يتحدث عن افتراق الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، جميعها في النار إلا فرقة واحدة ! الأمر الذي يوهم أن المشروعية مقصورة على جماعة واحدة وحزب واحد، ومن عداه فهو في النار !..

---

(١) رواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه وابن حنبل

(٢) رواه أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وابن حنبل

وهذا المناخ الفكري الذي ينشأ المسلم في محيطه هو الذي يوجد الصدى في بعض أوساط عامة المسلمين لاتهام السلطة - في بعض المجتمعات الإسلامية - بمعارضتها بتهم الخروج، على إجماع الأمة ووحدتها، الأمر الذي يشكك - إسلاميا - في مشروعية المعارضة المنظمة في النظم الإسلامية.

ولقد أسهم في إشاعة هذا المفهوم وترسيخه فكر فقهاء السلاطين، الذين منحوا مشروعية لنظم التغلب والاستبداد، ودعوا إلى طاعة ولاة الجور والفسق والفساد إذا هم غصبوا السلطة بالقوة، بدعوى أن الثورة فتنة، بعض المصالح، وتجنب من الأضرار ما هو محقق وما يفوق المحتمل من الإيجابيات!..

لكن هذه المقولات - التي شاعت في أوساط إسلامية كثيرة وواسعة - ليست بالصحيحة إذا نحن عرضناها على الفكر السياسي الإسلامي، وإذا نحن حاكمناها بمعايير الإسلام..

* ففي صدر الإسلام كانت شورى المسلمين للرسول ﷺ في شئون الدنيا لونا من ألوان المعارضة، وإن لم تأخذ نظام الجماعات والأحزاب. ففي المواطن الخلافية، وتجاه القضايا التي لم يكن الرأي فيها مستقرا معروفا، وعندما كان الرسول يدلي بالرأي، كان صحابته يسألونه: يا رسول الله أهو الوحي؟ أم الرأي والمشورة؟؟ أي أهو الدين، جاءك فيه وحي السماء، فيجب علينا السمع والطاعة وإسلام الوجه لله؟؟ أم أن هذا الأمر دنيا، وسياسة، فهو موطن من مواطن الرأي والشورى والنقد والأخذ والعطاء؟؟ وعندما كان الرسول ينبئهم أن هذا الأمر فيه للرأي والمشورة مجال كانوا يدلون بآرائهم، فيتعارضون ويتفقون، دونما حرج أو تردد من معارضتهم رسول الله! والسيرة النبوية زاخرة برجوع الرسول عن رأيه إلى رأي صحابته في

الكثير من مواطن الرأي والشورى .. حدث ذلك في تحديد موقع جيش المسلمين في غزوة بدر ... وفي قصة تأبير النخل ... وفي مشروع مصالحة الرسول لفريق من المشركين المحالفين لقريش في غزوة الأحزاب ، فلقد شرع في عقد معاهدة ، حربية ، اقتصادية ، مع ، غطفان ، وأهل ، نجد ، ، ينصرفون بموجبها عن نصرتهم لقريش مقابل إعطائهم ثلث ثمار المدينة ، فلما عرض مشروع المعاهدة هذه على قادة الأنصار سأله سعد بن معاذ وسعد بن عبادة : يا رسول الله ، هذا أمر تحبه فنصنعه لك ؟ أو شيء أمرك الله به فنسمع له ونطيع ؟ أو أمر تصنعه لنا ؟ قال : بل أصنعه لكم ! ، فلما علموا أن الأمر سياسة ، يصنعها القائد للرعية ، بدلوا برأيهم معترضين ، وقالوا لقائدهم : إننا ، ونحن على الشرك ، وقبل أن يعزنا الله بالإسلام لم نفرط في ثمار مدينتنا ، ولم يذقها هؤلاء القوم إلا كضيوف لكرمهم ، وفي البيع والشراء ، فكيف بعد أن أعزنا الله بالإسلام نعطيهم ثلث ثمار مدينتنا ؟! (وهي يومئذ دولة الإسلام والمسلمين) ، والله لا نعطيهم إلا السيف حتى يحكم الله بينهم وبيننا ، فترك الرسول على رأيهم ، وتناول الصحيفة ، (مشروع المعاهدة) ، فمزقها ؟! ( ) فماذا نسمي ، الرأي والمشورة ، عندما يبلغ حد الاعتراض على مشروع معاهدة ، حررت بنودها ونظرت مواده ، ولم يبق إلا الإشهاد ، (التصديق) ، عليها ، فيلغى هذا المشروع ، ماذا نسمي الله إن لم نسمه ، معارضة ، شرعها النهج السياسي الإسلامي ، حتى في ظل حكم الرسول عليه الصلاة والسلام ؟!

---

(١) ابن عبد البر ، الدرر في اختصار المغازي والسير ، ص ٦٤ ، طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦م

* أما مصطلح « الحزب » و « الأحزاب » فليس صحيحاً أن المأثورات الإسلامية تنكرها هكذا بتعميم وإطلاق ، فلقد اتخذت من انتظام الناس في « الأحزاب » موقفاً معياره : « الفكر والموقف والهدف » الذي قامت وتسعى إليه هذه الأحزاب .. فهناك (حزب الشيطان) وهو ﴿ **يَدْعُو حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ** ﴾ (١) لكن هناك أيضاً الذين يؤمنون فيكونون « حزب الله » ﴿ **وَمَن يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ** ﴾ (٢) والذين ﴿ **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ أُولَئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (٣) فحتى مصطلح « الحزب » و « الأحزاب » غير مرفوض بإطلاق ، ولا مدان !

وإذا كان القرآن الكريم قد دعا المؤمنين إلى أن يناضلوا منظمين - عن طريق إقامة جماعة - (أمة) - للنهوض بفروض الكفاية ، التي هي أهم وأخطر من فروض العين - (الفردية) - مثل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .. فقال : ﴿ **وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ** ﴾ (٤) .. إذا كان القرآن قد شرع للمؤمنين « التنظيم » الذي عليه وعلى أهله النهوض بالمراقبة والمحاسبة

---

(١) فاطر : ٦ .

(٢) المائدة : ٥٦

(٣) المجادلة : ٢٢

(٤) آل عمران : ٤

والتقويم للمعوج من شئون المجتمع العامة ... بل وأوجب على المؤمنين سلوك هذا السبيل، وجعله «فرض كفاية»، يقع الإثم على الأمة جمعاء إذا هي لم تسلك سبيله ... إذا كان هذا هو موقف القرآن من «التنظيم»، فإن بالاستطاعة أن نتساءل، ماذا إذا تعددت السبل بالمسلمين، مع الاتفاق على الغايات والأهداف، فأقاموا أكثر من جماعة، وأكثر من «حزب» في مجتمعهم الإسلامي ؟؟ وهل من حق فريق واحد أن يحتكر الحزبية صفة «الشرعية»، ويحجبها عن الآخرين ؟؟..

لا نعتقد أن النهج الإسلامي يعطي هذا الفريق دون فريق ... فطالما كانت مصلحة مجموع الأمة هي الغاية فلا بأس أن تتعدد الرؤى، وتتنوع السبل التي يسلكها المسلمون لتحقيق المصلحة العامة للأمة جمعاء

* * *

طبيعة السلطة السياسية

فيما يتعلق بـ « طبيعة السلطة » السياسية في الدولة والمجتمع ، تختلف وتتغير مواريث الأمم والشعوب والحضارات !..

ففي الدولة الكسروية الفارسية الساسانية كانت طبيعة السلطة السياسية محكومة بما يشبه « الحق الإلهي » . فالعلاقة المزعومة بين « كسرى » وبين الإله « أهور - مزدا » ، قد برزت لكسرى أن يحكم حكما مطلقا ، حتى لقد كان قانونه هو قانون الله ؛ لأن نيابته لم تكن عن الأمة ، وإنما عن هذا الإله ، وحكمه لم يكن باسم الشعب وإنما كان باسم « أهور - مزدا » ؟!

وفي القيصرية الرومانية - وحتى قبل اعتناقها المسيحية - كان القيصر « ابن السماء » ! وكانت السلطة وسلطانه قداسة الحاكم باسم السماء ؟!..

وفي التاريخ العبراني القديم توحدت وامتزجت سلطات « الأنبياء » و« القضاة » و« الملوك » . ووضح ذلك في العهد القديم ، كما وضح في تطبيقات العبرانيين حينما اقتبسوا من الدهر فترات قليلة أقاموا فيها لهم دولة وكيانا سياسيا ؟!..

وعن هذه الحقيقة في تاريخ العبرانيين القديم تحدثنا رسول الله ﷺ في الحديث فيقول : « إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي » (١) ، فالسياسة ، والنبوة كانت متحدة غالبا ، لأن

---

(١) رواه : البخاري وابن ماجه وابن حنبل .

«البشر» لم يكونوا قد بلغوا بعد المرحلة التطورية التي تجعل «السماء» تعهد إليهم واعتمادا على عقلهم وتجربتهم - بسياسة أمور الدنيا!

وكانت تلك هي الحال أيضا في مصر الفرعونية.. فكثير من سلطات «الفرعون» وامتيازاته قد تبعت من الزعم بأنه ابن الإله؟!

وهذا التطور لعلاقة «الحاكم» بـ «الله»، وهذا التشخيص بـ «طبيعة السلطة» السياسية في الدولة والمجتمع قد استمر في الدولة الرومانية بعد اعتناقها للمسيحية، فأصبح القيصر رأس الكنيسة بعد أن كان ابن السماء، وأضفيت القداسة الدينية على الطقوس والأعياد الوثنية.. ثم استمرت هذه المقولة في ظل تحالف البابوات الكاثوليك مع الأباطرة تحت نظرية «الحكم بالحق الإلهي» التي سادت أوربا العصور الوسطى المظلمة! وهي النظرية التي أثمرت التطبيقات والممارسات التي أكسبت تلك العصور ما اكتسبت من ظلمة وتخلف وبشاعة واستبداد؟!..

وهذا الواقع الذي أثمرته هذه الفلسفة السياسية في أوربا العصور الوسطى هو الذي خلق وطور رد الفعل الإصلاحي فيها، ذلك الذي تمثل في «العلمانية»، والتي انحازت للطبيعي والدنيوي والواقعي ضد «المقدس»، ففصلت «الدين» عن «الدولة»، وحصرت سلطان الكنيسة في شئون الفردية الخاصة المحدودة بنطاق العلاقة بين الإنسان وبين الله!..

تلك هي أبرز الملامح لأبرز التجارب الحضارية في علاقة «الدين» بـ «الدولة»، وطبيعة السلطة السياسية في المجتمع.. وما مزج وتوحيد بين السلطتين «الزمنية» و«الروحية» وما الفصل والعداء بينهما!

لكن حضارتنا العربية الإسلامية لم تعرف هذه الثنائية ، ولم تعترف بالشرعية والمشروعية لهذا الاستقطاب

* فرسول الله ﷺ عندما حدثنا عن امتزاج « السياسة » بـ « النبوة » في التراث والتاريخ العبراني القديم ، استطرد في ذات الحديث فنبه على « تمييز » النهج الإسلامي بين هذين الميدانين .. فكانت الصيغة الكاملة للحديث الذي أشرنا إليه هي قوله - عليه الصلاة والسلام - : « إن بني إسرائيل كانت تسوسهم الأنبياء ، كلما هلك نبي خلفه نبي وإنه لا نبي بعدي ، إنه سيكون خلفاء »

وهؤلاء الخلفاء هم خلفاء الرسول في سلطته الزمنية وحدها ، أما سلطته الدينية المخولة له باعتباره رسول الله ونبيه ، فقد حسمت بحكم كونه خاتم الرسل والأنبياء !..

* وفي التجربة السياسية التي تمثلت في الدولة العربية الإسلامية الأولى ، التي أسسها الرسول ﷺ وصحابته - بالمدينة - بعد الهجرة إليها - في هذه التجربة السياسية وضحت ملامح « التمييز » ، وهو غير « الفصل » - بين « الدين » وبين « الدولة » ..

فـ « أمة الإيمان والدين » قد تكونت من المؤمنين بالدين الجديد - على حين ضمت « أمة السياسة والدولة » مع هؤلاء « المؤمنين » ، أولئك المواطنين الذين رفضوا أن يكونوا « رعية سياسية » في هذه الدولة الجديدة ، مع احتفاظهم بدينهم القديم - ومن هؤلاء كان « اليهود العرب » أي القطاعات العربية التي انتشرت فيها اليهودية ، و « المؤلفة قلوبهم » و « الأعراب » الذين أسلموا ، أي انخرطوا في تبعية الدولة الجديدة وطاعتها ، (ولما يدخل الإيمان) بعد في قلوبهم ؟!..

ولقد كان القرآن الكريم هو « دستور الدين » لجماعة المؤمنين .. على حين صاغ الرسول ﷺ دستوراً سياسياً للدولة ورعيتها السياسية التي تعددت فيها المعتقدات ، وسماه المؤرخون « الصحيفة » و« الكتاب » !

فنحن إذا ذهبنا نبحث عن وثائق « دولة المدينة المنورة » لنستقرئها في قضيتنا هذه - قضية طبيعة السلطة السياسية في الدولة - فإننا واجدون في أمهات كتب السيرة النبوية - ومنها (سيرة ابن هشام) - وكذلك فيما كتبه النويري عن سيرة الرسول ﷺ بموسوعته الرائعة (نهاية الأرب في فنون الأدب) (١) - نلتقي بذلك النص الدستوري الذي كان أول دستور وضعه الرسول ﷺ ، كي يحكم به أول دولة للعرب المسلمين بالمدينة المنورة .

والمؤرخون - كما أشرنا - يسمون هذا الدستور - الذي اتضح في صياغته طابع الدساتير ، من حيث إمكانية تقسيمه إلى « مواد » ؟ يسمونه « الصحيفة » ، وأحياناً يسمونه « الكتاب » ! فلقد كان « كتاب الدولة » مثلما كان القرآن الكريم « كتاب الدين » ؟!..

ولقد حددت مواد هذا الدستور أن الذين آمنوا بالدين الجديد ، من المهاجرين والأنصار ، من قريش ويثرب ، يكونون « أمة واحدة من دون الناس » . فهم « أمة الدين » ورعيته ، ومع هؤلاء المؤمنين ، يأتي ، من تبعهم ولحق بهم وجاهد معهم ، من « الأعراب » و« المنافقين » و« المؤلفة قلوبهم » ، فتوة الرعية السياسية كانت هي الجماعة المؤمنة ، وحول النواة كل الذين ارتبطوا سياسياً بالمجتمع الجديد والنظام الوليد ، الأمر الذي يبرز الوجه السياسي والمدني لهذا البناء السياسي الجديد !..

ولقد عدد الدستور العناصر والأجزاء التي تتكون منها هذه الأمة الواحدة من

---

(١) (نهاية الأرب) ج ١٦ ص ٣٤٨ - ٣٥١ .

دون سابق ، وأقر كلا منها على ما هو صالح من عاداتها وقيمها وتقاليدها ، وذلك تعبير عن وراثة المجتمع الجديد وتبنيه واستفادته واحترامه لكل تراث صالح عاش في هذه البيئة قبل ظهور الدين الجديد .

ثم حدد هذا الدستور أن مجرد الانتماء إلى الجماعة المؤمنة ، لا يمكن أن يكون سبيلا للخروج عن العدل ، أو ارتكاب الظلم والإثم والعدوان ، فنص على أن المؤمنين المتفقين على من بغى منهم ، أو سعى إلى ظلم أو إثم أو عدوان أو فساد بين المؤمنين ، وأن هذه الجماعة ستقف ضد هذا الخارج عليها وتضرب بكل قواها المجتمعة على يديه حتى ، ولو كان ولد أحدهم ! .

كما قبل الدستور ذلك التضامن المالي والاقتصادي الذي أقامه الرسول بالمدينة بعد الهجرة إليها ، بين المهاجرين أولا ، ثم بين المهاجرين والأنصار بعد ذلك ، وهو الذي عرف بالمؤاخاة ، وتضمن اشتراكهم في المعاش والرزق ، والمساهمة بينهم فيه ، وهي المساواة التي ظلت مستمرة حتى بعد أن نسخت آية ﴿ **وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب الله** ﴾(١) نظام التوارث بين المتآخين ، وجعلته في الأقارب من ذوي الأرحام . لقد قبل الدستور هذا الجانب الاجتماعي المتقدم عندما نص على أن المؤمنين لا يتركون من أثقله الدين وكثرة العيال بل يعطونه ما يدفع عنه العوز والاحتياج .

ثم يمضي هذا الدستور ليقرر ويبرز ملامح القسمة المدنية في هذه الدولة العربية الإسلامية ، عندما يحدد الطابع المدني والسياسي لرعيتها

---

(٢) الأنفال : ٧٥ .

السياسية التي هي أوسع من « البوة المؤمنة » لهذه الرعية . فهذه الجماعة المؤمنة ، تكون مع غير المؤمنين - من اليهود العرب ، الذين دخلوا في « الدولة الجديدة » دون « الدين » الجديد . تكون هذه « الجماعة المؤمنة » مع تلك « الجماعة غير المؤمنة » ، « أمة واحدة » رغم اختلاف الدين [19]. ولهذه « الجماعة غير المؤمنة » عقيدتها الخاصة التي لا تلتزم فيها « بالمؤاخاة » الاقتصادية القائمة بين « المؤمنين » . وإنما هي تلتزم مع المؤمنين بالجوانب الأخرى التي تتعلق بنفقات الحرب الدفاعية عن « المدينة » ، والرامية إلى حماية المجتمع الجديد ..

والأمر الذي يؤكد وضوح هذه القسمة « المدنية السياسية » في ذلك البناء السياسي المدني الجديد ، هو أن الحرب التي شنها المسلمون - بعد ذلك - ضد اليهود ، في المدينة وما حولها ، لم تكن ضد هؤلاء اليهود العرب ، الذين انخرطوا مع المؤمنين العرب في بناء الدولة الجديدة ، ملتزمين جميعا بدستورها هذا . وإنما كانت هذه الحرب - في الأساس - ضد اليهود ذوي الأصول العبرانية الذين كانوا يحتلون في ذلك المجتمع مكان « الغزاة » ، المتعالين بكتابهم على العرب الأميين ، والزارعين بذور الخلاف ، قبل الهجرة بين الأوس والخزرج - حتى لا يتخذوا ضد هؤلاء اليهود الغزاة ! فلقد عاهد هؤلاء اليهود العبرانيون دولة الإسلام في مرحلتها الأولى ، ولم يكونوا قد أدركوا خطرها القادم . فلما انتصرت على المشركين في بدر بدأت مخاوفهم ، وبدأ غدرهم ونقضهم للعهد ، واتفاقهم السري مع المشركين في غزوة الخندق - (الأحزاب) . أما الأجزاء العربية من قبائل المدينة التي تدينت باليهودية

قبل الإسلام فلقد دخلت - من منطلق قومي عربي - في إطار الرغبة السياسية للدولة الجديدة ، ثم دخلوا بعد ذلك في دين الإسلام

وأخيرا ، بنص هذا الدستور - (الصحيفة - الكتاب) - على أن المرجع في تفسير ما يختلف عليه من مواده ، وما يحدث بين الملتزمين به إنما هو الله ورسوله - عليه الصلاة والسلام - .. وبمعنى آخر كتاب الله - الذي هو دستور الدين تفصيلا ، ودستور الدنيا ، في القواعد والفلسفات والكليات - وتفسير الرسول - عليه الصلاة والسلام - من خلال سنته الشريفة لهذا الكتاب ، وهو بذلك ، يميز ، - دون أن ، يفصل ، - ما بين المواد الدستورية التي تضمنتها هذه (الصحيفة) وما بين القرآن الكريم الذي جاء بالهداية الدينية والإرشاد الروحي ، وبالمبادىء الكلية والمثل العليا والمقاصد والغايات في شئون الحياة الدنيا .. ، فهو - أي القرآن - إطار عام ، في ضوء روحه ، وفي ظل مثله العليا يضع البشر من الدساتير والقوانين ما يقربهم من تحقيق المثل العليا التي حددها الله - في قرآنه - للإنسان

هكذا اكتملت لهذه الدولة العربية الإسلامية الأولى مقومات الدولة بمقاييس العصر والبيئة - وذلك عندما امتلكت جهازا وليدا نبع من طبيعة المجتمع وفكره الجديد ، ودستورا جسد هذا الحدث ورعى ذلك البناء الذي أقامه الرسول - عليه الصلاة والسلام - وصحبه من المهاجرين والأنصار وخلفائهم وأتباعهم منذ أربعة عشر قرنا من الزمان

***

لكن

هل معنى مدنية ، الدولة أنها غير ، إسلامية ، ؟

أم أن المنفي هو «الكهانة» و«السلطة الدينية» في ميدان السياسة - التي ينكرها الإسلام، كما ينكر «العلمانية» التي تفصل «الدين» عن «الدولة»؟!..

إن من الأمور التي تميزت بها اليهودية العبرانية والمسيحية الكاثوليكية مزج السلطتين الزمنية والدينية وتوحيدهما، على النحو الذي بلور في تراثهما ما عرف بنظرية «الحكم بالحق الإلهي».

ويبدو أن بعض المفكرين المسلمين المعاصرين قد نحوا هذا النحو، حتى ليذكرنا أمرهم بالحديث النبوي الشريف الذي رواه أبو هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ مخاطباً أمته: «لتتبعن سنة من كان قبلكم، باعاً بباع، وذراعاً بذراع، وشبراً بشبر، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتم فيه». قالوا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن، الله؟!»[1].

فهؤلاء الذين يذكّروننا اليوم في فكر الإسلام السياسي - بقول العبرانيين والكاثوليك القدامى بـ «الحكم بالحق الإلهي»، وبالطبيعة الدينية للسلطة السياسية في الدولة والمجتمع، يذهبون إلى صياغة نظريتهم السياسية تحت عنوان (الحاكمية الإلهية)، ويزعمون أن فكر الإسلام السياسي ينفي أن يكون أمة الحق في التقنين والتشريع، ويرون في القول بأن الأمة هي مصدر السلطات شركاً بالله، لأنه يشرك الأمة فيما اختص الله به نفسه دون الناس!

ونحن إذا تجاوزنا الحديث عن النشأة الأولى لهذه النظرية على يد «الخوارج» عندما صاحوا في حلبات معسكر أمير المؤمنين علي بن

---

(١) رواه: البخاري ومسلم وابن ماجه وابن حنبل.

أبـي طالب (٢٣ق . هـ - ٤٠هـ / ٦٠٠ - ٦٦١م) فالذين « لا حكم إلا لله » وعدم حكموا « بكفر علي وأتباعه ، لأنهم قد عصوه في « التحكيم » بينهم وبين معاوية بن أبي سفيان (٢٠ ق . هـ - ٦٠ هـ / ٦٠٣ - ٦٨٠ م) لأن هذا « التحكيم » - في نظرهم - هو « إشراك » للرجال فيما خص الله به نفسه وحكم به في القرآن الكريم . وقد وصف الإمام علي نظريتهم هذه - التي عبرت عنها صيحتهم تلك - بقوله : « إنها كلمة حق أريد بها باطل » .

إذا تحورنا الحديث عن هذه النشأة الأولى لنظرية « الحاكمية الإلهية » هذه ، والتمسنا صورتها المعاصرة والمعاصرة ، فإن وجدوها في التراث بفكري لأول وأعظم بسبب « لأستاذ المرحوم أبو الأعلى المودودي (١٣٢١ - ١٣٩٩هـ / ١٩٠٣ - ١٩٧٩ م) فهي العديد من أعماله الفكرية يفي عليها الأضواء ويركز حولها الحديث ، حتى لتكاد تبلغ درجة المحور ، لست لأكثر وأهم ما ألف لنا من كتاب :

يتحدث المودودي في كتابه (نظرية الإسلام السياسية) فيلخص هذه النظرية « نظرية الإسلام السياسية » بعبارة تعني « نزع جميع سلطات الأمر والتشريع من أيدي البشر ، لأن ذلك أمر مختص به الله وحده ، فما كانت لتبقى طبقة السلطة فيها لشعب جميعا ، فلا يصح إطلاق كلمة « الديمقراطية » على نظام الدولة الإسلامية ، لأن مصدر السلطة فيها ليس كلمة الحكومة الإلهية ، أو التيوقراطية Theocracy » (١) .

ورغم اعتقاد المودودي أن هناك علاقة سببية محكمة - بنية الفرد ونفسه في

---

(١) « نظرية الإسلام السياسية » ص ٣٠ - ٣١ ، الطبعة الثانية ، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده ، القاهرة ، بدون تاريخ ، الطبعة الثالثة ، الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، سنة ١٩٦٩ م .

تقسيمها إلى هند وباكستان - هي التي أملت على الأستاذ المودودي هذا الموقف الفكري - ورغم أن الرجل قد تحفظ على هذه الصياغة في كتب أخرى - بل وكتب ما يناقض هذه الفكرة أو يحد من إطلاقها[1] - .. إلا أن صياغته هذه - وأمثالها - قد أصبحت النظرية السياسية لدى جماعات إسلامية عديدة ، تتنامى عددها ويتزايد تأثيرها على امتداد وطننا العربي وعالمنا الإسلامي ومن هنا برزت وتبرز أهمية الإشارة - في نقاط موجزة - إلى ما ينفي كون هذه النظرية (الحاكمية الإلهية) - هي حقا ، نظرية الإسلام السياسية ، ! فمثلا

١ - إن أصحاب هذه النظرية يخلطون بين « أصول الدين وقواعده وعباداته » أي بين « الثوابت » التي حكم فيها وبها الله - سبحانه وتعالى - وهي التي لا مجال فيها « للرأي » أو « الاجتهاد » لأنها مما لا يدخل في الأمور « المنظورة » .. يخلطون بينها وبين « الفروع » و « شئون الدنيا » ، ومنها سياسة الأمة والمجتمع ، سلما وحربا وعمرانا ، ولا يميزون بين ما هو حلال وحرام وواجب ومندوب ومكروه - دينيا - .. وبين « المصالح والمنافع والمضار » الدنيوية ..

وهذا التمييز قد استقر الأمر عليه في الفكر الإسلامي ، وعبرت عنه ثورات عديدة ، من مثل قول الرسول ﷺ : « ما كان من أمر دينكم فإلي ، وما كان من أمر دنياكم فشأنكم به ، أنتم أعلم بأمر دنياكم »[2]

٢ - ويخطئ أصحاب هذه النظرية عندما يتصورون أن مصطلح (الحكم)

---

(١) انظر : استنادا عن فكر المودودي في فصل « الجماعة الإسلامية » بكتابنا (الصحوة الإسلامية والتحدي الحضاري) ، وكتابنا (أبو الأعلى المودودي)

(٢) رواه : مسلم وابن ماجة وابن حنبل .

في القرآن الكريم يعني « نظام الحكم السياسي للدولة » . على حين نجد هذا المصطلح القرآني يعني « القضاء » أو « الفقه » أو « الحكمة » أو « النبوة » الخ . الخ فعيسى بن مريم لم يكن حاكما . ومع ذلك تحدث القرآن عن أن الله قد آتاه ﴿ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ (١) ونبي الله يحيى . وهو صبي قد آتاه الله الحكم ، ﴿ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ (٢) وموسى بمصر لم يكن حاكما ، ومع ذلك تحدث الله في القرآن فقال ﴿ آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ﴾ (٣) الخ .. الخ

ما السياسة فإنها ترد في القرآن تحت مصطلح « الأمر » ﴿ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ ﴾ (٤) . وأبو بكر الصديق يتحدث عن الخلافة فيقول : « إن محمدا قد مضى لسبيله ، ولابد لهذا الأمر من قائم يقوم به » .

٣ لقد استقر الأمر على أن « السنة التشريعية » التي هي « الدين » هي ما تعلق من أحاديث الرسول بالتبليغ عن الله ، وبالفتاوى التي هي تفسير وتفصيل للوحي الذي تبلغه الرسول عن الله . أما ما تعلق منها « بالحكم » أي « القضاء » وبالإمامة وشئونها ، أي بالسياسية ، وكل ما يتعلق بعلوم الدنيا ، والحرف ، والصنائع ، وشئون الحرب والسلم ، والعمران ، فهو ليس من باب تبليغ الرسالة ، ولا يدخل في الدين وثوابته (٥) وإنما المرجع فيه للرأي والاجتهاد بناء على مصلحة الأمة وفي إطار كليات الدين ، فالحاكمية الإلهية ، التي تجرد الأمة من سلطانها في شئون دنياها لا يمكن أن تكون الفكر السياسي للإسلام ..

---

(١) آل عمران : ٧٩ . (٢) مريم : ١٢

(٣) القصص : ٤ . (٤) الشورى : ٣٨ .

(٥) « الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام » ص ٨٦ - ١٠٩ ، طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م

الصحوة الإسلامية

من القضايا المثارة ، في الساحة العربية والإسلامية - منذ سنوات - قضية «الغلو في الدين» ، وموقف الإسلام من «الغلاة» الذين يخرجون بالإسلام عن طبيعته السمحة الميسرة ، فيكلفون أنفسهم والآخرين غلوا وعنتا في هذا الدين !.

ومن الأمور البديهية - التي لا خلاف عليها - أن الإسلام هو دين اليسر ، لأنه دين «الوسطية والتوسط» ، التي تعني الاعتدال ورفض التطرف في سائر الأمور ، هكذا أراد الله لدينه ، وأراد للأمة التي تدينت بهذا الدين ﴿ **يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ** ﴾ (١)

وعلى هذا النهج الإلهي - الذي أودعه الله قرآنه الكريم - سار الرسول ﷺ في القول والعمل ، فازدانت السنة النبوية الشريفة بالحديث الذي يقول فيه الرسول ﷺ : «إن هذا الدين متين ، فأوغلوا فيه برفق» (٢) . وبالحديث الذي يقول فيه ﷺ : «إياكم والغلو في الدين ، فإنما هلك من كان قبلكم بالغلو في الدين» (٣)

كما تزدان الأحاديث النبوية الشريفة بالحديث عن روح «اليسر» ونهج «التيسير» اللذين تميز بهما الإسلام ، ورفض بهما «العسر» و«العنت» في

---

(١) البقرة : ١٨٥ .

(٢) رواه : أحمد .

(٣) رواه : النسائي وابن ماجة وابن حنبل .

التكاليف التي كلف بها المسلمين . فرسول الله ﷺ يقول : « إن الله - عز وجل - لم يبعثني معنفا ، ولكن بعثني معلما ميسرا » (١) .. ويقول : « يا أيها الناس إن دين الله عز وجل يسر » (٢) .. ويخاطب أمته ، ويصف دينها فيقول : « إنكم أمة أريد بكم اليسر ، وإن خير دينكم أيسره » (٣) .. وتحدث أم المؤمنين عائشة - رضي الله عنها - عن اليسر ، الذي كان ينهج الدائم لرسول الله ﷺ في أمور الدين ، فتقول : « ما خير رسول الله بين أمرين في الإسلام إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثما ، فإن كان إثما كان أبعد الناس منه ، وما انتقم رسول الله لنفسه في شيء قط ، إلا أن تنتهك حرمة الله فينتقم بها لله » (٤) !..

هكذا تحدث القرآن الكريم .. وتحدثت السنة النبوية .. فأبرزا رفض الإسلام « للغلو في الدين » .

وإذا كانت هذه القضية قد سعت من الوضوح والحسم - في الإسلام - إلى الحد الذي جعلها موضع اتفاق بين مختلف تيارات الفكر الإسلامي ومذاهبه ، فإن البعض قد سعى ويسعى - بالخلط والتمويه - إلى توظيف رفض الإسلام للغلو الديني فيما هو خارج عن الإطار والميدان الذي حدده له الإسلام ؟ . فذهب هذا البعض ويذهب إلى إلقاء وصف « الغلو » على تيارات فكرية إسلامية قديمة أو معاصرة - لا لشيء إلا لأنها ترفض الواقع البائس والظالم الذي فرض على الإسلام والمسلمين ، فسعت وتسعى إلى « الثورة » عليه !

رواه : مسلم وابن حنبل .

(٢) رواه : البخاري والنسائي وابن حنبل .

(٣) رواه : ابن حنبل .

(٤) رواه : البخاري ومسلم وأبو داود ومالك في الموطأ وابن حنبل .

وهنا يحدث الخلط بين «الدين» وبين «الدنيا»، وبين «الروحانيات» و«الشعائر والعبادات»، وبين «سياسة» المجتمع وتنظيم دنيا الناس!

فـ«الغلو» الذي نهى عنه الله ورسوله هو «الغلو في الدين»، و«اليسر» الذي حدده الإسلام هو «اليسر في الدين»، ولا يعني شيء من ذلك اللين والتهاون مع الأعداء الذين يقهرون الأمة، ويمسخون دينها، ويسحقون هويتها، ويفرطون في أرضها وعرضها وثروتها، بالحيين كان هؤلاء الأعداء أم خارجيين؟!..

فالقرآن الكريم عندما يحدث عن أن الله يريد بنا اليسر، كان يشرع للصيام، ويرخص للمريض بالفطر في شهر رمضان.. وجميع الأحاديث التي تحدثت عن اليسر، ورفضت الغلو، كانت مناسباتها وملابسات قول الرسول ﷺ لها أمور «دنيئة بحتة»، وتقرير النهج الإسلامي المعتدل في أداء شعائر كالصلاة والطهارة والحج.. الخ.. الخ

ومن الأمور الجديرة بالانتباه أن أولئك الذين يضمون الإسلام بتوجيه تهمة «الغلو» إلى غير أهله لا يرمون بالغلو أولئك الذين ينقطعون عن الدنيا، فيديرون لها الظهر ويتفرغون لشئون الآخرة و«شعائر الدين».. مع أن هؤلاء وأمثالهم هم «الغلاة» الحقيقيون، الذين يسيرون على نهج من أراد من الصحابة أن يصوم الدهر، ويقوم الليل، ويصوم النهار، ويعتزل النساء فنهاهم الرسول عن هذا الغلو في الدين!

لا يوجه هؤلاء تهمة «الغلو» إلى الغلاة الحقيقيين.. وإنما يوجهونها إلى التيارات الإسلامية التي ابتعدت وتبتعد عن حقيقة «الغلو»، كما قررها الإسلام، والتي تميزت وتتميز بالبساطة والتيسير في أداء الشعائر، فتتخذ من

النهج السلفي - المنحاز للبساطة والرافض للبدع والإضافات والتعقيدات التي طرأت على الشعائر الدينية - نتخذ منه طريق لأداء مناسك الدين .. ولكنها نتخذ من حياة المسلمين ومجتمعهم ، ومن المظالم التي خيمت على واقعهم من التحديات التي فرضها عليهم الأعداء - نتخذ من ذلك كله الموقف « الثوري » الذي لا يرضى بأنصاف الحلول ؟!..

إن من أوجب الواجبات على المفكرين الإسلاميين أن يميزوا بين « الغلو في الدين » ، فيحاربوه .. وبين « الفهم الثوري » للإسلام ، الذي هو الفهم الوحيد الصحيح لدين الله ! ..

وإلا فهل الانحياز إلى « أن نكون » ، وأن تكون لنا حضارتنا الخاصة في وطن الإسلام المستقل هو « الغلو » ؟! بينما يكون الاستسلام لمخططات « السحق القومي » و « مسخ الهوية الإسلامية » و « عزل المسلمين » عن امتلاك مقدرات وطنهم وثرواته هو « التسامح واليسر » الذي دعا إليه الإسلام ؟!..

إن محاربة « الغلاة » واجب شريطة أن يكونوا - حقا - هم « الغلاة » ؟!..

وكما يجب التمييز بين « الإسلاميين الغلاة » و « الإسلاميين الثوريين » كذلك يجب التمييز بين تيار « الصحوة الإسلامية » وتيار « الرفض الإسلامي » الذي يمثل « العصبية » الإسلامية ضد « التفريط » الذي وقع فيه المسلمون حيال واجب الاحتكام العام والشامل إلى شريعة الإسلام

ففي التأريخ لنشأة « المد الإسلامي المعاصر » يخلط البعض فلا يميز بين « الصحوة الإسلامية » وبين ما يمكن أن نسميه « تيار الرفض الإسلامي » ،

الذي لا تبرأ جماعاته من ملامح «الغلو» في بعض قضايا الدين أو شئون الدنيا !..

فـ «الصحوة الإسلامية» هي ذلك التيار الإسلامي الذي تبلور أول ما تبلور من حول جمال الدين الأفغاني (١٢٥٤ ـ ١٣١٤ هـ /١٨٣٨ ـ ١٨٩٧ م) في القرن التاسع عشر، وهو التيار الذي اشتهر بحركة «الجامعة الإسلامية»، والذي قاده ـ مع الأفغاني ومن بعده ـ كوكبة من أبرز أعلام العصر، من مثل الإمام محمد عبده (١٢٦٦ ـ ١٣٢٣ هـ /١٨٤٩ ـ ١٩٠٥ م) في مصر، وعبد الرحمن الكواكبي (١٢٧٠ ـ ١٣٢٠ هـ /١٨٥٤ ـ ١٩٠٢م) في المشرق، وعبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ ـ ١٣٥٩هـ /١٨٨٧ ـ ١٩٤٠ م) في المغرب. ويعد مثل هذا التيار الامتداد المتطور والمتقدم لبواكير الحركة السلفية التجديدية التي تمثلت في «وهابية» شبه الجزيرة و«سنوسية» المغرب و«مهدية» السودان. كما مثل المنبع والمنطلق للتيار الإسلامي الجماهيري المنظم «تيار الإسلام السياسي»، الذي كانت «جماعة الإخوان المسلمين» أبرز قضاياه وأحزابه.

فهو ـ إذن ـ تيار قديم وعريض ـ نشأ لمواجهة «التخلف» العثماني و«التقدم» الاستعماري الأوربي على حد سواء ؟!.

«فالتخلف» العثماني قد فتح الثغرات في جدار الأمة للمد الاستعماري الغربي فزحف لينهب الثروة، في حماية آلته الحربية الحديثة، ثم استعان «بالتغريب الفكري» لتمحو الهوية الإسلامية المميزة للأمة، طامحا إلى تحويلها إلى هامش حضاري لحضارته الغربية، كي يتأبد تحويلها إلى هامش له في الأمن والاقتصاد ؟!!

لقد انطلقت «الصحوة الإسلامية» لتواجه «التخلف العثماني» و«التقدم الاستعماري» بـ «التجديد» تجديد فكرية الأمة الإسلامية لتجديد واقعها، مستهدفة بلورة المشروع الحضاري العربي الإسلامي الخاص المتميز بما يتميز به الإسلام!..

وبسبب من نشأة تيار «اليقظة الإسلامية» هذا في مناخ كان الاستعمار العربي ينتشر فيه بحضارته وثمراتها. وكانت «الليبرالية» واحدة من هذه الثمرات. وبسبب من الانبهار الذي عاده ما يصيب المهزوم بحضارة المنتصرين. فلقد أتاح القدر الذي عرفته ثلاثيا من «الليبرالية»، وما شهدته حياتنا الفكرية من حرية في البحث والتفكير، أتاح لتيار «اليقظة الإسلامية» أن يبدع في المجال الفكري، الأمر الذي خدم حركة التجديد الإسلامي وتحرير العقل المسلم أجل الخدمات. فكانت الجهود الفكرية الخصبة للإمام محمد عبده فتحا جديدا أمام العقل المسلم المعاصر في فهمه للإسلام. وكانت إبداعات الكواكبي السياسية حربا مقدسة ضد الفكرة العثمانية التي كبلت عقل الأمة وطاقاتها بقيود الاستبداد. وكانت سقيفة ابن باديس عودة بالجزائر وبلاد المغرب إلى التسلح بالإسلام والعروبة في مواجهة «الفرنسة» التي حاولت اقتطاع هذا الجزء من أمة العرب وعالم الإسلام!

وعندما تصاعد المد الاستعماري العربي فأطلقت جيوش دولة على الغالبية الساحقة من أرض العروبة والإسلام وسقطت «الخلافة» الرمز، «خلافة آل عثمان»، بدا أن العروة الاستعمارية الحديثة قد تجاوزت في النجاح أحلام الإسكندر والصليبيين! وبدأت محاولات «التغريب» الفكري تؤتي أكلها، حتى في صفوف الأحزاب الوطنية والقومية التي نشأت لطلب الاستقلال والعمل على إنهاء الاحتلال. عندما انتصر «التغريب» فلم يعد قاصرا على عقول الذين أصابتهم الهزيمة باليأس، وإنما امتدت سيطرته إلى عقول القوى الوطنية

والقومية وأحزابها ، فسعت إلى الاستقلال وفي ذهنها تجارب أوربا تريد محاكاتها ، ، يمينا ، كانت تلك التجارب أم ، يسارا ، ؟! عند ذلك أوشكت ، البلوى ، على العموم . . وتهددت المخاطر هوية الأمة المتميزة وشخصيتها الحضارية الخاصة وقيمها القومية التي صمدت بها أمام التحديات

وقد استقر هذا الخطر التغريبي ، الذي امتد سلطانه فشمل الكتاب والصحيفة والنادي والمدرسة والمسرح والسينما والإذاعة ، بعد أن سيطر على الجامعات والأحزاب ، والذي عدى كل هذه المراكز بمنابع الفكر والفن والأدب الأوربي . لقد استقر هذا الخطر قوى المقاومة في كيان الأمة وعقلها وضميرها ، فكانت النشأة الأولى للتيار الإسلامي الحزبي الجماهيري المنظم في العقد الثالث من هذا القرن العشرين . ذلك التيار الذي خرج بالإسلام من النطاق المحدود لحركة التجديد الفكري ، ودخل به إلى ساحة العمل السياسي الجماهيري ، فلم تعد تناقضاته الأساسية ضد فكرية الجمود العثمانية الممثلة بعصورية المصلحة ، وإنما كانت تناقضاته الأساسية مع فكرية التغريب ، ومع الأحزاب الليبرالية التي اجتذبت الجماهير إلى طريق الإصلاح على النمط الغربي المخالف لنهج الإسلام !

ولأن المرحلة كانت تتسم بقدر من الليبرالية ، فقد عمت تنظيمات التيار الإسلامي ، في معظمها ، تحت مظلة ، الشرعية ، القانونية ، ، فلم تتخذ العنف ، بل ولا ، الثورية ، سبيلا لتحقيق أهدافها .

ولم يكن ذلك هو حال تيار ، الرفض الإسلامي ، الذي ينمو ويتزايد حجمه في مختلف بلاد المسلمين ، حتى ليذهب الكثيرون إلى القول بأنه إذا كانت ، الصحوة الإسلامية ، هي أعظم ظواهر واقعنا المعاصر فإن ، تيار الرفض الإسلامي ، هو أعظم فصائل هذه ، الصحوة ، قوة وخطر ؟

ونحن نعني بـ « تيار الرفض الإسلامي » ذلك التيار الذي يضم جماعات إسلامية متعددة ... بل ومتناحرة ، والذي يتخذ من الإسلام فكريته - أيديولوجيته - والذي قطع ويقطع جميع الصلات التي ربطت وتربط العقل المسلم « بالتغريب » وبالحضارة الغربية بتياراتها المختلفة والمتناقضة ، والذي أدان ويدين الواقع البائس الذي يحياه المسلمون ، إلى الحد الذي جعله يحكم « بالكفر » على الأمة - عند البعض - وعلى الدولة وأنصارها - عند البعض الآخر - والذي يسعى بالعنف والثورة لتدمير الواقع وبناء الدولة الإسلامية التي تعيد الإسلام - بعد أن أصبح غريبا - إلى دنيا المسلمين

ذلك هو « تيار الرفض الإسلامي » الذي نعنيه ، والذي تتنامى قوته ، رغم تعدد جماعاته ، حتى ليقض اليوم مضاجع الغرب ونظم الحكم المحلية على حد سواء ؟!..

وإذا كان البعض يخلط بين هذا التيار الرافض وبين تيار « الصحوة الإسلامية » الذي بدأه الأفغاني (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ / ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) وحركة « الجامعة الإسلامية » ... والذي استمر معدلا في صورة « جماعة الإخوان المسلمين » التي كونها الشيخ حسن البنا (١٣٢٤ - ١٣٦٨ هـ / ١٩٠٦ - ١٩٤٩ م) في العقد الثالث من هذا القرن ... إذا كان البعض يخلط بين هذين التيارين فإن من الأهمية بمكان تحديد ما يميز « تيار الرفض الإسلامي » عن ما سبقه من التيارات الإسلامية التي عملت في ظل « الشرعية - القانونية » وتحديد الفترة التاريخية التي بدأت فيها نشأة هذا التيار ، والعوامل التي جعلته أبرز فصائل المد الإسلامي المعاصر على الإطلاق !..

* أما ما يميز هذا التيار الرافض فهو تركيزه على جانب « الرفض » للواقع

الإسلامي المحكوم والمشبع بفكر «التغريب»، المخالف لكثير من القيم الإسلامية، والمعادي لما تتميز به الحضارة العربية الإسلامية من خصائص ومميزات.. التركيز على جانب «الرفض» للغرب وحضارته، وللواقع المحلي المطبوع بطابع «التغريب»، وللنظم والتيارات الفكرية والسياسية التي تمثل في وطننا الامتداد لحضارة الغرب وقيمه وفكره وفلسفته.. التركيز على هذا الرفض أكثر بكثير من الاهتمام بتحديد معالم «البديل الإسلامي» الذي به يبشرون!..

لقد استغرق هذا التيار في نقد الواقع وإدانته ورفضه، ولم يتحدد بعد لدى أغلب جماعاته معالم «البديل الإسلامي» الذي يدعون إليه.. اللهم إلا الحديث العام عن «الإسلام» و«الدولة الإسلامية» و«المجتمع الإسلامي»!

والبعض يحسبون في غياب ملامح هذا «البديل الإسلامي» سلبية من سلبيات هذا التيار، لكن آخرين يعدونه في الإيجابيات؟!.. ذلك أن الانصراف عن التفصيل والتدقيق في تحديد معالم «البديل» المأمول يساعد على تركيز الجهد في محاربة الواقع، وهي المهمة العاجلة، بدلا من تبديد الطاقات في مناقشة الأمور الآجلة.. كما أن تأجيل البحث في تفاصيل «البديل الإسلامي» يجنب هذا التيار مخاطر خلافات لا داعي - في هذه المرحلة - لإثقال الحركة الإسلامية بأوزارها؟!

* وثاني ما يميز هذا التيار الإسلامي الرافض هو التركيز على «الإسلام السياسي»، وتلك قسمة قلما يتنبه لها الكثيرون!. فنحن نقرأ في نقد هذا التيار أنه يركز على «الشكل»، فيهتم بالزي، وباللحية، و«بالسواك»، وبأسلوب العيش القريب من بساطة الأسلاف.. الخ.. الخ.. لكن النظرة الأعمق تجعلنا نرى في هذه «الشكليات» الحيار إلى نمط متميز في الحضارة

والسلوك وطرائق العيش ، يعمق الفواصل بين هذا التيار وبين « التعريب » وأهله ، ومن ثم تبرز الدلالة الحضارية والسياسية لهذه « الشكليات » ؟!

فإذا أضفنا إلى ذلك ما يتميز به هذا التيار من نزعة سلفية ، تعود بالإسلام إلى بساطته الأولى ، وتبتعد بالمسلم عن الاستغراق في الروحانيات ، بل وتوظيف العبادات في تهذيب النفس وتقوية البدن إعدادا واستعدادا للمهمة الكبرى ، بناء الدولة الإسلامية ، علمنا مبلغ الاهتمام الذي يوليه هذا التيار « للإسلام السياسي » .

* وثالث ما يميز هذا التيار هو « الجرأة » التي جعلته يعطي نفسه الحق والصلاحية « للتكفير » تكفير الآخرين ، فبعض فصائله تكفر من عداها ، حكاما أو محكومين ، وبعض الفصائل تكفر الحكام دون المحكومين ، وكما نشأ التكفير لدى الخوارج ، قديما كموقف سياسي ضد بني أمية ، فكذلك هو الآن في الحقيقة وواقع الأمر لدى هذا التيار ! ففي مواجهة « العلو » في التعريب ، المناهض للإسلام نشأ « العلو » الذي يكفر كل من لا يتبنى مفهوم هذا التيار للإسلام ؟! .

* ورابع ما يميز هذا التيار الإسلامي الرافض هو « نظرية الحاكمية الإلهية » التي يرونها مستلزمة لعزل الأمة ، والشعب عن أن يكون مصدر السلطة والسلطان ، وهنا نلمح كذلك تأثير « العلو » في رفض كل ما له علاقة بالعرب والتعريب ، فالديمقراطية تعطي السلطة للشعب ، وهي واحدة من قسمات الحضارة الغربية ، فلا بد من رفضها ، والاستعاضة عنها بالحاكمية الإلهية ، التي رفع « الخوارج » لواءها ، رغم قول علي بن أبي طالب عنها : « إنها كلمة حق يراد بها باطل » ، لأن أصحابها لم يميزوا بين الحاكمية الإلهية

المطلقة في « الدين » وأصوله ، وبين « السياسة » وشئون الدنيا التي استخلف الله عليها وفيها الإنسان . تلك هي أهم ما تميز به تيار « الرفض الإسلامي » عن غيره من فصائل حركة « الصحوة الإسلامية » التي تعد أبرز معالم الواقع الإسلامي المعاصر .

لكن . . . . .

منذ متى كانت النشأة والتطور لـ « تيار الرفض الإسلامي » ؟ .

الناس مختلفون في الإجابة على هذا السؤال ، رغم معاصرتهم ومعايشتهم لنشأة هذا التيار ؟! .

أما سبب هذا الاختلاف فراجع إلى الاختلاف في تشخيص الأسباب التي يراها كل فريق سببا في نشأة هذا التيار وانتشاره ..

فالبعض يؤرخ لهزيمة سنة ١٩٦٧ م بنشأة هذا التيار ؛ لأن تلك الهزيمة قد أبرزت إفلاس « الخيار القومي » و « الخيار اليساري » على حد سواء . ومن قبلها - منذ قيام ثورة يوليو سنة ١٩٥٢ م - برز إفلاس « الخيار الليبرالي » ، فلم يبق إلا « الخيار الإسلامي » الذي جاء هذه المرة ثورة وعنيفا ليكون في مستوى التحدي المتمثل في واقع الهزيمة ، والمرة المعاناة التي لقيها التيار الإسلامي من ثورة يوليو ، واعتبار بالنفس الذي مليت به الحركات الإسلامية التي سلكت إلى أهدافها طريق « الشرعية القانونية » ، وحتى تستطيع مواجهة الردة التي سادت في الستينيات ، عندما استسلمت مواطن القيادة وأدواتها « للتغريب » ، على نحو فرض رموز السيطرة الغربية - وفي مقدمتها الصليبية والصهيونية - على الإنسان العربي والمسلم ! فكان لابد من أن يأتي « الخيار الإسلامي » - هذه المرة - حادا وعنيفا ؛ ليكون في مستوى التحديات !

تلك هي رؤية البعض ممن يؤرخ بهزيمة سنة ١٩٦٧ م لنشأة هذا التيار. لكن التأمل الأعمق يرى في هذه الهزيمة، وفي الظروف التي تلتها، وفي ردة الشعبيات أسبابا، لشيوع، هذا التيار و«انتشاره»... بينما تظل «نشأته» سابقة لهذا التاريخ. وليس أدل على ذلك من أن بواكير تنظيمات هذا التيار في وطننا العربي هو تنظيم المرحوم الأستاذ سيد قطب (١٣٢٤ - ١٣٨٦ هـ ١٩٠٦ - ١٩٦٦ م) وباكورة الأطروحات الفكرية التي بلورت نظريته هي كتابه (معالم في الطريق) وهما سابقان على هزيمة سنة ١٩٦٧ م، بل ومن ثمرات الحقبة الأولى من عقد الستينات، زمن ازدهار الناصرية ومشروعها القومي العملاق ؟!.

وهذا التأمل العميق الذي قادنا إلى رفض التأريخ بهزيمة سنة ١٩٦٧ م لنشأة «هذا التيار الإسلامي» الرافض، يقودنا إلى البداية الحقيقية لهذه النشأة. ومما يعين على الدقة في هذا التحديد:

١ - رصد المعالم التي تميز تيار الرفض الإسلامي هذا عن غيره من تيارات المد والصحوة الإسلامية.

٢ - وتحديد الأسباب التي أثمرت هذه المعالم التي تميز بها.

لقد ولد هذا التيار من رحم «جماعة الإخوان المسلمين»، إنه ابنها الشرعي، ولد من خلال معاناتها وعذاباتها، وشب ليعلن إفلاسها، ووراثته لها؛ لأنها لم تعد مؤهلة ولا قادرة على تحقيق ما استهدفت من غايات وأهداف؟! - ولد هذا التيار الرافض من رحم «الإخوان المسلمين»، كما ولدت الأحزاب الشيوعية الثورية من رحم الاشتراكية الديمقراطية. وكما ولد اليسار الجديد من رحم الأحزاب الشيوعية ؟!

وإذا كانت أبرز المعالم لهذا التيار هي: «التكفير» للآخرين - حكاما فقط، أو حكاما ومحكومين - ووصف المجتمع «بالجاهلية» ونظرية «الحاكمية»

الإلهية » ، بالمعنى الذي يجرد الأمة والشعب من حق التشريع للدنيا والمجتمع إذ كانت هذه هي أبرز المعالم المميزة لتيار الرفض الإسلامي ، فإن « بداية » هذه الملامح قد ظهرت ، على استحياء ، في صفوف « الإخوان المسلمين » في الأربعينيات ، عندما تساءل بعضهم هامسا : « هل المسلمون هم جماعة المسلمين ؟ أم المسلمون هم جماعة الإخوان المسلمين ؟ ».

فلما وقع صدام « الإخوان » مع السلطة سنة ١٩٤٨ م ، وحلت بهم محنة التعذيب الشاملة ، واغتيل مرشدهم وإمامهم الشيخ حسن البنا (١٣٢٤ ـ ١٣٦٨ هـ ، ١٩٠٦ ـ ١٩٤٩ م) في العام التالي ، افتقدت الجماعة قيادتها التاريخية المبهمة ، وكانت تتميز بواحدة من الآفات التي أضيفت طلبا إلى الإسلام آفة التفرد المستعلي ـ فبين الإمام وسلطانه وبين كوادر الصف الثاني بون شاسع وأمد طويل ؟ .. فلما غابت هذه القيادة التاريخية في ظروف المحنة هذه ، وافتقدت الجماعة القيادة التي تملأ الفراغ ، انفتح الباب على مصراعيه ليدخل منه فكر وافد ، يمثل تجربة متميزة بل ومختلفة ، هي تجربة الأستاذ أبو الأعلى المودودي (١٣٢١ ـ ١٣٩٩ هـ ، ١٩٠٣ ـ ١٩٧٩ م) وجماعته الإسلامية في شبه القارة الهندية ـ في هذا الفكر كان قد تبلورت قسمة « التكفير » التي واجه بها المودودي الإنجليز والهندوس ومادية الحضارة الغربية ووثنية الهندوس .. كما تبلورت نظرية « الحاكمية الإلهية » ، بالمعنى الذي يرفض الديمقراطية وحق الأمة في السلطة والسلطان والتشريع ، لأن الديمقراطية ـ التي تعني حكم الشعب ، أي الأغلبية ـ كانت تعني في واقع المودودي سيطرة الهندوس على المسلمين واستعبادهم للإسلام !

فلما غابت قيادة حسن البنا التاريخية ، وعجز الصف الثاني عن ملء الفراغ ، بدأت مع بداية الخمسينات بواكير الترجمة لأعمال المودودي الفكرية للغة العربية ، وبدأت تأثيراته تعمل عملها في إنضاج وبلورة تيار الرفض الإسلامي في رحم « جماعة الإخوان » !..

وعندما دخل « الإخوان » محنتهم العامة الثانية بعد صدامهم مع ثورة يوليو سنة ١٩٥٤ م جاء « الفكر الطبيعي » يحتل مكانه « الفكر المتوتر » النابع من « الأزمة » ، فكان [illegible] بل وتخليه عن إبداعه الفكري الأول - إلى (معالم في الطريق) الذي جاء صورة « كربونية » لما أبدع المودودي في الواقع المخالف الذي نشأ فيه ؟!

[illegible] كانت « [illegible] » وبعدها كان « الشيوع والانتشار » .

* * *

التدين بين الشكل والمضمون

إن معرض للمخطوطات يعتبر قصبة هامة من قصبات التدين والتدين في حياتنا المعاصرة ؟!..

فعلى شاطىء نهر النيل - بمدينة القاهرة - يقوم مبنى الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ولدى يضم ، دار الكتب والوثائق القومية ، .. وأول ما يواجه الداخل إلى هذا المبنى الكبير ذلك المعرض للمخطوطات الذى يثير القصبة التى نتناولها بهذا الحديث ..

يضم هذا المعرض عددا من أندر المخطوطات العربية وأجملها وأقدمها ومن بين هذه المخطوطات تمثل « المصاحف » الجانب الأكبر والأهم ، الذى يلفت الأنظار ويجذب الاهتمامات ..

والنظر فى مخطوطات « المصاحف » هذه - حسب التواريخ التى كتبت فيها - يلحظ ما يلى :

* أن مخطوطات القرون الإسلامية الأولى التى تعرضت للازدهار الحضارى للأمة العربية الإسلامية ، وللإبداع الحضارى فى مختلف فروع العلم الدينى منه والدنيوى - من مخطوطات « مصاحف » تلك القرون تتميز ببساطة شديدة ، جعلتها خالية تماما من الزينة والزخرف والتزويق . لقد جاءت متسقة مع الطابع الذى تميز به الإسلام - آنذاك - بالمضمون والجوهر ، والعزوف عن البهرج ، وخاصة فيما يتعلق بأمور الدين والقرآن الكريم - المخطوط فى المصحف - هو عماد هذا الدين

لقد كان الإسلام - في تلك القرون الإسلامية الأولى - طاقة روحية مبدعة وخلاقة ، التحمت بحياة الأمة ودنياها ، فأبدعت تلك الحضارة التي كانت هي حضارة العالم أجمع في تلك القرون .. كان الإسلام جوهرا ومضمونا .. ولم يكن شكلا ولا زينة ولا زخرفا .. ومن هنا تميز رسم كتابه الأول - القرآن الكريم - بالبساطة التي عرفتها بيوت الله ، وعقائد الدين وشعائره في تلك القرون ...

* أما مخطوطات « المصاحف » التي امتلأت بالزينة والزخرف والجماليات التي تدهش البصيرة وتخطف الأبصار ، لما فيها من فنون الرسم ، وبهاء التنسيق ، وكميات الذهب والفضة والزمرد والأحجار الكريمة والثمينة ، وروعة التجليد ، وضخامة الأحجام .. أما هذه المخطوطات التي عدت به من آيات الفن والرسم والزخرفة والزينة فهي تلك التي كتبت في عصر المماليك ، عندما توقف الإبداع الحضاري لهذه الأمة ، وأصاب الجمود ملكة الخلق والإضافة في أغلب مجالات الفكر ومبادئ العلوم ، ودخلت الحياة الفكرية عصر الانحطاط ، وكتفى « أعلام » ذلك العصر « بالجمع » و « التدوين » و « الحواشي » و « التعليقات » و « التخريجات » و « المحسنات » و « الحكاكات » ؟!..

في هذا العصر المملوكي كان « الإبداع » في الشكل ، وكان « الموت » « للمضمون » ؟! فعندما كان الإسلام عقيدة تتجسد في أمة ، صنعت حركتها الحيوية حضارة عملاقة ، تميزت مساجد الإسلام وشعائره بالبساطة في الشكل ، على حين زخرت هذه المساجد بالإبداع العلمي والإشعاع الفكري الذي تجسد في علوم الإسلام ومذاهب الأئمة الأعلام ، وعندما كان القرآن

نهجا تسلكه الأمة بدينها ودنياها ، وشريعة تحكم سلوك هذه الأمة وتتعايش مع واقعها وتسهم في تشكيل هذا الواقع وفق قيم الإسلام ، تميز رسم هذا القرآن بالبساطة التي جسدتها مخطوطاته في تلك القرون الإسلامية الأولى .

أما في العصر المملوكي .. عصر الجمود والتراجع على جبهة « المضمون » و « التطبيق » لروح الإسلام وجوهره .. فإن الازدهار والتألق قد ساد على جبهة « الشكل » ، فكانت الزينة والزخرفة والروعة في مخطوطات القرآن الكريم ؟!..

ففي العصر المملوكي تحول « المسجد » من دور البساطة الذي مكن أحاد الناس وجماعاتهم من إقامة المساجد ، في استقلال عن الدولة وذوي النفوذ والسلطان .. إلى دور غدا فيه المسجد « عمارة » شامخة ، يعجز عن القيام بها الآحاد من الناس والفقراء من الجمهور .. ودخلت الدولة والأمراء ميدان السباق في تشييد هذه « العمائر » ، ثم وقفوا عليها الأوقاف الغنية ، فظهرت للمرة الأولى في حياة المسلمين فئة « الفقهاء - الموظفين » لدى الدولة ، والذين يرتزقون من الأوقاف التي حبسها الأمراء على هذه « المؤسسات » ؟! ومنذ ذلك التاريخ افتقدت الأمة « استقلال » كثير من هؤلاء « الفقهاء » ، فانتزع الأمراء المماليك سلاح الفكر من أيدي العامة والجمهور ؟!

ولا نسأل عن مصادر الأموال التي بنى الأمراء بها هذه « المساجد العمائر » ، ولا نسأل عن مصدر « الأوقاف » التي حبسوها على هذه المؤسسات ففي كتب (الخطط) - التي تؤرخ لأحشاء المجتمع ولحياة جمهور الأمة وليس لحياة السلاطين وحدهم - نجد العجب العجاب عن هذه المصادر التي اغتصبها المماليك بالقهر الذي فاق الحدود وتجاوز الحيال ، ثم بنوا بها المساجد وحبسوها على فقهاء وطلاب بيت الزمان !

فمن حيث « الكم » نقرأ في (الخطط الجديدة) لعلي باشا مبارك (١٢٣٩ - ١٣١١ هـ ١٨٢٣ - ١٨٩٣ م) أن عصر المماليك الجراكسة قد قفز بعدد الجوامع في القاهرة من ثمانية إلى مائة وثلاثين جامعا ، وذلك خلال ثلاثة قرون ونصف ، تراجعت فيها الحضارة والحياة ، بل ونقص فيها تعداد السكان بالأوبئة والمظالم والمجاعات ؟! (١)

ومن حيث « الشكل » نقرأ أن هؤلاء الجراكسة « قد تغالوا في نظام المساجد وزينتها ، وأحدثوا المحاريب المطعمة بالصدف والعاج والأبنوس والأعمدة الممنطقة بالفضة ... حتى صارت من أفخر المباني !.. » (٢)

أما الأمراء المماليك الذين بنوا هذه الصروح المعمارية فلقد جسدت حياتهم الغرائب والمفارقات ... فهم قد سخروا عامة الناس في بناء هذه المساجد ، كما سخر الفراعنة الناس - قديما - في بناء الأهرامات ؟ ثم هم قد صادروا أوقاف من سلف منهم ، وكذلك أرزاق الكثيرين من خصومهم وغرمائهم ثم حبسوها على هذه المؤسسات « الدينية - الخيرية » ؟!... وعندما يتحدث علي مبارك عن الأمير عبد الرحمن كتخدا (١١٩٠ هـ ١٧٧٦ م) ، الذي لقب الصاحب العمائر ، لكثرة ما أقام من « المساجد والزوايا والمدارس والأسبلة والسقايات والمكاتب والحيضان والقناطر والرباطات ... » يقول عن دينه وتدينه وأخلاقياته « لقد كان - عفا الله عنه - يقبل الرشا !.. ويتحايل على مصادرة بعض الأغنياء في أموالهم ! ، واقتدى به في ذلك غيره ، حتى

(١) (الخطط الجديدة) ج ١ ص ٨٧ طبعة بولاق .
(٢) المصدر السابق - ج١ ص ٥٤

صارت سنة مقررة ، وطريقة مسلوكة ليست مستنكرة ؟؟ ». (١)

أما الملك المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي الظاهري (٨١٥ - ٨٢٤ هـ ١٤١٢ - ١٤٢١ م) والذي كان - كما يقول علي مبارك - « يحب أهل العلم ويجالسهم ، ويجل الشرع النبوي ، ويذعن له ، ويرفض البدع ، وله قيام في الليل إلى التهجد أحيانا .. فإنه هو الذي كان أوفق عبارة على مبارك أيضا .. من أكبر أسباب خراب مصر والشام ، لكثرة ما كان يثيره من الشرور والفتن .. وكثرة المظالم ونهب البلاد وتسليط أتباعه على الناس ؟!... » (٢)

وهذا الأمير جمال الدين الأستادار (٨١٢ هـ ١٤٠٩م) ، الذي كان من أصحاب العمائر والخيرات ، يبني مدرسة من أعظم دور العلم بمصر ، ويقف عليها الأوقاف الغنية ، ويرتب منها المرتبات للشيوخ والصوفية وطلاب العلم الذين يدرسون الحديث والتفسير والمذاهب الأربعة .. لكن بناء هذه المدرسة وأوقافها قد جاء من القهر والحرام والمصادرات والاغتصاب .. فحتى ما بهذه المدرسة من تحف ونفائس وشبابيك وأبواب .. وحتى المصاحف وكتب الحديث التي جهزها بها .. قد انتزعها بعشر ثمنها ؟! .. أما أوقافها ، فقد أخذها من الناس غصبا .. وأعمل فيها الصناع بأبخس أجرة ؟ .. ، كما يقول علي باشا مبارك في خططه الجديدة ». (٣)

لقد تراجع « السلوك » الديني ، وتقهقر « المضمون » الإسلامي ، على حين

---

(١) المصدر السابق ج٥ص ١١٧ ، ١١٨

(٢) المصدر السابق ج ٥ ص ١٢٩ .

(٣) المصدر السابق ، ج ٥ ص ١٢١ .

ازدهرت «الأشكال والمظاهر»، فتناقص الشكل والمضمون حتى في مؤسسات الدين ؟!

وبعد أن كان القرآن في عصر بساطة مخطوطاته ومصاحفه شريعة الأمة وقانون الدولة وسياج الخاصة والعامة، جاء العصر المملوكي فازدهرت صناعة نسخ حروف المصحف وعدت مخطوطاته له في الزينة والزخرفة والجمال، أما مضمون القرآن كشريعة وقوته كقانون للفرد والأسرة والأمة والدولة، فقد تراجع كل ذلك في ظل حكم المماليك !..

كانوا يتعشقون نسخ الحروف على رق الغزلان بماء الذهب، ثم يعلقونه بأعلقة تزينها الأحجار الكريمة، على حين يتحاكمون في حياتهم ودواوين دولتهم، لا إلى شريعة القرآن الكريم، بل إلى «ياسه» - (قانون) - الملك الوثني جنكز خان (٥٦٢ - ٦٢٤ هـ ١١٦٧ - ١٢٢٧ م) وهي القانون الذي امتزجت فيه أخلاط من الوثنية واليهودية والنصرانية والإسلام، كما يقول المقريزي (٧٦٦ - ٨٤٥ هـ ١٣٦٥ - ١٤٤١ م) أبرز وأعظم مؤرخي عصر المماليك ! لقد نسخوا شريعة القرآن في الواقع والجوهر والتطبيق، على حين نسخوا حروفه بماء الذهب ومداد الزعفران ؟! فكانت قمة المأساة عندما يتحول الدين عن الجوهر والبساطة ليغرق في الأشكال والمظاهر التي لا تغني شيئاً عن المضمون !

صحيح أن الاهتمام بعمارة المساجد قد نهض بالفن الإسلامي، فازدهر هذا الجانب من حضارة الأمة.. وكذلك الحال مع زخرفة المصاحف التي ازدهرت منذ ذلك التاريخ، لكن غياب المضمون الإسلامي وتخلف

التطبيق للجوهر والغاية قد أصاب حياة الأمة بالانفصام الذي جعل ذلك العصر - رغم تقدمه في الشكل - عصر انحطاط لا عصر ازدهار .

ولقد تعلمنا - ولا زلنا بحاجة لأن نتعلم من ذلك العصر - :

* أن الاهتمام « بالشكل » يجب أن لا يطغى على « الجوهر » و « المضمون » - خصوصا في ظل شريعتنا الإسلامية ، التي هي مقاصد وغايات !

* وأن التنمية « الفنون » يجب أن تقف عند مجالات « الفنون » على حين يجب أن تحتفظ جوانب « العبادة » ودورها ، وكتب الدين وشعائره بالبساطة التي لا تصرف المتدين عن « المضمون » ! .

فحياتنا - والدينية منها بخاصة - يجب أن تبرأ من تناقض « الشكل » مع « المضمون » ورحم الله السلف الذين قالوا :

« إن الصلاة عادة والصوم جلادة أما الدين فهو المعاملة » ؟!

* * *

صورة المرأة فى صدر الإسلام

١ـ الحديث عن المرأة المسلمة ـ فى فكرنا الإسلامى الحديث وتصوراتنا الإسلامية المعاصرة ـ حديث طويل وعريض وعميق ! وأكثر من هذا فإنه مليء بالاختلافات والتناقضات ؟!..

بل إننا إذا شئنا الدقة قلنا إن هذا الاختلاف البالغ إلى حد التناقض ، فى تصور فكرنا الإسلامى لصورة المرأة المسلمة ومكانها فى المجتمع ودورها فى الدولة ، ليس خاصية لفكرنا الحديث ، فلقد رأيناه ونراه وقرأناه ولازلنا نقرؤه فى كتب التراث ..

وعلى سبيل المثال .. فمن مذاهب الإسلاميين ، كما عدا الخوارج ، من قرر المساواة بين المرأة والرجل فى « الولاية » ، بما فيها « الولاية العامة » ، فأجازوا تولية الخلافة وإمارة المؤمنين .. ووضعوا هذا المذهب فى التطبيق

ومن هذه المذاهب من أجاز ولايتها للقضاء جميعه ، قياسا على جواز ولايتها « للإفتاء » ، كما هو رأى الإمام محمد بن جرير الطبرى (٢٢٤ ـ ٣١٠ هـ ٨٣٩ ـ ٩٢٣م) . على حين أجاز لها ذلك أبو حنيفة (٨٠ ـ ١٥٠هـ ٦٩٩ ـ ٧٦٧م) مستثنيا قضاء « القصاص والحدود » .. أما الشافعى (١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ ٣٦٧ ـ ٨٢٠ م) فإنه منع ولايتها للقضاء قياسا على منعها من الولاية العامة وإمارة المؤمنين !.

ولم يكن حال فكرنا الإسلامى الحديث ، وتصوراتنا لحال المرأة المسلمة ودورها فى المجتمع ، بأفضل مما كان الحال عليه فى كتب التراث ومذاهبه !

فكثيرة هي تلك الحركات والدعوات الإسلامية التي تدعو إلى جعل المنزل وحده ميدان عمل المرأة الوحيد ، ومن ثم تدعو إلى أن لا تتجاوز ، في التعليم - العلوم التي تؤهلها لعمل المنزل وتربية الأطفال ... وهم في ذلك يستلهمون تراثنا عن المرأة في عصورنا المظلمة ، تلك التي تحولت فيها المرأة إلى دمية للمتعة الجنسية ، حتى لقد ذبلت فيها ما عدا الشهوة الجنسية من ملكات - حتى الروح الجاهلية - روح وأد البنات - عادت إلى أذهان ذلك العصر ، لابسة - زورا وبهتانا - ثياب الإسلام ! فرأينا الشاعر يتحدث عن أن استكمال النعمة بالنسبة لوائد البنت لا يتحقق عندما يزف كريمته إلى القبر ؟! - فهي « عورة » لا يسترها إلا « القبر » !

ولم أر نعمة شملت كريما ... كنعمة عورة سترت بقبر

وقال آخر ، متحدثا عن الذي يهواه ابنته له - الحياة - والذي يهواه بها - الموت - ! :

تهوى حياتي وأهوى موتها شفقا ... والموت أكرم نزال على الحرم

وتحدث ثالث عن موت البنات ، باعتباره مجدا ! .

ومن غاية المجد والمكرمات ... بقاء البنين وموت البنات !

صحيح أن فكرة الحديث لم تعد يتردد فيه هذا الشعر الركيك ... لكن هذه المضامين الركيكة ، لا زالت مستكنة في كثير من عقول أصحاب دعوات ترفع أعلام دين الإسلام وراياته ؟!..

ولقد جهد أصحاب هذا الفكر ، حتى أجهدوا الحقيقة الإسلامية فلووا عنق بعض المأثورات المروية ، وجردوها من ملابساتها ، حتى انتزعوها من

«الخصوص» إلى «العموم»، ومن «التشبيه» إلى «الشمول المؤبد».

فبشروا بأن المرأة - كل امرأة وبصرف النظر عن عقلها وعلمها - ناقصة عقل ودين ... ولن يفلح أي قوم منحوها في مجتمعهم ولاية من الولايات؟!

حدث ذلك ... ووجدنا هذا «الفكر» تنشر به حركات ودعوات إسلامية في عصرنا الحديث ... وإني جالت هذا «الفكر» وجدنا تيار (الجامعة الإسلامية)، على لسان واحد من أعظم أعلامه وهو الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) يجلو الغبار عن وجه الإسلام الحق في هذه القضية، فيحرر المقالات والفصول لتقدم تصور الإسلام الحقيقي ونظرته الصادقة لقضية المرأة المسلمة، وهو تصور ونظرة تتساوى فيها النساء مع الرجال في الأهلية والحقوق والواجبات. فالقرآن الكريم يجمع هذا التصور في الآية الكريمة: ﴿**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ**﴾[1]. فالكلمات الأولى من الآية كما يقول الإمام محمد عبده: «قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق ... فهما متماثلان في الحقوق والأعمال، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل، أي أن كلا منهما بشر تام، له عقل يتفكر في مصالحه، وقلب يحب ما يلائمه وينفر منه، فليس من العدل أن يتحكم أحد الصنفين بالآخر».

أما الشق الآخر من الآية، وهو الذي يتحدث عن «الدرجة» التي للرجال على النساء، فهي «القوامة»، أي الرئاسة التي للرجال على النساء،

---

(١) البقرة، ٢٢٨.

وللازمة لسير الاجتماع الإنساني، والنابعة من الخبرة الأكثر، والنهوض بالعبء المالي في الإنفاق على المنزل والأسرة .. فهذه «الدرجة» و«القوامة» . كما يقول الإمام محمد عبده «توجب على المرأة شيئا وعلى الرجال أشياء»! . وهي «الرياسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره، فإن كون الشخص قيما على آخر هو عبارة عن إرشاده والمراقبة عليه في تنفيذ ما يرشده إليه، أي ملاحظته في أعماله وتربيته ... فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن ..»(١) ؟!...

هكذا . وعلى هذا النحو المختلف، والمتناقض، تجاوزت في فكرنا الإسلامي الحديث الأحكام والتصورات الخاصة بموقف الإسلام من المرأة، وبصورة المرأة المسلمة في الإسلام ... الأمر الذي يستوجب العودة إلى تجربة العصر النبوي، لنرى الموقف الحق للإسلام الحق وللمسلمين الأولين من المرأة . وحتى تتضح الصورة الإسلامية للمرأة المسلمة في صدر الإسلام، وحتى لا تظل عقلنا الإسلامي الحديث أسيرا لفكرية العصور المظلمة - عصور الحريم والإقطاع - المحسوبة - زورا وبهتانا - على الإسلام - في الوقت الذي يتوهم فيه أن ولاءه إنما هو لدين الإسلام!.

٢ - فليس حقا ولا صدقا أن الخيار أمام المرأة العربية والمسلمة، محصور في طريقين اثنين، وفي صورتين لا ثالث لهما:

الأولى: صورة المرأة العصر المملوكي - العثماني - عصر الحريم -

---

(١) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، ج ٤، ص ٦٣٣ - ٦٣٥

عندما تحولت المرأة إلى دمية للشهوة الجنسية ، تتزين بها المخادع ، على نحو ما كان عليه الحال في المدن ، ولدى الطبقة الثرية المترفة و « الراقية » على وجه الخصوص !..

والثانية : صورة المرأة الأوربية ، التي تتشبه بالرجال ، وتقرأ القصص الغرامي ، وتشرب السيجار ، وتعرض على الملأ من زينتها ما أمر بستره شرع الله !..

ليس حقا ولا صدقا أن البديل لامرأة عصر الحريم التي تملك ملكاتها ، كإنسانة ، باستثناء غرائز الجنس و « ملكات » المكر والخداع التي اشتهرت بها في قصص (ألف ليلة وليلة) - هو امرأة الحضارة الأوربية ، التي ثارت وتثور اليوم علامات استفهام كثيرة حول الجدوى الأدبية والمادية التي تحققت للمجتمع من وراء الفكرة التي أسست عليها تحررها الحديث - فكرة أن حرية المرأة تعني الغاء أي تمايز بينها وبين الرجل ، إن في الطبيعة أو في الاختصاص !..

وأمام علامات الاستفهام هذه ، التي ثارت وتثور بعد أكثر من قرن افتقت فيه « امرأة المدينة » العربية والمسلمة - أثر المرأة الأوربية ، متخذة منها النموذج والمثل الأعلى ، إن في الزي أو العادات أو طرائق العيش أو أنماط السلوك .. وبعد اليقين الراقص لصورة « امرأة عصر الحريم » ، التي خبرتها مجتمعاتنا في القرون التي رزحت فيها تحت تسلط المماليك وسلطان العثمانيين أمام هاتين الصورتين بدأ الفكر العربي الإسلامي رحلة البحث عن الصورة المثلى للمرأة العربية المسلمة ، تلك التي تستدعيها ضرورات واقعة الطامح

للنهضة المستقلة ، والتي تحقق استقلالها من خلال رفض ، التخلف المملوكي - العثماني ، والتحفظ على ، التقدم والتمدن الأوربي ، على حد سواء ؟!

وتساقط مع القانون الذي يحكم صحوة هذا الفكر العربي الإسلامي ، فقد عادت وتعود الاهتمامات بالعقل العربي المسلم ليرى وليكتشف حقيقة الثورة التي مثلها ظهور الإسلام في حياة المرأة .. وحقيقة الموقع الذي احتلته المرأة في المجتمع بثورة الإسلام هذه .. وحقيقة القسمات التي ميزت وتميز المرأة العربية والمسلمة ، عن ، امرأة عصر الحريم ، و ، امرأة الحضارة الأوربية معا !..

لقد ساوى الإسلام بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات ، دون أن تعني مساواته هذه إلغاء تمايز الجنسين ، في الطبيعة والاختصاص ، فقرر للمرأة إنسانيتها ، واحتفظ لها بتمييزها ، بل لقد رأى في هذا التمييز قسمة من قسمات إنسانيتها ، التي بها تتحقق المساواة بينها وبين الرجال ؟..

ولقد صنعت ثورة الإسلام في الواقع العربي ، وفي نفس الإنسان المسلم ، تلك النهضة التي عقدت لواء القيادة في الدنيا ، يومئذ ، لتلك القبائل التي كان بأسها بينها شديدا ، وتناحرها دائما لاتفه الأسباب ، والتي كانت - قبل نهضة الإسلام - طير مهيض الجناح تتخطفه كل من الفرس والروم !

ولقد كان ، الإسلام المجاهد ، هو السر الأعظم والفاعل الأول في هذا التحول الذي أصاب الإنسان العربي عندما اهتدى بهدي الإسلام .. فكما تحول أعراب البادية وجفاة القفار - بهذا ، الإسلام المجاهد - إلى فرسان للفتوح التي حررت الشرق من تسلط الساسانيين والتعمير البيزنطيين .. وإلى صناع التمدن والحضارة والعلوم والفنون .. كذلك انتقل ، الإسلام المجاهد ،

بالمرأة العربية من « همل » تتساوى بسقط المتاع ، أو « رنة » تتحلى بها حياة شيوخ القبائل وأثريائها - إلى مكان المرأة المجاهدة التي زاملت الرجل في تأسيس « الدين » وبناء « الدولة » جميعا ..

* وإذا كان الله - سبحانه - قد اصطفى لرسالة الإسلام محمد بن عبد الله - صلوات الله وسلامه عليه - فلقد كانت المرأة هي أول مستجيب ومناصر ومؤازر للإسلام الدين ! . بل لعلنا لا نعاني إذا قلنا إن تصديق روح الرسول السيدة خديجة بنت خويلد (٦٨ - ٣ ق . هـ ٥٥٦ - ٦٢٠ م) بهذا الدين الجديد ، وتصديق رسوله قد سبق وضوح الأمر حول حقيقة ذلك الوحي الذي فاجأ النبي في غار حراء عندما بلغ سن الأربعين !..

ففي البداء وبعد طور « الرؤيا الصادقة » رأى النبي ﷺ « ضوءا » وسمع صوتا » . ولم يكن يدري ماهية هذا الضوء ولا حقيقة ذلك الصوت ، حتى لقد خشي أن يكون به مس من جنون ! لكن خديجة كانت أسرع إلى التصديق والطمأنة ، فلقت عنه الهواجس ، وأخذت بيده إلى ذلك الحبر ورقة بن نوفل (١٢ ق . هـ ٦١١ م) الذي طمأنه إلى أن هذا الذي رأى هو الوحي والناموس الذي كان يراه موسى عليه السلام . ففي الحديث الذي يرويه الإمام أحمد بن حنبل (١٦٤ - ٢٤١ هـ ٧٨٠ - ٨٥٥ م) في (مسنده) قال الرسول ﷺ لخديجة رضي الله عنها - إني أرى ضوءا وأسمع صوتا ، وإني أخشى أن يكون بي جن ، قالت : لم يكن الله ليفعل ذلك بك يا ابن عبد الله . فكانت أسرع إلى التصديق بالدين الجديد من وضوح أمر ذلك الوحي الذي فاجأ النبي - عليه السلام - في غار حراء !.

ثم تولد الفضائل والأفضال من هذه السيدة الأولى في حياة الإسلام

والمسلمين ... فكانت أول من استجاب لدعوة الجديدة ... واقترنت استجابتها بالدعم الذي لا يعرف الحدود للنبي وللدين ولجماعة المسلمين المستضعفين، على اختلاف الميادين وتنوع المجالات التي اتخذها هذا الدعم الذي نهضت به خديجة في حياة المسلمين ... ويكفي أن نعلم أن موتها كان حدثا جللا، هز قدرات المسلمين على الصمود في محنتهم هزا عنيفا، حتى لقد سمي الرسول - عليه الصلاة والسلام - العام الذي ماتت فيه «عام الحزن»!؟

تلك كانت الصورة الأولى، التي افتتح بها الإسلام أولى صفحات «كتاب المرأة المسلمة»، لتتوالى بعد ذلك الصور والصفحات ... تلك التي تجلي حقيقة موقف الإسلام الحق من النساء، نصف المجتمع، وشقائق الرجال.

٣ - **إننا نعلم أن بلادا إسلامية** كثيرة لا تزال المرأة فيها محرومة من حقوق سياسية كثيرة، تتراوح ما بين الحرمان من التصويت في الانتخابات العامة، وما بين الترشيح للمجالس النيابية وتمثيل الأمة في هذه المجالس التشريعية. وأغلب الذين يركون هذا الحرمان ويدافعون عنه يتمسحون بالإسلام، فيزعمون أنه يحول بين المرأة وبين «الولاية»، أي السلطة والسلطان في شئون الدولة العامة، ومنها مجالس التشريع!.

وحتى البلاد الإسلامية التي منحت المرأة حق الانتخاب، أو الانتخاب والترشيح وتمثيل الأمة في المجالس التشريعية، فإن حكوماتها التي أقدمت على هذا «التطور» قد حدثت فيه جدو المجتمعات الأوربية، لأنها حكومات أغلبها «علماني»، على حين ظل الكثيرون من الرافعين لأعلام الإسلام ورايته في هذه البلاد يعارضون هذا «التطور»، زاعمين تناقضه مع موقف

الإسلام من المرأة ، وهو الموقف الذي يصرون على تحريمه ، ولاية ، المرأة في شئون الدولة وسياسة الأمة !...

فهل حقا يقف الإسلام ضد ، ولاية ، المرأة ، وسلطتها وسلطانها في عالم السياسة والتشريع ؟ وهل إذا قلنا إن الأمة هي مصدر السلطات نحفظ الإسلام على هذا المبدأ فقال : إن الأمة هنا هي ، الرجال ، ولا يدخل فيها ، النساء ، ؟!

لندع جانبا - ونحن نبحث عن رأي الإسلام الحق في هذه القضية الهامة - ثمرات ، فكر ، المسلمين في هذا الميدان ، فهي ثمرات مختلف ألوانها باختلاف مواقع هؤلاء المفكرين وحظهم من الاستنارة والعقلانية في فهم النصوص والمأثورات والتجارب الأولى التي ساست المجتمعات بنهج الإسلام . لندع جانبا ثمرات هذا ، الفكر ، ، ولننظر مباشرة فيما صنع الرسول ﷺ عندما شرع هو وصحابته - عليهم رضوان الله - في تأسيس الدولة ، دولة المدينة ، وفي دول الغرب المسلمين ... لننظر في هذه التجربة السياسية ، ولنبحث عن مكان المرأة فيها ؛ لنرى هل كان لها مكان في تأسيس ، الدولة ، ؟ بل ولنبحث أيضا لنرى هل كان لها مكان في تأسيس ، الدين ، ؟!

نحن نقرأ في الفكر السياسي الأوربي عما يسمى بـ ، العقد الاجتماعي ، ، وهو عقد ، نظري - مفترض ، يرتضيه المحكومون والحاكمون لتأسيس الدولة ، التي تنظم علاقات الناس بعضهم مع بعض وعلاقات المحكومين بالحاكمين .. نقرأ عن هذا ، العقد ، النظري - المفترض ، ، لكننا نعلم أن تأسيس دولة الإسلام العربية الأولى ، تلك التي قامت بالمدينة المنورة ، عقب الهجرة ، قد قام على ، عقد حقيقي ، ، ولم يكن فقط عقدا نظريا .

ففي موسم حج السنة التي سبقت الهجرة النبوية من مكة إلى المدينة عقد الرسول ﷺ مع ممثلي قبيلة الأوس وقبيلة الخزرج عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى، ذلك الذي اشتهر في التاريخ السياسي الإسلامي بـ «بيعة العقبة»، وكان عدد المتعاقدين - الذين بايعوا الرسول تلك البيعة - خمسة وسبعين مثلوا ما يمكن أن نسميه «الجمعية التأسيسية» التي قررت إقامة سلطة النبي ودولة الإسلام بالمدينة عندما يصلها الرسول مهاجرا. لقد كانوا يمثلون من أسلم في الأوس والخزرج، وبعد أن بايعوا الرسول، وتعاقدوا على تأسيس الدولة، انتخبوا واختاروا منهم اثني عشر نقيبا ليكونوا قيادة المجتمع المسلم بالمدينة في ذلك الحين.

وما يعنينا هنا من هذه الحقيقة التاريخية الإسلامية أن هذه «الجمعية التأسيسية» قد ضمت امرأتين، اشتركتا في البيعة وأسهمتا في هذا الحدث السياسي التاريخي، وبايعتا رسول الله ﷺ كما بايعه الرجال سواء بسواء، ولم يحدث أن اكتفى النبي ببيعة الرجال عن بيعة النساء، ولا أن أخر الرجال النساء. فالأمة (الجماعة) - التي ملكت سلطان تأسيس الدولة، وسلطات التعاقد مع الرسول على إقامتها، هذه «الأمة» مصدر هذه السلطة قد ضمت النساء والرجال على قدم المساواة. لقد كانوا ثلاثة وسبعين رجلا وامرأتين: أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ - ٦٣٤ م) وأم منيع أسماء بنت عمرو بن عدي الأنصارية.

وبعد أن تأسست «الدولة» وقامت تتأصل أعداءها استمرت المرأة المسلمة جزءا أصيلا وفعالا في «الجماعة» والأمة السياسية - بل والجيش المقاتل -

التي حمت الدولة ، ودعمت أركانها ، ومنعت حدودها إلى ما هو أبعد من حدود المدينة المنورة .. وعلى سبيل المثال ففي عام الحديبية (٦ هـ ٦٢٨م) عندما حتى المسلمون عذر قريش لرسول المسلمين إليهم عثمان بن عفان ، بايع المسلمون الرسول تحت الشجرة على « الحرب والقتال » . وفي هذه البيعة شاركت المرأة المسلمة مشاركة الرجال . وكانت أم عمارة نسيبة بنت كعب ضمن النساء اللاتي بايعن رسول الله على « الحرب والقتال » ! . ولقد تمت هذه البيعة تحت « شجرة » ، وسماها الله سبحانه في قرآنه الكريم « بيعة الرضوان » ، لأنه قد من على حضورها برضوانه ﴿ لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا ﴾ (١) . ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (٢) .

وكما كانت المرأة المسلمة جزءا أصيلا في « الأمة - الجماعة » التي أسست الدولة ، ونصرتها .. كذلك كانت جزءا أصيلا في « أمة الدين وجماعته » . فعندما كانت تحرر الإسلام لم يكن يكفي منها شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ، بل كانت تبايع كالرجال - سابع لرسول ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ عَلَىٰ أَنْ لَا يُشْرِكْنَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَا يَسْرِقْنَ وَلَا

---

(١) الفتح ١٨ (٢) الفتح ١٠

يَزْنِينَ وَلَا يَقْتُلْنَ أَوْلَادَهُنَّ وَلَا يَأْتِينَ بِبُهْتَانٍ يَفْتَرِينَهُ بَيْنَ أَيْدِيهِنَّ وَأَرْجُلِهِنَّ وَلَا يَعْصِينَكَ فِي مَعْرُوفٍ فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ » (١)

وأكثر من هذا ، فلقد كانت حدود هذه البيعة واضحة وبنودها مفتوحة لا يخشى إلا قدرت النساء وما يطيقن من أعمال ومهام ؟!.. ففي الحديث تقول الصحابية المسماة بنت رفيقة ، : جئت النبي ﷺ في نسوة نبايعه ، فقال لنا : فيما استطعتن وطقتن ، (٢) ! فما هي المرأة المسلمة ، وتلك واحدة من الصور التي تحدد مكانها في نظر الإسلام ؟!..

٤ـ كتب القتل والقتال علينا وعلى الغانيات جر الذيول ،

نعم ـ لقد عبر الشاعر بهذا البيت عن ، تقسيم العمل ، بين الرجل والمرأة ذلك التقسيم الذي ساد حياة وعالم الإسلامي ووطنه العربي بعده قرون

تكمن نظم وقيم وتوجيهات وحضارتنا في الحكم على كل عصور هذا الحكم العربي ذلك أن الفرد الرجل مدافع عن الأرض ، وتكون المرأة في عباءته ، تسعى بجهدها على تجميل ، وتستخدم سلاحها الفعال الذي تخضع به القلوب ، وتريه بالثياب ذات الألوان الخلابة ، من صورة المرأة تلك لم تتغير إلا في عصور الجاهلية والانحطاط ، عندما تحولت المرأة ، وهي نصف المجتمع ، إلى سلعة تزين متاجع الرجال نصف المجتمع الآخر فعانت من حياة الضنك المترفة ، وخاصة في المدن ـ صورة المرأة المعممة ، ومن باب ولي المشركة في الفعل دفاعا عن الرأي والعبد والوطن .

وكم نظلم ونجني ، حكمنا بعموم هذه الصورة في كل قرونه ، فنظلم

(١) الممتحنة : ١٢ (٢) رواه : ابن ماجة ،

إسلامنا إذا اعتبرناه مسئولا عن قيام هذه الصورة في حقبة من حقب تاريخ المسلمين .. ذلك أن « الإسلام المجاهد » والإسلام الحق هو الإسلام المجاهد قد حول كلا من الرجل والمرأة عندما ظهر - في شبه الجزيرة العربية إلى جيش من المجاهدين

صحيح أن القتال في عصر البعثة النبوية - كان مهمة الرجال في الأساس - وهذا أمر طبيعي مع ما يتميز به الرجال عن النساء في البأس والخشونة والجلد وقدرات القتال - لكن ذلك العصر قد شهد اشتراكا ملحوظا للمرأة المسلمة في العديد من المعارك والغزوات التي قاد فيها النبي ﷺ المسلمين في صراعهم المسلح ضد المشركين واليهود ، وبعد ذلك في عصر الخلافة الراشدة - ضد الفرس والبيزنطيين ، وضد الردة التي حدثت بعد وفاة الرسول عليه الصلاة والسلام -

ففي كتب السنة النبوية الشريفة يروي أبو داود في (السنن) أن غزوة خيبر - التي حارب فيها المسلمون اليهود - قد خرجت فيها جماعة من نساء الأنصار فشاركن في أعمال الحرب ، وكان خروجهن مجتمعات ، وبمبادرة منهن أي أنهن لم يخرجن في صحبة الأزواج أو الأولاد ومع ذلك لقد أقر الرسول ﷺ - بعد حوار دار بينه وبينهن - خروجهن هذا وإسهامهن في الحرب ، وفرض لهن أسهما في الغنائم مثل الرجال "!

يروي أبو داود ذلك ، فيقول : حدثني حشرج بن زياد ، عن جدته أم أبيه ، أنها خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة خيبر وسادسة ست نسوة ، فبلغ رسول الله ﷺ ، فبعث إلينا ، فجئنا ، فرأينا فيه الغضب ، فقال : « مع من خرجتن ؟ وبإذن من خرجتن ؟ » فقلنا : يا رسول الله ، خرجنا نغزل الشعر ، ونعين به في سبيل الله ، ومعنا دواء للجرحى ، ونناول السهام ، ونسقي السويق .

(شرب الحنطة والشعير) . فقال : « قمن » حتى إذا فتح الله عليه خيبر أسهم لنا كما أسهم للرجال » !..

فنحن أمام حديث نعلم منه وجود « جمعية » من النساء خرجن يجاهدن مع الجيش المقاتل في خيبر ، وندعمن الجهد القتالي بغزل شعر الإبل ، وتقديمه في سبيل الله ، وإعداد الدواء وتقديمه للجرحى ، وسقاية المحاربين ، والإسهام في العمل القتالي بإعداد السهام ومناولتها للرامين بها في ساحة القتال !.

وفي ذات (السنن) يروى أبو داود أيضا - عن أنس بن مالك قوله : « كان رسول الله ﷺ يغزو بأم سليم - (أم أنس) ونسوة من الأنصار يسقين الماء ويداوين الجرحى » !

وبعد عصر النبوة وعلى امتداد الحقبة التي سبقت سيادة قيم الإقطاع وتحول المرأة إلى دمية تتزين بها بيوت « الحريم » ، تناثرت في كتب التاريخ نماذج للنساء المقاتلات دفاعا عن الدين والرأي والمذهب .

ففي « يوم اليمامة » ، الذي دارت رحى الحرب فيه بين المسلمين وبين المرتدين بقيادة مسيلمة الكذاب على عهد خلافة أبي بكر الصديق - في هذا اليوم قدمت الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ - ٦٣٤ م) ابنها حبيب بن زيد بن عاصم شهيدا ، مثّر به مسيلمة ، « قطع يديه ورجليه » ولم تكتف نسيبة بهذه التضحية ، ولم ترهب مصير ابنها الشهيد فخاضت هي الأخرى غمار القتال مع الرجال ، ففقدت يدها - قطعها مسيلمة - وأصابها يومئذ أحد عشر جرحا ! وفي المدينة وبعد عودتها إلى منزلها ، كان يزورها ويعودها في أيام علاجها ونقاهتها خليفة المسلمين أبو بكر الصديق !...

وفي عهد بني أمية ، وخلال صراع الخوارج ضد عبد الملك بن مروان (٢٦ - ٨٦ هـ ٦٤٦ - ٧٠٥ م) وعامله على العراق الحجاج بن يوسف الثقفي (٤٠ - ٩٥ هـ ٦٦٠ - ٧١٤ م) اشتهرت بالفروسية والشجاعة واحدة من نساء الخوارج هي غزالة (٧٧ هـ ٦٩٦ م) فقادت حرب الخوارج بالعراق شهرا كاملا .

أقامت غزالة سوق الضراب لأهل العراقين شهرا فمسطا !

ولقد بلغ بأسها في القتال إلى الحد الذي جعل الحجاج يفر من وجهها عندما اقتحمت بجيشها الكوفة ، وغيره بذلك الشعراء .

أسد عني وفي الحروب نعامة رداء تحفل من صفير الصافر
هلا برزت إلى غزالة في الوغى ؟ بل كان قلبك في جناحي طائر !

حتى لقد قالوا : إنها قد بلغت في الشجاعة وحسن السياسة إلى الحد الذي جعل الخوارج يختارونها عليهم أميرة للمؤمنين !

وهكذا فلم تكن المرأة العربية دائما هي « العانية التي تحرر الديون » ؟ .

٥ - كثيرون هم الذين يظنون أن « الحركة النسائية » التي سعى المرأة من أجل الحصول على حقوق لها ، تراها قد حرمت منها بسبب ظلم الرجال لها هي « بدعة » جاءت إلينا من الحضارة الغربية ، ولا أصل لها ولا شبيه في تاريخ العرب والإسلام !

ومن هؤلاء من يعتقد ذلك ، لأنه ينكر أن تكون للمرأة حقوق ، فهو يشجب

« حركتها » ؛ لأنه لا يرى لها ما يبررها .. فهي عنده « بدعة » و « ضلالة » جاءتنا ضمن « بدع الغرب وضلالاته » !

وآخرون من هؤلاء الطالبين يتصورون أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحررها من القيود التي رسفت في أغلالها زمن الجاهلية ، ومن ثم فلم يعرف عصر صدر الإسلام للمرأة « حقوقا » ناقصة تستدعي « حركة نسائية » تسعى للحصول عليها !...

لكن نظرات في آيات القرآن الكريم ، وفي أسباب نزول هذه الآيات ونظرات في الحديث النبوي الشريف ، وفي السيرة النبوية التي تحكي علاقة المرأة المسلمة بالرجل المسلم في المجتمع الإسلامي الأول ، ودولة المسلمين الأولى في المدينة المنورة ... إن نظرات في هذه المصادر النبوية والتاريخية تضع يدنا على ما ينقض ظن هؤلاء الطالبين « بالحركة النسائية » ظن السوء ؟!

صحيح أن الإسلام قد جاء فأنصف المرأة وحقق على جبهة تحريرها من قيود الجاهلية ما يساوي « الثورة » ، في هذا الميدان ، وقرر لها من الحقوق ما لم تحصل عليه بعد نساء في بلاد تحسبها بلاد التحضر والنور ! لكن الكافة يعلمون أن القرآن الكريم لم ينزل دفعة واحدة ، وإنما نزل مفرقا « منجما » وكانت آياته الكريمة تأتي لتجيب على علامات الاستفهام وعلى التساؤلات التي يطرحها المجتمع الإسلامي الأول ، ولتحسم في القضايا والمشكلات التي تثار ، فكان أن قامت العلاقة الجدلية والعروة الوثقى بين « النص » وبين « الواقع » ، وكان ذلك - أيضا - هو حال « الحقوق » التي قررها « النص » للمرأة المسلمة ، فلقد جاءت استجابة « لحركة نسائية » إسلامية تبعث من

إحساس المرأة المسلمة بدنية متميزة في المجتمع الإسلامي ، ومن شعورها بفوارق - لم ترض عنها - بينها وبين الرجال ، بل ومن اعتقادها بظلم الرجال لها في بعض الأمور ، الأمر الذي حركها ، لإزالة هذا الظلم ، والمطالبة بتلك الحقوق ، فجاء النص ، مستجيبا لمطالبها العادلة أو موضحا للعدل الحاكم علاقتها بالرجال . فكانت ترضى حينا ، وتغضب حينا آخر ، والحرية التي سنها الإسلام للمجتمع ، والحلم الذي تحلى به الرسول - عليه الصلاة والسلام - يكفل افساح الطريق أمام هذه الحركة النسائية ، وإضاءة معالمه بنور الإسلام!

ولقد عرفت بالأخ الدولة الإسلامية الأولى - دولة المدينة - على عهد الرسول عليه الصلاة والسلام تلك الصحابية الرائدة التي شاركت في بيعة العقبة ، فأسهمت - مع الرجال ومثلهم - في تأسيس الدولة ، وهي أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ - ٦٣٤ م) ، وعرفت تفاسير القرآن الكريم ، وعلم أسباب نزول آياته ، وكذلك كتب السنة النبوية الشريفة تلك القصة التي تضع يدها على حركة ، من حركات نساء ذلك العصر في سبيل حقوق رأين أن الرجال قد حرموهن منها ؟!

فقد رواه الترمذي في (سننه) - كتاب تفسير القرآن - حديث ١ - ٣٢ - عن هذه الصحابية الجليلة ، أنها أتت النبي ﷺ فقالت : (يا سلوت يتم عن احتجاج من يشعر بالغبن ويطلب حقه) ، فقالت : ما أرى كل شيء إلا للرجال ، وما أرى النساء يذكرن بشيء ؟! ، ولم تحدث أن غضب الرسول من نسيبة بنت كعب ، ولا أنه نهرها ، ولكن الذي حدث هو أن جبريل - عليه السلام - قد نزل بوحي الله ، قرآنا كريما يستجيب لمطلب النساء المسلمات ويقر مساواتهن بالرجال ، فلقد كان سعي هذه الصحابية ، وحركتها ،

وسبب هذا هو السبب في نزول قول الله - سبحانه - ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّائِمِينَ وَالصَّائِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ (١)

فذكرت النساء مع الرجال بسبب من الله سبحانه لسبب لنساء المسلمات - على لسان الصحابية نسيبة بنت كعب الأنصارية - وكان ذلك حمدا ومباركة إلهية بمشاركة الحركيين في سبيل الدعوة مع الرجال .

وقصة جرى الحركية نسيبة أجرى رسول صحابيها مذكورة عنهن بجانب بسمهن في رسول ﷺ بكتبة مما حسنة طلعت ، وعنه للإنصاف والمساواة بين الرجال والنساء المذكورة في الصحابة ، سمعت بنت يزيد بن السكن الأنصارية ، (٣٠ هـ ٦٥٠ م) (وكانت جرى بن خطيب النساء في زمنها تعصر ١٩ ، ووحدة من المعدلات في معارك الإسلام ، قتل يوم (اليرموك) تسعة من الروم بعمود خيمتها ١٩ ، ووحدة من رواة الحديث عن النبي ﷺ بلغت أحاديثها في مسند الإمام أحمد بن حنبل خمسة وخمسين صفحات ٢ ، وهي ابنة عم الصحابي الجليل معاذ بن جبل) ، ففي الجزء الخاص بالنساء من كتاب (أسد الغابة في معرفة الصحابة) لعز الدين الأثير في ترجمة أسماء هذه أنها أتت النبي ﷺ فقالت : يا رسول الله

---

(١) الأحزاب : ٣٥

ورائي من جماعة نساء المسلمين ، يقلن بقولي ، وعلى مثل رأيي ؟! إن الله بعثك إلى الرجال والنساء ، فآمنا بك واتبعناك . ونحن معشر النساء مقصورات مخدرات قواعد بيوت ، وموضع شهوات الرجال ، وحاملات أولادكم ، وإن الرجال فضلوا بالجماعات وشهود الجنائز ، وإذا خرجوا للجهاد حفظنا لهم أموالهم ، وربينا أولادهم ، أفنشاركهم في الأجر يا رسول الله ؟ . فالتفت رسول الله بوجهه إلى أصحابه وقال لهم : أسمعتم مقالة امرأة أحسن سؤالا عن دينها من هذه ؟ فقالوا : لا ، يا رسول الله . فقال ﷺ : انصرفي يا أسماء ، واعلمي من وراءك من النساء أن حسن تبعل إحداكن لزوجها ، وطلبها لمرضاته ، واتباعها لموافقته تعدل كل ما ذكرت ! . فانصرفت أسماء وهي تهلل وتكبر استبشارا بما قال لها رسول الله ... ؟!..

فنحن هنا أمام حركة نسائية - منظمة ، ليست بنت القرن الميلادي الثامن عشر ، كما هو تاريخ نشأتها في الغرب الأوربي ، وإنما بنت القرن الهجري الأول ، وسنوية الأولى على وجه التحديد !.

٦ - في القرن الثامن عشر بدأ ، تفكير ، المرأة الغربية في حقوقها - وحول منتصف القرن التاسع عشر بدأت ، حركتها ، في سبيل هذه الحقوق وكانت حقوقها - في ، العمل ، و ، التعليم ، وفي ، الملكية ، و ، الأجر المتساوي ، عن العمل المتساوي - بعضا من الحقوق التي تحركت لنيلها في هذا التاريخ القريب ، أي منذ أقل من قرن ونصف !

والأمر الذي لا شك فيه أن طلائع ، الحركة النسائية ، بوطننا العربي يعرفن جيدا ، أو إلى حد لا بأس به - تاريخ الحركة النسائية في الغرب ، وأسماء شهيرات نسائها ، وتواريخ مؤتمراتها ، والرفض أو الاستجابة التي قوبلت بها

جهود هذه الحركة من قبل الحكومات والمجتمعات التي سيطر عليها الرجال !...

ولا بأس بهذه المعرفة ؛ فالعلم - كل العلم - نور !؟.

لكن الأمر الذي نأسف له هو جهل رائدات الحركة النسائية في بلادنا لتراثهن على درب السعي لإبراز أدبية المرأة العربية المسلمة ، وخصوصية بعض مطالبها وحقوقها ، والرائدات اللاتي رسمن طريق المطالبة بإنصاف المرأة وتحريرها ومساواتها بالرجل في تاريخنا الحضاري الطويل ، ومنذ ظهور الإسلام على وجه الخصوص ! ولا فمن من السيدات الرائدات لحركتنا النسائية تعرف الكثير عن :

* الصحابية الجليلة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ - ٦٣٤ م) التي شاركت في بيعة العقبة ، فكانت واحدة من أعضاء « الجمعية التأسيسية » التي عقدت عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية الأولى ... والتي خاضت حروب الإسلام في معارك وأيام « أحد » و « الحديبية » و « خيبر » و « عمرة القضاء » و « حنين » و « اليمامة » ... فأبلت بلاء حسنا ، حتى لقد قضيها الرسول - كمقاتلة - عن كثير من أبطال رجال الإسلام المقاتلين ... ويوم أن ماتت نسيبة كان جسدها يحمل آثار أربعة وعشرين جرحا ، مع أن لها قد قطعت في هذه الحروب التي تأسست بها الدولة وانتصر فيها الدين !؟

* والصحابية الجليلة أسماء بنت يزيد الأنصارية (٣٠ هـ - ٦٥٠ م) التي شاركت في قتال يوم اليرموك ... وتزعمت النساء المسلمين حركة مثلها في مجلس الرسول بمسجد المدينة ؛ مطالبة أن تتساوى النساء بالرجال فامتدحها رسول الله ﷺ وبشرها بالمساواة !؟ ..

ومَنْ مِنْ رائدات حركتنا النسائية يعلمن أن عصر النبوة قد شهد لنساء المسلمين ، حركة ، سعت إلى نيل المرأة المسلمة الحقوق التي تحررها من قيود الجاهلية وأغلالها ، حتى جاء تشريع الإسلام فاستجاب لهذه الحركة وأعطاها ما أعطى من حقوق ؟؟...

فالبخاري يروي في (الصحيح) عن أبي سعيد الخدري كيف تجمعت النساء ، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ فخاطبنه قائلات : يا رسول الله ، غلبنا عليك الرجال ، فاجعل لنا يوما من نفسك ، فوعدهن (الرسول) يوما لقيهن فيه ، فوعظهن وأمرهن ؟!..

فهنا سعي جماعي ، وحركة منظمة تبرعن بها حقهن في العلم والتعليم

والإمام أحمد بن حنبل يروي في (المسند) عن أبي هريرة حديثا يعلم منه كيف كانت النساء الصحابيات يسعين لدنيه متميزة ، ويسعين للمساواة بالرجال ، ويدخلن مع الرجال في مجادلات ومخاصمات حول الحقوق والواجبات !...

يروي الإمام أحمد هذا الحديث : اختصم الرجال والنساء ، أيهم في الجنة أكثر ؟! ، ثم ذهبن إلى رسول الله ﷺ مستفسرات ، فكانت إجابته ، لكنه والمرضية للطرفين ، بل والتي تميز النساء على الرجال ! فلقد قال لهن الرسول : أول من يدخل الجنة مثل القمر ليلة البدر ، ثم الذين يلونهم على أضوأ كوكب دري ، لكل رجل زوجتان اثنتان ، يرى مخ ساقهما من وراء اللحم ، وما في الجنة أعزب ، ؟! فإذا كان لكل رجل في الجنة زوجتان ، وإذا لم يكن فيها أعزب ، فأيهم في الجنة أكثر ؟ الرجال ؟ أم النساء ؟؟ ... بعد

أرضى رسول الله ﷺ الصحابيات الجليلات ! ثم هو لم يحدد أكُلَّ هؤلاء الزوجات من نساء الدنيا ؟ أم يدخل فيهن الحور العين ؟!..

وفي الأمور المشكلة التي كانت تتصاعد إلى حد الشجار بين الأزواج والزوجات ، عرف المجتمع النبوي ، الحركة النسائية ، المدافعة عن المرأة ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال . ومن الحديث الشريف الذي يرويه كل من الدارمي وأبو داود نعلم أن رسول الله ﷺ قد نهى الرجال عن ضرب النساء ، فقال لهم : « لا تضربوا إماء الله » .. لكن بعضاً من النسوة زادت جرأتهن على أزواجهن وسلكن سبيل النشوز والشذوذ والاعوجاج . فذهب عمر بن الخطاب إلى الرسول رافعاً شكوى الرجال من هؤلاء النسوة اللاتي « دثرن » - (اجترأن ونشزن) - على أزواجهن ، فرخص الرسول في تأديبهن . فتجمعت سبعون امرأة - فيما يشبه المظاهرة - طافت بيوت نساء النبي ﷺ تستنفرهن إليهن ضد سلطة التأديب الممنوحة للرجال !.. لكن لأن هؤلاء النسوة كن قد تعدين حدود العدل فقد أتى الرسول الاستجابة إلى مطلبهن ، وأخبر عن مظاهرتهن هذه فقال : « قد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة ، كل امرأة تشتكي زوجها ، فلا تجدون أولئك خياركم .. » !

فمنذ ذلك التاريخ المبكر في حياة الإسلام - الإسلام الدين والإسلام الدولة - شهد المجتمع الإسلامي إحساس المرأة بذاتيتها ، وبخصوصيتها ، فسعت - بالفكر والتنظيم وبالحركة - إلى نيل حقوقها ، وإلى المساواة بالرجال . فمتى تعرف حركتنا النسائية أن لها تراثاً في نضال المرأة العربية والمسلمة يرفعها عن التتلمذ والتبعية للمرأة الغربية ، التي لم تسلك هذا السبيل إلا في عصرنا الحديث ؟!..

٧ - لو حسنت المرأة العربية والمسلمة صنعا لاتخذت من سيرة الصحابية الجليلة أم عمارة نسيبة بنت كعب الأنصارية (١٣ هـ - ٦٣٤ م) نبراسا، ولأبرزت المعاني النبيلة في حياتها لتكون سلاحا في معركة تحرير المرأة، لشهرة ضد أهل الجمود الذين يحلمون بإعادة المرأة إلى عصر الحريم - باسم الإسلام -؟!

كانت نسيبة واحدة من نساء الخزرج السابقات إلى الإسلام، أسلمت قبل الهجرة، واشتركت في بيعة العقبة، فكان لها شرف المشاركة مع الرجال في إبرام عقد تأسيس الدولة العربية الإسلامية بين الأنصار وبين الرسول - عليه الصلاة والسلام -.

وبعد الهجرة كانت تسعى - في مقدمة نساء الأنصار - من أجل مساواة النساء بالرجال.. ولم يكن سعيها هذا كلاما يقال، وإنما كان ممارسة نضالية تثبت جدارة المرأة المسلمة المجاهدة بالانتساب إلى هذا الدين المجاهد الجديد! ففي كثير من الغزوات شاركت نسيبة في القتال، وفي البيعة على الحرب والقتال.. صنعت ذلك يوم أحد، ويوم خيبر، وفي عمرة القضاء، ويوم حنين، وفي يوم اليمامة، عندما فقدت يدها وازدان جسمها بأحد عشر جرحا!.

لكن يوم أحد كان القمة التي تفوقت فيها وبها نسيبة على كثير من أبطال الرجال في القتال؟!.. في أول النهار شاركت نسيبة فيما عادت المشاركة فيه كثيرات من نساء الأنصار في أيام الحرب والقتال.. فأخذت تسقي المقاتلين، وتداوي الجرحى، وتعد السهام وتناولها للمحاربين.. وكان تعداد جيش المسلمين - عندما خرج من المدينة متجها إلى أحد - يبلغ الألف مقاتل،

بقي منهم ما يزيد قليلا عن السبعمائة ، بعد أن انسحب المنافقون بقيادة عبد الله بن أبي بن سلول !..

ودارت رحى الحرب .. ولاحت بشائر النصر للمسلمين على المشركين فما كان من الرماة المرابطين على الجبل إلا أن اندفعوا إلى الغنائم ، ظانين أنهم قد امتلكوا النصر النهائي ، فانفتحت إلى صفوف المسلمين ثغرة اندفعت منها خيالة المشركين وفرسانهم ، الأمر الذي أربك صفوف المسلمين ، فجعلوا يضربون بعضهم البعض ثم أخذوا يفرون منهزمين !

وما كان لنبي الله أن يفر مع الفارين ، صمد - عليه الصلاة والسلام - في وضع قتالي يائس ؟! وظن المشركون أن الفرصة الذهبية قد أصبحت ملك أيمانهم ، فعزموا على قتل الرسول ، واندفع فارسهم ابن قميئة ناحية الرسول ، وهو يصيح : دلوني على محمد ، فلا نجوت إن نجا ؟!

ولقد أبصرت نسيبة جميع ذلك .. فربطت ثوبها على وسطها ، واندفعت مع القلة القليلة التي صمدت تدافع عن رسول الله وتحميه من تكالب الفرسان المشركين .. كان الصامدون أقل من عشرة ، فيهم نسيبة بنت كعب وزوجها وولداها !..

وعندما أقبل ابن قميئة يريد قتل الرسول - الذي كان قد جرح عدة جراحات - تصدت له نسيبة ، فضربها بسيفه فأحدث في كتفها جرحا غائرا ، فضربته عدة ضربات ، لكنه كان متحصنا بدرعين ! ، ولم يكن معها ترس تحمي به جسدها من سيوف الفرسان ، فنادى الرسول على واحد من المنهزمين الفارين

أن يترك ترسه لمن يقاتل ! فألقاه ، فتترست به نسيبة ، فأعانها على الصمود للفرسان المهاجمين لرسول الله - عليه الصلاة والسلام -.

وأبصرت نسيبة جراح ابنها عبد الله تنزف بشدة ، فاندفعت إليه فربطت جرحه بواحدة من العصائب التي كانت قد أعدتها لمثل هذه الحالات ، ثم نادت على ابنها قائلة : انهض بني فصارت القوم ! فنظر إليها النبي معجبا ومتعجبا ، وقال : ومن يطيق ما تطيقين يا أم عمارة ؟!

وعندما أبصر الرسول الدم ينزف بشدة من جرح نسيبة ، نادى على ابنها عبد الله قائلا : أمك ، أمك ، اعصب جرحها ، بارك الله عليكم من أهل بيت ! فقالت للرسول : يا رسول الله ، ادع الله أن يرافقك في الجنة ! فقال : اللهم اجعلهم رفقائي في الجنة ! فقالت : ما أبالي - بعد ذلك - ما أصابني في الدنيا ؟!..

لقد استطاعت هذه القلة المؤمنة الصامدة المقاتلة - استطاعوا - وهم دون العشرة - أن يحموا الرسول من هجمات فرسان المشركين ، ومنعوا الشرك من أن يحرز النصر الذي أراد !...

وعندما انصرف فرسان الشرك عائدين إلى مكة ، أراد الرسول أن يبيت ليلته خارج المدينة ، في مكان يسمى « حمراء الأسد » ليظهر للمشركين أن ما أصاب المسلمين لم يفقدهم الروح القتالي ، وأرادت نسيبة بنت كعب الأنصارية أن تذهب إلى « حمراء الأسد » مع جيش المسلمين ، فشدت ثيابها على جراحها ، لكنها لم تستطع من كثرة الدم الذي ينزف من جراحها الثلاثة عشر ؟!..

وعندما عاد الرسول ﷺ إلى المدينة في اليوم التالي ، وقبل أن يدخل منزله

أرسل الصحابي عبد الله بن كعب المازني ليسأل عن نسيبة ، فوجدها حية تداوي جراحها وتضمدها .. فسر الرسول سروراً عظيماً بسلامتها ...

وظلت نسيبة تداوي جرح كتفها سنة كاملة .. وهو الجرح الذي تلقت فيه سيف بن قميئة ، الذي كان قاصداً إلى قتل الرسول ؟ .

وظل الرسول ﷺ يفخر بهذه الصحابية الجليلة المقاتلة .. فيتحدث عن بطولتها يوم أحد فيقول : « مقام نسيبة بنت كعب يوم أحد خير من مقام فلان وفلان ، من الرجال ؟ » ما التفتت يمينا ولا شمالا إلا وأنا أراها تقاتل دوني » .

لقد كانوا أقل من عشرة ، حموا الإسلام يوم أحد ! . وكانت نسيبة بنت كعب - مع زوجها وولديها - نصف هذه الجماعة التي حمت الإسلام ! . وكان مقامها - كما قال الرسول - خير من مقام كثير من الرجال المقاتلين ! .

فهل عرفت ذلك رائدات حركتنا النسائية ؟!

* * *

النساء: شقائق الرجال ...
ونصف المجتمع

في الحديث عن حقوق المرأة وتحريرها دعوات كثيرة تدعو إلى ضرورة إعادة النظر في التجربة التي دخلتها ثلاثاً في هذا المضمار.

فليس من شك في أن المرأة قد ذهبت على هذا الدرب إلى بعد مما طمح إليه الرواد الذين ارتادوا الدعوة إلى تحريرها منذ نحو قرن من الزمان.. فالحجاب الشرعي، الذي دعا إليه قاسم أمين في كتابه (تحرير المرأة) والذي يحررها من ملازمة المنزل، ويحكم ربها بإطار الإسلام، فلا تكشف إلا الوجه والكفين، هذا الحجاب قد تجاوزته المرأة المسلمة عندما ذهبت في تقليد المرأة الغربية إلى الحد الذي لم تميز فيه بين «التحرية» وبين «التحلل» من الالتزام بالمواريث والعادات والتقاليد التي لا خلاف على نفعها وعائدها الإيجابي في بناء المجتمع وتأسيسه على الطهر والعفاف!

وعمل المرأة الذي دعا إليه رواد تحريرها، ليصون عفتها، وليسهم به في تنمية المجتمع مع الرجل، وليملأ به جنباتها كي لا تقتل الفراغ أدميتها.. هذا العمل قد جار في أحيان كثيرة على تماسك الأسرة، وتربية الأجيال الحديثة، وتحول في كثير من الأحيان إلى ترجمة فراغ خارج المنزل، في دواوين ومكاتب لا عمل فيها، الأمر الذي أفقد المنزل رتابته والأسرة راعيتها، دونما عائد في العمل الاجتماعي، مردود في تنمية المجتمعات اقتصاديا!..

ولقد بارت هذه النسبات ردود فعل حادة معادية لدعوة تحرير المرأة من

الأساس. فظهرت دعوات المبالغة والمغالاة في الحجاب، وبرزت المطالبة بإعادة المرأة إلى المنزل لرعاية شئونه والتفرغ لتربية الأولاد. وهكذا جاء رد الفعل على نفس المستوى من القوة و«التجاوز» للحدود! فذهبت المرأة إلى أبعد من حدود «الحرية» و«التحرر»، إلى حيث «التحلل» من الالتزام بالشرائع والأعراف والمواريث النافعة والبناءة، يثير اليوم دعوات إلى إلغاء المسيرة برمتها والإنجاز من الأساس.

وإذا كان الإفراط مذموماً فإن التفريط - هو الآخر - مذموم. وأمام تجاوزات شرائح من قطاع المرأة العربية والمسلمة، غير مستساغ الذهاب في ردود الفعل إلى حيث تلغى مسيرة المرأة على درب تحررها من قيود العصور الوسطى برمتها. وغير مستساغ أكثر وأكثر أن تكون الدعوة إلى هذا التراجع قائمة باسم الإسلام. وإنما المستساغ والمطلوب هو الاحتكام إلى الإسلام في هذه القضية، نطرح السؤال: ماذا يعني الإسلام بالنسبة لتحرر المرأة وتحريرها ؟؟..

إن الإسلام الذي جاء فحرر الإنسان عموماً - رجلاً كان أو امرأة - قد أولى تحرير المرأة من قيودها القديمة والتقليدية عناية خاصة. فلم تقف عندما تقرر لها مع الرجل - كإنسان - ذلك لأن قيودها ومواريثها الخاصة قد دعته إلى إبراز ما قرر لها من حقوق وحريات، فلم تعد خلافاً لما كانت عليه قبل الإسلام، ولما عاد فقرر عليها مفكرو عهود الحريم والعصور الوسطى - لم تعد مجرد متاع للرجل وأداة لهوه واستمتاعه. وإنما ارتقى الإسلام بنوع العلاقة الإنسانية والاجتماعية التي تربطها بالرجل. فعلاقة المودة والتزاين الأم وولدها تعلو سلطانها على سلطان الإنفاق في المعتقد الديني. وصدق الله

العظيم إذ يقول: ﴿ ووصَّينا الإنسانَ بوالديه حُسْنًا وإن جاهداكَ لتُشرك بي ما ليسَ لكَ به علمٌ فلا تُطعهُما ﴾ (١) ﴿ وإن جاهداكَ على أن تُشرك بي ما ليسَ لكَ به علمٌ فلا تُطعهُما وصاحبهُما في الدُّنيا معروفًا ﴾ (٢)

وعلاقة المرأة الزوجة بالرجل الزوج هي: المودة والرحمة، بل إنها هي السكن، الذي يسكن إليه في هذه الحياة (٣) ﴿ ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجًا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودةً ورحمةً إن في ذلك لآياتٍ لقومٍ يتفكرون ﴾ (٣)

وفي الحقوق والواجبات تستوي المرأة بالرجل في نظر الإسلام ﴿ ولهنَّ مثلُ الذي عليهنَّ ﴾ (٤)، حتى ليقول الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ / ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) في تفسيره لهذه الآية: إنها كلمة جليلة جدًا، جمعت - على إيجازها - ما لا يؤدى بالتفصيل إلا في سفر كبير، فهي قاعدة كلية ناطقة بأن المرأة مساوية للرجل في جميع الحقوق، إلا أمرًا واحدًا عبر عنه بقوله: (وللرجالِ عليهنَّ درجةٌ) وقد أحال في معرفة ما لهن وما عليهن على المعروف بين الناس في معاشراتهم ومعاملاتهم في أهليهم، وما يجري عليه عرف الناس هو تابع لشرائعهم وعقائدهم وآدابهم

---

(١) العنكبوت: ٨

(٢) لقمان: ٥

(٣) الروم: ٢١

(٤) البقرة: ٢٢٨

وعاداتهم ، فهذه الجملة - (الآية) - تعطي الرجل ميزانا يزن به معاملته في جميع الشئون والأحوال ، فإذا هم بمطالبتها بأمر من الأمور تذكر أنه يجب عليه مثله لرائه ، ولهذا قال ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - : إني لأتزين لامرأتي كما تتزين لي ؛ لهذه الآية ! وليس المراد بالمثل المثل بأعيان الأشياء وأشخاصها ، وإنما المراد أن الحقوق بينهما متبادلة ، وأنهما أكفاء ، فما من عمل تعمله المرأة للرجل إلا وللرجل عمل يقابله بها ، إذا لم يكن مثله في شخصه فهو مثله في جنسه ، فهما متماثلان في الحقوق والأعمال ، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل .

أما الدرجة التي أعطاها الإسلام للرجل على المرأة بقول قرآنه الكريم في آية المساواة هذه (وللرجال عليهن درجة) فإنها تقف عند ضرورة إعطاء العنصر الأكثر خبرة ووعيا ومكاسبة وتمكنا حق الفصل في المشكلات التي تأهل أكثر من سواه للقول الفصل فيها ، وذلك ضمانا للتنسيق في الأسرة ، بإيجاد الربان الذي يقود سفينتها وسط العواصف والأنواء ... فالقوامة هي الرئاسة التي يتصرف فيها المرءوس بإرادته واختياره ... فالمرأة من الرجل والرجل من المرأة بمنزلة الأعضاء من بدن الشخص الواحد ، فالرجل بمنزلة الرأس والمرأة بمنزلة البدن ! أما الرجال الذين يحاولون بضم النساء أن يكونوا سادة في بيوتهم فإنهم إنما يلدون عبيدا لغيرهم [1] .

صحيح أن الإسلام يقرر للأنثى - في حالات معينة - نصف ما للذكر من نصيب في الميراث ، ولكن هذا التمييز المالي لا يعكس انتقاصا من حرية

---

(1) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) ج ٤ ص ٣٠ ، ٦٣٤ ، ج٥ ص ٢ ، ٢ ، رسالة التحقيق : د . محمد عمارة ، طبعة بيروت سنة ١٩٧٢ م .

الأنثى وحقوقها ، بل لا نغالي إذا قلنا إنه - هنا - يريدها تكريما وامتيازا وتحريرا .. ؟!. فهو قد قرر لها الشخصية المالية المستقلة ، فسبق بذلك حضارات الدنيا بأسرها بأكثر من عشرة قرون ، ثم تبنى عرف العصر الذي ظهر فيه ، فألزم الرجل وحده بالتبعات المالية اللازمة للأسرة ، ذكورا وإناثا فكأن ما زاد في نصيبه من الميراث إنما رصد لينفق منه على الأنثى التي ألزمه الشرع بكل نفقاتها ، ضرورية أو كمالية كانت تلك النفقات ! أما نصيبها هي فإنه قد تقرر لها دون إلزام عليها بالإنفاق منه في شركة الزوجية ! .

ثم إن هذه الزيادة للرجل عن المرأة في الميراث ليست موقفا عاما ، ففي حالات كثيرة يزيد نصيب المرأة الوارثة - مثل الابنة - عن الرجل - مثل الأب - يشاركها في الميراث !..

وعلى كل ، فإن الإسلام لم ينظر - كموقف عام وثابت - إلى التمييز بين الناس في الأمور المالية كمعيار للتمييز بينهم في القدر والقيمة ودرجة الحرية فالرسول - عليه الصلاة والسلام - وأبو بكر الصديق - رضي الله عنه - كانا يلتزمان بمبدأ التسوية بين الناس في « العطاء » ، باعتباره معيارا لا علاقة له بالأقدار والمراكز والفضل والمفاضلات ثم جاء عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - فميز بين الناس في « العطاء » ، عندما توفرت الأموال وكثرت بعد الفتوحات . ثم عاد علي بن أبي طالب - كرم الله وجهه - إلى نظام التسوية وعلى عهد الرسول ﷺ كانت « الحاجة » الحكم - في أحيان كثيرة - مقادير الأنصبة في توزيع الغنائم ، دون أن يكون للتمييز والتمايز المالي أية علاقة بالأقدار والمراكز الخاصة بالصحابة الذين تفرض لهم السهام في هذه الأموال ولقد أعطى الرسول المهاجرين الفقراء غنائم هوازن - يوم حنين - ولم يعط

الأنصار - إلا رجلين فقيرين منهم - بل لقد أعطى « المؤلفة قلوبهم » من هذه الأموال ما لم يعطه لأحد من الذين سبقوا إلى الإسلام وصنعوا بتضحياتهم دولته وانتصارات دعوته وعقيدته .. فالتمييز المالي للرجال - أحيانا - في الميراث أمر من أمور المعاش ، لا ينهض دليلا على انتقاص ما قرر الإسلام للمرأة من حرية ، وما شرع لها من مساواة بالرجل

وصحيح - أيضا - أن القرآن الكريم تقرر في إحدى آياته أن شهادة امرأتين تعدلان شهادة رجل واحد ، ولكن المتأمل والمتدبر لهذه الآية الكريمة يدرك أنها قد راعت تلك المرحلة التطورية التي كانت تمر بها المرأة يومئذ ، وهي مرحلة كانت محرومة فيها من خبرات المعاملات المالية والتجارية المعقدة ، بسبب حرمانها من الشخصية المالية المستقلة ، فجاء القرآن الكريم مراعاة لتخلفها وضعف - كربها في هذا الميدان - ليقرر أن شهادتها في الدين الذي يحتاج إثباته إلى دليل كتابي لا تساوي شهادة الرجل ، فليس في الأمر انتقاص من قدرها وحريتها ، وإنما فيه موقف واقعي يلائم بين « الحق » وبين « الإمكانيات » ، فهو أدخل في باب ربط « الحقوق » بالإمكانيات المترتبة على نظام التخصص ، وهي علة وقصد يفسحان باب التطور والتنمية للحق ، بتطور « الإمكانيات » ونموها ..

ثم .. هل يستوي الرجال في الذاكرة والتذكر وفي الإمكانيات والقدرات ؟ إنهم لا يستوون ، ومن ثم تتفاوت حقوقهم دون أن يعني هذا التفاوت انتقاصا من مساواتهم في الحرية التي قررها لهم الإسلام .

ذلك هو موقف الإسلام من التمييز بين شهادة الرجل وشهادة المرأة في ذلك الموطن المحدد والخاص من مواطن الإشهاد ، ويتأكد هذا الذي نقول به

نحن ندبرنا آية القرآن الكريم التي تتحدث عن هذه القضية فتقول ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمَنُوا إذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إلى أجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُب بَّيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلا يَأْبَ كَاتِبٌ أن يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلِ الَّذي عَلَيْهِ الْحَقُّ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ وَلا يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا فَإن كَانَ الَّذي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لا يَسْتَطِيعُ أن يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيُّهُ بِالْعَدْلِ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ من رِّجَالِكُمْ فَإن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَّن تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ أن تَضِلَّ إحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إحْدَاهُمَا الأُخْرَىٰ وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إذَا مَا دُعُوا وَلا تَسْأَمُوا أن تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إلَىٰ أجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَىٰ أَلاَّ تَرْتَابُوا إلاَّ أن تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَلاَّ تَكْتُبُوهَا وَأَشْهِدُوا إذَا تَبَايَعْتُمْ وَلا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلا شَهِيدٌ وَإن تَفْعَلُوا فَإنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴾(١) .

فليس في الأمر ، تمييز طبيعي ، ولا تمييز مطلق ، بحكم الجنس والنوع ، ينقص من قدر المرأة وما قرر لها الإسلام من حرية ومسئولية وحقوق ..

ونشهد بذلك ، ويؤكده ما كتبه الإمام محمد عبده في تفسيره لهذه الآية ، فقال : « لقد تكلم المفسرون في هذا (التمييز بين شهادة المرأة وشهادة

---

(١) البقرة : ٢٨٢ .

الرجل في الدين) ، وجعلوا سببه المزاج ، فقالوا : إن مزاج المرأة يعتريه البرد فيتبعه النسيان ، وهذا غير متحقق . والسبب الصحيح أن المرأة ليس من شأنها الاشتغال بالمعاملات المالية ونحوها من المفاوضات ، فلذلك تكون ذاكرتها ضعيفة ، ولا تكون كذلك في الأمور المترتبة ، التي هي شغلها ، فإنها أقوى ذاكرة من الرجل ، يعني أن من طبع البشر - ذكرانا وإناثا - أن تقوى ذاكرتهم للأمور التي تهمهم ويكثر اشتغالهم بها . ولا ينافي ذلك اشتغال بعض نساء الأجانب في هذا العصر بالأعمال المالية ، فإنه قليل لا يعول عليه ، والأحكام العامة إنما تناط بالأكثر في الأشياء وبالأصل فيها (١)

فإذا اشتغلت المرأة بالمعاملات المالية ، وكثرت ممارستها لها ، وقويت ذاكرتها على وعي قضايا هذه المعاملات ، تطورت الأحكام الشرعية الخاصة بشهادتها فيها ؛ إعمالا للقاعدة الشرعية القاضية بدوران الأحكام مع علتها وتغيرها بتغير الأسباب والمقتضيات والظروف والملابسات .

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة ، وهذه هي المعايير التي يجب الاحتكام إليها عندما تدعو الحاجة إلى مراجعة المواقف والإنجازات التي حققتها المرأة على درب تحررها ، ما كان إيجابيا منها وما هو داخل في إطار السلبيات .

فالتسوية بين الرجل والمرأة هي جوهر موقف الإسلام ؛ لأنهما - وفق عبارة الإمام محمد عبده - ، متماثلان في الحقوق والأعمال ، كما أنهما متماثلان في الذات والإحساس والشعور والعقل . وما قوامة الرجل على المرأة إلا رياسة تقتضيها سنة الكون والفطرة التي فطر الله الناس عليها بأن تتم المشاورة في مجتمع الأسرة ، فالتنسيق ، ثم يكون للسفينة ربان تؤهله

---

(١) (الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده) - ٤ ص ٧٦٤

خبراته وتجاربه وما يقدم لهذا المجتمع الصغير من عطاء، فالحقوق هنا تابعة ومرتبطة بالإمكانيات والواجبات ! وتجاوز الحدود التي رسمها الإسلام لصلاح الفرد والأسرة والأمة ضار ومنهي عنه ، يستوي في ذلك أن يكون التجاوز من الرجال أو النساء !.

لكن البعض يعتقد أن قضية ولاية المرأة للقضاء - كما صورها بعض الفقهاء - هي دليل على انعدام المساواة بين النساء وبين الرجال في فكر الإسلام الاجتماعي ، وينطلقون من ذلك ليشككوا في مبدأ المساواة !

بل إن من الناس من يظن أن ولاية المرأة للقضاء وتوليها لمهام الفصل بين الناس في المنازعات واحدة من المسائل الشائكة التي استقر الفقه الإسلامي - قديما - فيها على رأي ثابت ، هو الرفض ، رفض توليها للقضاء والحكم بين الناس في المنازعات ، ومن ثم فلا مجال لفتح باب الاجتهاد في هذه المسألة من جديد !

لكن واقع هذه المسألة - إسلاميا - يؤكد أن هذا الظن لا يقوم على أساس فضلا عن أن يكون هذا الأساس إسلاميا ، ومتينا !!

وبادئ ذي بدء فإن على من يريد فقه موقف الفكر الإسلامي من مسألة ولاية المرأة وتوليها للقضاء ، أن ينظر إلى هذه المسألة في ضوء الموقف العام الذي وقفه الإسلام من المرأة ، وهو موقف كان ولا يزال ، ويكل المقاييس على مستوى الثورة التي حررت المرأة العربية والمسلمة وانتقلت بها إلى حال كيفي جديد .. ويكفي أن القرآن الكريم قد أسس هذا الموقف على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة ، عندما قالت الآية الكريمة : **وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ** ». البقرة ٢٢٨ .. أما القوامة التي قررها الإسلام

للرجل على المرأة في بقية الآية ﴿ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ فإنها الرياسة التي لا تنقص من حرية المرءوس ، وإنما تقتضيها الفطرة القاضية بوحدة القيادة في المجتمع ، صغيرا كان أو كبيرا ، ثم إنها مرتبطة ومؤسسة على القدرات والإمكانيات والعطاء ، لا على اختلاف الجنس والنوع فقط !..

تلك هي نظرة الإسلام للمرأة ، وهذا هو الإطار والمدخل الذي يجب استحضاره وتصوره قبل النظر في جزئية ، موقف « الفكر » الإسلامي و« الفقه » الإسلامي من قضية تولي المرأة لمنصب القضاء

ولقد يكون مناسبا - بل وضروريا - التنبيه في البداية على عدد من النقاط

فأولا : إن ما لدينا في تراثنا حول قضية ولاية المرأة لمنصب القضاء ، هو « فكر إسلامي » ، « وراء فقهية » ، و« اجتهاد فقهاء » ، وليس « دينا » وضعه الله وأوحى به إلى رسوله - عليه الصلاة والسلام - . فالقرآن الكريم لم يعرض لهذه القضية ، كما لم تعرض لها السنة النبوية الشريفة ، لأن القضية لم تكن مطروحة على حياة المجتمع عندما ظهر الإسلام ، فليس لدينا فيها نصوص دينية أصلا ، سواء أكانت هذه النصوص قطعية الدلالة والثبوت أو ظنية فيهما أو في إحداهما ، فهي خاضعة للاجتهاد

وثانيا : إن أقوال الفقهاء حول تولي المرأة للقضاء مختلفة ، اختلاف اجتهادهم في هذه القضية ، ولقد دام اختلافهم فيها جيلا بعد جيل ، فليس هناك إجماع فقهي فيها حتى يكون هناك إلزام للخلف بإجماع السلف ، فهي من قضايا الاجتهاد المعاصر ، كما كانت من قضاياه بالأمس القريب والبعيد .

وثالثا : إن جريان « العادة » في الأعصر الإسلامية السابقة - على عدم

ولاية المرأة لمنصب القضاء لا يعني « تحريم » الذين لولايتها هذا المنصب .
فدعوة المرأة للقتال وانخراطها في جيوشه هو مما لم تجرّبه « العادة » في الأعصر الإسلامية السابقة ، ولم يعن ذلك « تحريم » اشتراك المرأة - عند الحاجة والاستطاعة - في القتال .. فهي قد مارسته وشاركت فيه على عصر النبوة ... بدءا من معاونة الجند ، وإمدادهم بالسلاح ، إلى مداواة الجرحى وتجهيز الشهداء ودفنهم .. بل وممارسة القتال ، كما حدث في غزوة أحد ، وغزوات أخرى ، على عهد النبي ﷺ وصحابته - عليهم رضوان الله .. « فالعادة » لا تحل حلالا ولا تحرم حراما ؛ لارتباطها « بالحاجة » المتغيرة بتغير الظروف والملابسات .

ورابعا : إن علة اختلاف الفقهاء حول جواز تولّي المرأة لمنصب القضاء في غيبة النصوص الدينية التي تتناول هذه القضية - كانت اختلافهم في الحكم الذي « قاسوا » عليه توليها للقضاء .. فالذين « قاسوا » القضاء على « الإمامة العظمى » - التي هي رئاسة الدولة والخلافة - مثل فقهاء المذهب الشافعي قد منعوا توليها للقضاء ؛ لاتفاق الفقهاء على جعل « الذكورة » شرطا من شروط الخليفة ، فاشترطوا هذا الشرط في القاضي ، قياسا للقضاء على الخلافة والإمامة العظمى ..

والذين أجازوا توليها للقضاء فيما عدا القضاء في قضايا « القصاص والحدود » - مثل أبي حنيفة وفقهاء مذهبه - قالوا بذلك لقياسهم « القضاء » على « الشهادة » ، فأجازوا قضاءها فيما أجازوا شهادتها فيه ، أي فيما عدا « القصاص والحدود » ..

أما الذين أجازوا قضاءها في كل القضايا - مثل الإمام محمد بن جرير الطبري (٢٢٤ - ٣١٠ هـ / ٨٣٩ - ٩٢٣ م) وفقهاء مذهبه - فلقد حكموا بذلك

لقياسهم «القضاء» على «الفتيا» .. فالمسلمون قد أجمعوا على جواز تولي المرأة المنصب الإفتاء الديني، وهو من أخطر المناصب الإسلامية، فقاسوا القضاء عليه، وحكموا بجواز تولي المرأة كل أنواع القضاء.

وهم قد عللوا ذلك بتقريرهم أن الجوهري والثابت في شروط القاضي إنما حكمه القصد والهدف من القضاء، وهو ضمان وقوع الحكم بالعدل بين المتقاضين، وبعبارة أبي الوليد بن رشد (٥٢٠ - ٥٩٥ هـ ١١٢٦ - ١١٩٨م) قال: من رأى حكم المرأة نافذ في كل شيء قال: إن الأصل هو أن كل من يأتي منه الفصل بين الناس فحكمه جائز، إلا ما خصصه الإجماع من الإمامة الكبرى (١) والخلافة ورئاسة الدولة.

وخامسا: فلم تكن «الذكورة» هي الشرط الوحيد الذي اختلف حوله الفقهاء من بين شروط من يتولى القضاء .. فمثلا: اختلفوا في شرط «الاجتهاد» فأوجب الشافعي وبعض المالكية أن يكون القاضي مجتهدا .. على حين أسقط أبو حنيفة هذا الشرط، بل وأجاز قضاء «العامي»، ووافقه بعض فقهاء المالكية قياسا على أمية النبي ﷺ. (٢)

واختلفوا في شرط كون القاضي «عاملا» - وليس مجرد «عالم» - بأصول الشرع الأربعة: الكتاب، والسنة، والإجماع، والقياس .. فاشترطه الشافعي (٣) وتجاوز عنه غيره من الفقهاء ..

---

(١) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) ج ٢ ص ٤٩٤ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م، وانظر كذلك (الماوردي - أدب القاضي) ج ١ ص ٦٢٥ - ٦٢٨ طبعة بغداد سنة ١٩٧٠ م، و(الأحكام السلطانية) ص ٦٥ طبعة القاهرة سنة ١٩٧٣ م.

(٢) بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ج ٢ ص ٤٩٣ - ٤٩٤.

(٣) (أدب القاضي) ج ١ ص ٦٤٣.

كما اشترط أبو حنيفة - دون سواه - أن يكون القاضي عربيا من قريش[1] ! .

فشرط « الذكورة » - في القاضي - هو واحد من الشروط التي اختلف فيها الفقهاء ، اشترطها البعض بإطلاق ، ورفض البعض اشتراطها بإطلاق ، واشترطها البعض في بعض القضايا دون البعض الآخر ، فليس عليها إجماع في « الفكر الفقهي » ، كما أنه ليس فيها نصوص دينية تمنع أو تقيد اجتهاد المجتهدين والمفكرين ، وإذا كانت الشريعة مقاصد ، والهدف من التشريع هو تحقيق المصالح والغايات للأمة ، فإن توافر الأهلية والكفاءة الكاملة لإقامة العدل بين المتقاضين هي محور الشروط التي يجب توافرها فيمن يلي منصب القضاء.

لكن بعض الذين اشترطوا « الذكورة » فيمن يلي منصب القضاء قد أضافوا إلى علة قياسهم القضاء على الإمامة العظمى والخلافة العامة ، أضافوا « الاحتجاج » ببعض الأحاديث النبوية التي رويت في المرأة ، رغم انقطاع الصلة بين المراد بهذه الأحاديث النبوية وبين تولي المرأة للقضاء وأهليتها كي تتساوى بالرجل في هذا الأمر وفي أمثاله من الأمور.

* فالماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠ هـ / ٩٧٤ - ١٠٥٨ م) ، مثلا ، يورد - في معرض رفضه مذهب الذين يجوزون قضاء المرأة - يورد حديث الرسول ﷺ الذي يقول : « ما أفلح قوم أسندوا أمرهم إلى امرأة »[2]

---

(١) محمد محمد سعيد (كتاب دليل السالك لمذهب الإمام مالك) ص ١٩٠ طبعة القاهرة ١٩٢٣ م

(٢) (أدب القاضي) ج ١ ص ٦٢٧ .

ولعل من الأهمية بمكان أن نقف وقفة تجلي المراد السوي بهذا الحديث - الذي شاع كسلاح يحاول الكثيرون به حرمان المرأة من كثير من الحقوق باسم السنة النبوية الشريفة !- وليس سوى معرفة ملابسات قول الرسول ﷺ لهذا الحديث سبيلا لفقه المعنى المراد منه والغرض المقصود - فالصحابي أبو بكرة - رضي الله عنه - يروي هذا الحديث فيقول :

* قال رسول الله ﷺ :

- من يلي أمر فارس ؟

- قالوا : امرأة

- قال : ما أفلح قوم يلي أمرهم امرأة ! (١)

فهذا الحديث - كما يتضح من سياق قوله - هو نبوءة سياسية من الرسول ﷺ بفشل الفرس المجوس ، أولئك الذين ملكوا عليهم امرأة ، وليس حكم بتحريم ولاية المرأة للقضاء .. فلا ولايتها العامة ولا الخاصة كانت بالقضية المطروحة على مجتمع الدعوة كي يقال فيها الأحاديث !

* وحديث آخر يورده الماوردي في هذا المقام ، هو قول الرسول ﷺ عن النساء : «أخروهن من حيث أخرهن الله» وهو يستدل به على وجوب تحريم النساء عن منصب القضاء ؛ لأن الله قد أخرهن !..

ونحن عندما نرجع إلى مصدر النسبة النبوية الشريفة نطالع الحديث كاملا ، وفي سياق قوله وملابسات هذا القول وسببه نعلم يقينا أن لا علاقة بهذا الحديث سوى المرأة للقضاء فهذا الحديث هو أمر تنظيمي لصفوف المسلمين

---

(١) رواه أحمد بن حنبل .

والمسلمات عندما يصلون بالمسجد ، خلف الإمام .. فقديماً - وفي معابد بني إسرائيل - كانت النساء يصلين مختلطات بالرجال .. وفي الأمة الإسلامية كان المسلمون يصنعون ذلك ، فنهى النبي ﷺ عن ذلك ، وطلب تقدم صفوف الرجال وتأخر صفوف النساء ؛ حتى لا ترى النساء عورات الرجال من «الأزر» الضيقة !. وقال في الحديث الذي رواه أبو سعيد الخدري - رضي الله عنه - : **«وإن خير الصفوف ، صفوف الرجال المقدم وشرها المؤخر ، وخير صفوف النساء المؤخر ، وشرها المقدم .. يا معشر النساء .. إذا سجد الرجال فاغضضن أبصاركن ، لا ترين عورات الرجال من ضيق الأزر»** (١).

بل وحتى هذا الحديث الذي يورده الماوردي بعد مقدمته التي يقدم له بها رواية عبد الله بن مسعود - رضي الله عنه - يقول : «كان في بني إسرائيل الرجل والمرأة يصلون جميعاً» .. الأمر الذي يكشف عن المراد بهذا الحديث ، الخاص بتنظيم صفوف الرجال وصفوف النساء في الصلاة بالمسجد .

فأين من ذلك أهلية المرأة للقضاء ؟! وما علاقة هذه الأحاديث بتوليها الفصل بين الناس في المنازعات ، إذا هي حصلت شروط العدل في فصل الخصومات ؟!.

وهكذا .. فسواء أنظرنا إلى القضية في إطار النظرة العامة التي نظر الإسلام بها إلى المرأة من خلال «الفكر الفقهي» الإسلامي ، الذي اختلف أئمته حول هذه القضية ، أو بالنفاذ إلى فقه النصوص التي أوردها البعض حولها .. فإننا سنجد ولاية المرأة للقضاء واحدة من القضايا التي خضعت للخلاف والاجتهاد ، والتي يجب أن تبحث مجدداً على ضوء تغير واقع المرأة

---

(١) رواه ابن ماجه وابن حنبل .

المسلمة وتطورها ، وما أحرزت في عصرنا من أهمية وقدرة لم تكن لها فيما تقدم من العصور .

فانطلاقا من صورة المرأة المسلمة في مجتمع صدر الإسلام

* وفي إطار ما أقر الإسلام وقرر للمرأة من حقوق تضمن لها مساواة بالرجال ، لا تحل تعميرها في الطبع والاختصاص عن الرجال .

من هذا المنطلق ... وفي هذا الإطار يجب أن تكون النظرة الإسلامية للمرأة المسلمة ، في حاضرنا ، وفي المستقبل المأمول .

***

حديث فى المصطلحات

عندما شرعت أمتنا فى مغادرة إطار العصور « المملوكية - العثمانية » إلى رحاب عصر يقظتها وإحيائها ونهضتها وتنويرها ، من خلف رواد مثل رفاعة الطهطاوى (١٢١٦ - ١٢٩٠ هـ ١٨٠١ - ١٨٧٣ م) وجمال الدين الأفغانى (١٢٥٤ - ١٣١٤ هـ ١٨٣٨ - ١٨٩٧ م) ومحمد عبده (١٢٦٥ - ١٣٢٣ هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥ م) وعبد الرحمن الكواكبى (١٢٧٠ - ١٣٢٠ هـ ١٨٥٤ - ١٩٠٢ م) وخير الدين التونسى (١٢٢٥ - ١٣٠٨ هـ ١٨١٠ - ١٨٩٠ م) تصارعت على ساحتها واعتركت فى أحشائها وتنازعت فى عقلها ووجدانها تيارات رئيسية ثلاثة :

أولها : تيار « الجمود » ، الذى استعصم بفكرية العصور الوسطى واعتصم ! بعد أن أضفى على هذه الفكرية - التى جسدت عصر الخلف الحضارى - قداسة الدين وقدسيته !.. ولقد تمثل تيار « الجمود » هذا فى المؤسسات التقليدية العريقة إلا قليلا من أعلامها ، تمثل فى عدد من شيوخ الأزهر ، والزيتونة وفى قوم زعموا أنهم « مجتهدون » ، رغم تسليمهم واستسلامهم لأساطير تراثية طلب بفعل فعلها فى تقسيم المسلمين إلى « شيعة » و « سنة » ؟! وكذلك تمثل تيار « الجمود » هذا فى تنظيمات « الطرق الصوفية » ، التى غرقت فى البدع والخرافات والرسوم وتقطعت صلاتها « بالتصوف » ، سواء أكان عقلانيا أم شرعيا تهذيبيا !

وخلف هذا التيار سارت « العامة » لتمثيله « الاستمرار » ، ورفضه « التغيير » ، وحفاظه على « المألوف » ، وهبوط تصوراته العقائدية إلى مستوى تصورات « العامة » و « الجمهور » ! .

وثانيها : تيار «التغريب» ، ذلك الذي انبهر أهله بتألق الحضارة الأوربية وإنجازاتها وانتصاراتها ، خصوصاً عندما قارنوا بينها وبين النموذج «الحضاري» الذي يتمسك به تيار «الجمود» ، بعد أن حسبوا - لجهلهم بتراثهم الحضاري - أن تصور أهل «الجمود» هذا هو حقيقة تراث أمتنا الحضاري !. فدفعتهم هذه المقارنة إلى إدارة الظهر للتراث ، وتولية الوجه والعقل والقلب إلى الحضارة الأوربية ، مصدقين زعم الأوربيين أن حضارتهم هذه هي «الإنسانية» ، ومن ثم «الوحيدة» في العصر ، وأن على من يريد التحضر أن يلحق بها ويذوب فيها ، ويتطبع بقسماتها فيفكر كما يفكر الأوربيون ، ويحب كما يحبون ، تقلدهم في المقاصد والأدوات على السواء !

ولقد تمثل تيار «التغريب» هذا - أساساً - في الأعلام الذين قلدوا الغرب بعد أن درسوا حضارته ، سواء منهم من درسها في عواصمها أو في المؤسسات التعليمية التي نشأت في بلادنا على نمط مثيلاتها في الغرب فلسفة ومنهاجاً ! وسار خلف هذا التيار فريق من أبناء الأمة ، أغلبهم الاستعمار على الأمسك بزمام التوجيه في «المدرسة» و «الجامعة» و «الصحيفة» وكل مؤسسات «التحديث» !

وثالثها : تيار «التجديد» ، ذلك الذي أبصر أعلامه العلاقة بين تياري «الجمود» و «التغريب» ، فأهل «الجمود» يقيمون الدليل وإن يكن كاذباً على عدم صلاحية مواريثنا كي تنهض بحاضرنا ، على النحو الذي تضمن للأمة مواجهة ما تواجه من تحديات ، الأمر الذي يدفع فريق «التغريب» وتياره إلى التماس التحضر وقوته وعافيته لدى من فرضوا على هذه الأمة التحديات ؟؟ مع إغفال الفريقين لجوهر تراثنا الحضاري الخلاق ، الذي مثل

ويمثل صفحات الازدهار الحضاري لأمتنا العربية الإسلامية ، والصالح كي يمثل الزاد الذي تزود به الأمة وهي تصنع حاضرها وتخطو نحو المستقبل المنشود !..

ولقد تمثل تيار « التجديد » هذا في الأعلام الذين استوعبوا تراث الأمة ، ثم لم يحبسوا عقولهم في تيار من التيارات القديمة التي فرقت بالتعصب صفوفها . كما لم تدفعهم استيعابهم للتراث إلى الغرق في القضايا القديمة التي شغلت الأولين بالجدل ، والتي تجاوزها العصر ، لأنهم رفضوا إيمانا منهم بقانون التطور ، إمكانية إعادة الحاضر أو المستقبل كي يصب أي منهما في قوالب التجارب التي صنعها الأسلاف .. ثم إنهم لم يغلقوا عقولهم دون التيارات الحضارية الأخرى ، والتجارب الإنسانية التي ازدهرت وتزدهر خلف حدود العروبة والإسلام ، ودون المواريث الحضارية غير العربية الإسلامية فرأوا :

* الانطلاق من تراث الأمة ، باعتباره طاقة تشحن أبناءها بالكبرياء المشروع الذي يعينها على مواجهة التحديات المعاصرة وإنجاز مشروعها الحضاري الخاص ..

* والمحافظة على القسمات والسمات التي تمثل « البصمات » الثابتة في شخصية هذه الأمة وحضارتها ، وخاصة ما كان منها « دينا » وضعه الله أو « روحا حضاريا » تميزت به هذه الأمة عن غيرها من أمم الحضارات العتيقة والعريقة ..

* والتفاعل مع الحضارات الأخرى ، والإفادة منها ، دون تقليد يمسخ شخصيتنا الحضارية . وإنما « يتمثل » الراشد ذي الموقف المتميز والخاص

وهذه التيارات الحديثة ليست بالحديثة .. بل إن لها في تراثنا القديم امتدادا قديما ؟!..

ففي مكة ، ظهر الإسلام .. و « بالمدينة » أقام « دولته » ، ومنها حقق الانتصارات التي أدخلت شبه الجزيرة العربية في عالمه ، ثم امتدت بهذا العالم شرقا وغربا ، فكانت أكبر وأعظم إمبراطوريات ذلك التاريخ !

ولقد كان ظهور الإسلام في أكثر مواطن شبه الجزيرة العربية تحضرا ، فمكة كانت العاصمة التجارية ، والحاضرة الدينية .. ولقد شاركتها في التحضر « المدينة » و « الطائف » ، فسماها القرآن الكريم « قرى » .. و « القرية » تعني الاستقرار والتوطن لسكانها ، وهي مرحلة راقية ومتقدمة بالنسبة للبداوة المتسمة بالترحال .. وفي التوطن والاستقرار تنشأ « المدنية » ، وتتاح الفرصة لتنمية الإبداع الإنساني ، فتكون « الحضارة » ، التي تعني مقابل « البداوة » ونقيضها ، والتطور الذي بها على درب ارتقاء الإنسان !

وكما سمى القرآن هذه الحواضر العربية « قرى » ، فلقد حدثنا عن أن مكة هي « أم القرى » ! فهي أكثرها حضارة ، بحكم مركزها الديني والتجاري بالنسبة للعرب أجمعين .

لكن هذه الحواضر العربية كانت تعيش في محيط من البدو والبداوة يلتف حولها حتى تكاد أن تغرق فيه ! فلما ظهر الإسلام ، وتأسست دولته بالمدينة بعد الهجرة ، ظهرت جهود هذه الدولة في ميدان تنمية القطاع المتحضر في شبه الجزيرة ، تدفع « البداوة » كي تخلي مكانها « للحضارة » وتدفع « الترحال » كي يخلي مكانه « للتوطن والاستقرار » .. ظهرت هذه الجهود في مجالات متعددة ، كان من أبرزها دعوة الدولة العربية الإسلامية الأعراب الذين يحلو

في الدين الجديد إلى الهجرة والاستقرار حول عاصمتها .. ولقد بلغ الحرص على هذا الأمر إلى الحد الذي استخدمت فيه أدبيات تلك الفترة مصطلح «الردة» للتعبير عن عودة العربي إلى حياة الترحال بالبادية بعد التوطن والاستقرار ! فقيل لمن صنع ذلك: «ارتددت عربيا ؟!».

لكن هذا الحال قد تغير، كيفيا، بعد إنجاز الفتوحات .. فقد أدخلت هذه الفتوحات في إطار الدولة مجتمعات عريقة في حضارتها، وبها في التحضر تراث غني وعريق قامت به في تلك المجتمعات مؤسسات، فظهر الفرق واضحا وبيّنا ساطعا بين «متحضري» شبه الجزيرة و«متحضري» البلاد التي فتحت وضمتها الأمبراطورية الجديدة .. فمن شبه الجزيرة جاء دين الفطرة الإنسانية بقيمه، سلوكياته ليلتقي ويجتث ويتصارع مع المواريث الحضارية، لاعتقاده بالمجتمعات المفتوحة .. ولأن العرب المسلمين كانوا نمطا فريدا من المسلمين .. فقد تحدوا في هذه المواجهة موقفا فريدا ؟!

* فهم لم يحاربوا شعوب تلك البلاد، وإنما حاربوا «الحاميات» البيزنطية المحتلة لهذه البلاد، و«الجيش» الفارسي القاهر لأهلها !

* وهم لم يحاربوا المواريث الحضارية لتلك الشعوب، بل لقد حموها، ورفعوا عنها الاضطهاد البيزنطي الذي وشك أن يقتلها ! وأتاحوا لها فرص الازدهار، في إطار قيم الدين الجديد، حتى لقد تولد منهما ذلك البناء المتألق الذي عرفه الدنيا باسم «الحضارة العربية الإسلامية» !.

وعلى حين شهدت حواضر البلاد المفتوحة وعواصمها ذلك الامتزاج الفكري والتفاعل الثقافي، والبناء الحضاري الجديد، كانت صحارى شبه الجزيرة العربية لا تزال أقرب إلى البداوة، وأبعد عن هذا المخاض الحضاري

الجديد . فكان أن برزت في الحياة الفكرية للدولة العربية الإسلامية تيارات ثلاثة :

أولها : تيار « السلفية » النصوصية ، الذي تمسك أهله بصورة الحياة الفكرية التي كانت لعرب شبه الجزيرة قبل الفتوحات وما جرت من امتزاج الإسلام بحضارات البلاد المفتوحة ، ففي بيئة شبه الجزيرة البسيطة كانت النصوص والمأثورات كافية ووافية بتلبية كل احتياجات الإنسان والإجابة على علامات الاستفهام التي يطرحها عقله . ولم تكن الحاجة ماسة إلى نمط « العقلانية » الفلسفية ، الذي تستدعيه الحياة المركبة في المجتمعات المتحضرة التي تعقدت فيها الأمور ، واقعا وفكرا . فرأينا « السلفية » النصوصية تعتصم بالمأثورات ، وترفض « الرأي » و « القياس » وتنفر من « التأويل » .. وتبلغ في « المحافظة » إلى حد « الجمود » !..

وثانيها : تيار الفلاسفة المسلمين ، الذين كان الكندي (٢٦٠ هـ - ٨٧٣ م) طليعتهم . وهم الذين استوعبوا فكر اليونان وغيرهم من « القدماء » ، وبرعوا في « علوم الأوائل » ، ومالوا إلى تبني مقولات الفلسفة اليونانية ومنطق لغتها ، مع محاولة التوفيق بين الميتافيزيقا اليونانية وإلهيات الإسلام ؟

وثالثها : تيار « المتكلمين » المسلمين ، الذين كان « المعتزلة » طليعتهم وأبرز فرسانهم . وهم الذين وقفوا موقفا وسطا بين « النسقيين النصوصيين » وبين « الفلاسفة المسلمين » .. فلم يقفوا مع النقل وحده متنكرين « للعقل » ، كما لم يهملوا « النقل » اعتمادا على « العقل » وحده . وإنما ذهبوا يقيمون من « علم الكلام » فلسفة دينية مؤسسة على « العقل » و « الوحي » كليهما ! فناجى في فلسفتهم هذه « العقل » و « النقل » و « الحكمة » و « الشريعة » ، وتعاونت

«الرؤية» و«الدراية» على صناعة موقف متميز، تدينت فيه الفلسفة، كما تفلسف الدين!..

ولقد تصارعت هذه التيارات الثلاثة، وأثمر صراعها، ومثل إبداعها تراث حضارتنا العربية الإسلامية، بعلومه وفنونه المختلفة والعلية. كذلك ظلت «السلفية - النصوصية» - على امتداد تاريخنا الحضاري - المعتصمة بالمأثورات، دونما إقامة كبير وزن للواقع المتطور وإشعاعاته ومقتضياته الفكرية. كما ظل التيار اليوناني في حضارتنا أشبه ما يكون بالامتداد اليوناني في أيديولوجية الأمة. أما التيار الوسط فهو الذي مثل العبقرية المبدعة للأمة، تلك التي وازنت بين «الأقطاب»، فسلمت لطرفيها «الظاهرة» كلها. ففيه وجدنا - ولا زلنا نجد - التعبير عن روحنا الحضاري الأصيل!

فـ«السلفية النصوصية» و«اليونانيون» و«المتكلمون» - تيارات ثلاثة في تراثنا القديم. يقابلها اليوم في حياتنا الفكرية تيارات «الجمود»، و«التغريب»، و«التجديد». وفيها نجد التطور واقعنا الفكري الحقيقي، أكثر مما نجده في المصطلحات التي شاعت أكثر - مثل «اليمين» و«اليسار»!..

لقد أثر عن المفكر الإسلامي الجزائري عبد الحميد بن باديس (١٣٠٥ - ١٣٥٩ هـ / ١٨٨٧ - ١٩٤٠ م) قوله: «اللهم اجعلني في الآخرة من أهل اليمين.. وفي الدنيا من أهل اليسار»!!

وهذه الكلمة من كلمات ابن باديس تطرح قضية مثارة في الفكر السياسي بعالمنا العربي والإسلامي، تتمثل في استغلال البعض ثناء القرآن الكريم على أهل «اليمين» في محاولة لإيهام الناس بأن أهل «اليمين»، هؤلاء الذين

يثني عليهم القرآن هم أهل اليمين السياسي والاجتماعي، وأن التيار الإسلام هو لهم وللتيار «اليميني» الذي يمثلون!..

وبادئ ذي بدء فنحن نعلم أن استخدام مصطلحي «اليمين» و«اليسار» في السياسة، هو أمر حادث، يرجع بدايته إلى الثورة الفرنسية، عندما جلس دعاة التغيير الثوري إلى اليسار في البرلمان، بينما جلس المؤيدون لحكومة من أهل المحافظة إلى اليمين، ثم شاع هذا المصطلح وذاع خارج فرنسا، وامتد إلى حقل الفكر الاجتماعي والاقتصادي، فأصبح اليمين يعني الدعوة إلى المحافظة والجمود، ويرجعه اليمين إلى اليسار على الخروج إلى التغيير، والتغيير الثوري في أغلب الأحيان.

وهذا التحديد لبدء استخدام هذه المصطلحات يعني انتفاء العلاقة بين مضامينها هذه وبين مضامينها في القرآن الكريم، فلم تكن الثورة الفرنسية ثورة إسلامية، تسترشد بالقرآن الكريم، وتتجنب مصطلحاتها كي تتطابق مضامينها مع ما وردت للدلالة عليه في القرآن الكريم؟!

ثم إن هذا التحديد مفيد - أيضاً - لأنه يبرز لنا أن مصطلح «اليمين» في الفكر السياسي - قد أطلق على التيار الذي يمتلك الثراء العظيم، ويحتكره، ويريد المحافظة على امتيازاته المالية وما تتيحه له من نفوذ وسلطان، على حين يتألف تيار اليسار عادة من الفقراء والمحرومين والساعين لإعادة توزيع الثروة على نحو يقترب بالمجتمع من تحقيق أحلام الناس في العدل الاجتماعي. فأهل اليمين هم الأثرياء، ومؤيدوهم، وعلى العكس من ذلك أهل اليسار!..

وهنا ندخل إلى رحاب القرآن الكريم، لنكتشف زيف المزيفين ونكشفه!!

* فالقرآن الكريم لم يستخدم مصطلح «اليسار» .. وعندما استخدم المادة اللغوية لهذا المصطلح ، وهي مصدر «اليسر» ، استخدمه كمقابل «للعسر» ، «فاليسر» هو السهولة والغنى ، ومن ثم فأهل «اليسار» هم الأغنياء .. فلا مكان لهذا المصطلح في القرآن ، ولا علاقة لمدلوله بلغته وتراثه بما أصبح له في فكرنا السياسي الحديث ؟!..

* و «أهل اليمين» .. كمصطلح قرآني .. هم قوم يتصفون بذلك ، ويكتسبون هذا اللقب لحال محددة يحدث بهم في الآخرة ، يتمثل في تناولهم صحيفة أعمالهم والكتاب الذي حصيت فيه تصرفاتهم «باليمين» ، وليس «بالشمال» ، ولا من «وراء الظهر» ؛ فهي قصة أخروية ، تحدث في العرض يوم القيامة ، ولا علاقة لها بتيارات الفكر السياسي ومضامين المواقف الاجتماعية في الدنيا .. يقول القرآن الكريم في الحديث عن يوم القيامة : ﴿ **يَوْمَئِذٍ تُعْرَضُونَ لَا تَخْفَىٰ مِنكُمْ خَافِيَةٌ * فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَيَقُولُ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ * إِنِّي ظَنَنتُ أَنِّي مُلَاقٍ حِسَابِيَهْ * فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ * فِي جَنَّةٍ عَالِيَةٍ * قُطُوفُهَا دَانِيَةٌ * كُلُوا وَاشْرَبُوا هَنِيئًا بِمَا أَسْلَفْتُمْ فِي الْأَيَّامِ الْخَالِيَةِ** ﴾(١)

وفي مقابل هذا الذي «أوتي كتابه بيمينه» يمضي الآيات فتصف حال (من أوتي كتابه بشماله) فتقول : ﴿ **وَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِشِمَالِهِ فَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُوتَ كِتَابِيَهْ * وَلَمْ أَدْرِ مَا حِسَابِيَهْ * يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ** ﴾(٢).

(١) الحاقة : ٨ ـ ٢٤ . (٢) الحاقة : ٢٥ ـ ٢٧

وأكثر من هذا وأبلغ في الدلالة فإن الآيات تمضي لتتحدث عن ماهية الذين يؤتون كتابهم بشمالهم، وأوصافهم، والأسباب التي جعلتهم من أهل الشمال، فإذا بنا نجد أنهم هم «الأثرياء»، «المترفون»، الذين امتلكوا سلطان المال واستبداده. فالذي (أوتي كتابه بشماله) يتحدث عن دنياه التي جعلت آخرته على هذا النحو، فيقول: «**ما أغنى عني ماليه * هلك عني سلطانيه**»(١)، ثم تمضي الآيات معددة أوصافه، فتقول عنه: إنه كان «**لا يحض على طعام المسكين**»(٢)!! فتقطع آيات القرآن الكريم بأن أهل الشمال، في الآخرة هم أهل اليمين في الدنيا - وفق المضمون السياسي الحديث لمصطلح «اليمين»؟!!

وفي موطن قرآني آخر، وبعد أن يتحدث القرآن الكريم عن (من أوتي كتابه بيمينه) يتحدث عن مقابله، ذلك الذي (أوتي كتابه وراء ظهره) فتقول لنا إنه كان سعيدا مسرورا في دنياه. أي أنه كان من الأثرياء المترفين أي من أهل «اليمين» الدنيوي، بالمعنى الاجتماعي الحديث لمصطلح «اليمين»؟!! .. تقول آيات القرآن: «**يا أيها الإنسان إنك كادح إلى ربك كدحا فملاقيه * فأما من أوتي كتابه بيمينه * فسوف يحاسب حسابا يسيرا * وينقلب إلى أهله مسرورا * وأما من أوتي كتابه وراء ظهره * فسوف يدعو ثبورا * ويصلى سعيرا * إنه كان في أهله مسرورا * إنه ظن**

---

(١) الحاقة: ٢٨، ٢٩. (٢) الحاقة: ٣٤.

أن لن يَحُورَ ﴾(١) فهو وصف أخروي، لمن ينطلق عليهم في دنيانا أوصاف اليمين، السياسي والاجتماعي!

وفي سورة المدثر يعرض القرآن الكريم، في الحديث عن أحوال الآخرة أيضا المقابلة بين (أصحاب اليمين) - بالمعنى الأخروي - وبين (المجرمين) - الذين يمثلون النقيض لأصحاب اليمين - فإذا بنا نجد في أوصاف هؤلاء (المجرمين) أنهم لم يكونوا يطعمون المساكين! فهم، إذن، من أهل الثراء والترف والبخل في الدنيا، تقول آيات المدثر: ﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ * إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ * فِي جَنَّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ * عَنِ الْمُجْرِمِينَ * مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ * قَالُوا لَمْ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ * وَلَمْ نَكُ نُطْعِمُ الْمِسْكِينَ ﴾(٢)

ثم تأتي سورة الواقعة بالوصف القاطع بأن (أصحاب الشمال) - بالمعنى القرآني - وهم (المترفون) في الدنيا - فليسوا إذن - هم أهل اليسار، بالمعنى السياسي والاجتماعي.. تقول آيات الواقعة: ﴿ وَأَصْحَابُ الشِّمَالِ مَا أَصْحَابُ الشِّمَالِ * فِي سَمُومٍ وَحَمِيمٍ * وَظِلٍّ مِنْ يَحْمُومٍ * لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾(٣) فصدق الله العظيم، وكذب المزيفون المضامين المصطلحات ورحم الله ابن باديس

---

(١) الانشقاق: ٦ - ١٤.

(٢) المدثر: ٣٨ - ٤٤.

(٣) الواقعة: ٤١ - ٤٤.

المنزلة بين المنزلتين

كانت الدولة الأموية (٤١ - ١٣٢ هـ ٦٦١ - ١٥٠ م) انقلاباً شاملاً وسنة جذرية على فلسفة الحكم التي تبوّرها الإسلام في دولة الخلافة الراشدة (١١ - ٤١ هـ ٦٣٢ - ٦٦١ م)

* ففي فلسفة الحكم ونظامه كانت «الشورى»، «فأضحى» «الملك العضوض»، ووراثة «الخلافة»، وولاية العهد، هي السبيل لتولي إمامة المسلمين السياسية

* وفي المال والنظام الاجتماعي استأثر الحكام والولاة وقادة الجند وأنصار الدولة، ومن قبلهم الخلفاء والأمراء والأميرات بخيرات الأرض وثرواتها، بعد أن كان المال لله ومجموع الأمة مستخلفون عنه فيه، يتصرفون به تصرفاً محكوماً بالوصفة الاجتماعية التي قررها الإسلام للأموال!

* وفي العلاقات الاجتماعية تبلورت الفوارق الطبقية، وعادت العصبية الجاهلية، وأضيف إليها التعصب الشعوبي، وتراجعت فلسفة الإسلام في التسوية بين الناس إلا فيما يتميز به الواحد عن الآخر من التقوى!

ولقد استقر هذا الانقلاب الأموي ضمير الأمة فتبلورت للمعارضة فرق وأحزاب وتيارات «خوارج» ومعتزلة، وشيعة.. الخ.. الخ. وكان الإسلام هو «فكرية الأمة»، «أيديولوجيتها»، فطرحت في الساحة الفكرية علامات الاستفهام التي أخذت تعرض على الفكر الإسلامي الدنيء الذي

يمثله هذا الانقلاب !.. وتساءلت كل التيارات الفكرية ، وخاصة المعارضة ، والثورية منها على الأخص :

ما حكم الإسلام فيمن ارتكب هذا « الذنب » « الانقلاب » ؟

وعندما تصاعد مد ثورة « الخوارج الأزارقة (٦٥ هـ - ٦٨٥ م) ضد الدولة الأموية ، وتصاعد قمع بني أمية لكل التيارات المعارضة لاستبدادهم بالملك ، دب الشك إلى عقول الكثيرين من القراء والفقهاء في صدق إيمان الذين أحدثوا هذا الانقلاب والذين يحرسونه بهذا القدر من البطش والظلم والإرهاب . فكانت الثورة تثار « التكفير » في تراثنا وتاريخنا الإسلامي ؟!

وجواباً عن التساؤل الذي طرح في الساحة الفكرية حول الصدق والصحة لإسلام من أحدثوا ويحرسون هذا الانقلاب ، تعددت مواقع تيارات المعارضة في ذلك التاريخ .

١ - **فالخوارج كانوا حاسمين** - فهذا الانقلاب وذلك الظلم ، ذنب من الذنوب الكبيرة . وهو « فسق » يمارسه حكام لا يحكمون بما أنزل الله ومرتكب الكبيرة عندهم كافر خالد في النار .. ومن ثم فإن « النار » الوطن الذي يحكمه هو « دار كفر » يجب قتالها وتحتم الثورة عليها !

٢ - **والمرجئة - الذين مثلوا حزب التبرير للسلطة** - أنكروا أن يكون من حق البشر أو سلطانهم الحكم على العقائد ، فطلبوا إرجاء الأمر إلى يوم القيامة ، ليحكم فيه علام الغيوب !..

٣ - **أما الشيعة** - فإن عنف الاضطهاد الذي أصابهم قد جعلهم « يكفرون » الدولة الأموية ، بل وكل من لم يتخذ من موالاة أهل البيت الموقف الذي يتخذون . وإن كانوا قد أرجأوا « الثورة » إلى أن يأذن الله بظهور

« المهدي » أو « الإمام الغائب » ، الذي سيبيد الظلم ويمحق الكفر ويعيد الإسلام للمسلمين ! .

٤ ـ **وأهل العدل والتوحيد** ، من أتباع الإمام الحسن البصري (٢١ ـ ١١٠ هـ / ٦٤٢ ـ ٧٢٨ م) حكموا « بالنفاق » على بني أمية ومن نصر دولتهم وأعانهم على ما أحدثوا من انقلاب !

٥ ـ **فلما تبلور فكر المعتزلة وتنظيمهم** على يد رئيسهم واصل بن عطاء (٨٠ ـ ١٣١ هـ / ٧٠٠ ـ ٧٤٨ م) أضيفت إلى هذه الأصولخمس لفكرة تلك المقولة التي عرفت بـ « المنزلة بين المنزلتين » !

لقد أخذ المعتزلة يعرضون الانقلاب الأموي والمصائب التي يمارسها النظام على الخلق الإسلامي والنهج الذي حدده الإسلام لمن يتدين بهذا الدين ، فوجدوا أن « صفات المؤمن » منتفية عن هؤلاء الذين يمارسون هذه « الذنوب الكبائر » ، التي هي « فسق » بإجماع كل مفكري التيارات الإسلامية ثم أخذوا يعرضون صفات هؤلاء الحكام وأنصارهم وأركان دولتهم على « صفات الكفر » ، كما تحدثت عنها القرآن والسنة ، وكما تعارف عليها فكر المسلمين والواقع الذي ظهر فيه الإسلام ، فوجدوا فروقا حقيقية واضحة وأساسية بين هؤلاء الحكام الفسقة الظلمة الفجرة وبين الكفار ! . فهم يؤمنون بأن الله هو الخالق ، على حين يجحده الكفار ، وهم يؤمنون بمحمد ﷺ نبيا ورسولا ، على حين يكذبه ويكذب به الكفار ، وهم مؤمنون بالقرآن وحيا من الله ، على حين ينكر ذلك الكفار ، ففي صور الكفر الفاسقة هناك فروق أساسية لا تسير إلى طمس أو تجاوز هذه بين هؤلاء « الفسقة » وبين الكفار ، كما أن هناك فروقا أساسية بين صفات هؤلاء « الفسقة » وبين صفات « المؤمنين » ، فكل

حكم المعتزلة عليهم بنفي كل من « الإيمان » و « الكفر » عنهم ، لمغايرتهم صفات كل من « المؤمنين » و « الكافرين » ، والقول بمنزلة ثالثة ، بين منزلتي الكفر والإيمان ، فيها هؤلاء الحكام الفسقة الظالمون !!..

وتعاقبت الدول .. والسنون والقرون .. ونظر الكثيرون إلى هذا المبحث من مباحث الفكر الإسلامي نظرتهم إلى « الأفكار البيزنطية » التي لا مجال لها خارج « الكتب الصفراء » ، حتى استقرت مظالم العصر ضمير فريق من المسلمين فحكموا بالكفر على الحكام ، أو على كل المخالفين

فهل ننظر اليوم نظرة جديدة وجادة في هذا الفكر القديم ؟

وهل تستحق فكرة « المنزلة بين المنزلتين » منا ما لم نظفر به قدماء القدم من التاريخ ؟!!

* * *

المصادر

أولا : قران وسنة

١ ـ القران الكريم .

٢ ـ كتب السنة النبوية الشريفة

* صحيح البخاري . طبعة دار الشعب . القاهرة

* صحيح مسلم . طبعة القاهرة سنة ١٩٥٥ م

* سنن الترمذي . طبعة القاهرة سنة ١٩٣٧ م .

* سنن النسائي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

* سنن أبي داود . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٤ م .

* سنن ابن ماجه . طبعة القاهرة سنة ١٩٧٢ م .

* سنن الدارمي . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

* مسند الإمام أحمد بن حنبل . طبعة القاهرة سنة ١٣١٣ هـ

* موطأ الإمام مالك . طبعة دار الشعب . القاهرة

ثانيا : مصادر مطبوعة :

ابن أبي الحديد (شرح نهج البلاغة) طبعة القاهرة سنة ١٩٥٩ م

ابن باديس (كتاب آثار ابن باديس) طبعة الجزائر سنة ١٩٦٨ م

ابن خلدون (المقدمة) طبعة القاهرة سنة ١٣٢٢ هـ

ابن رشد (أبو الوليد) (بداية المجتهد ونهاية المقتصد) طبعة القاهرة سنة ١٩٧٤ م .

ابن سعد : (الطبقات) طبعة دار التحرير القاهرة

ابن عبد البر . (الدرر في اختصار المغازي والسير) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٦ م .

ابن عساكر (تهذيب تاريخ ابن عساكر) طبعة دمشق

الأصفهاني (الأغاني) طبعة دار الشعب القاهرة

الأفغاني (جمال الدين) (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م .

· (الخاطرات) طبعة بيروت سنة ١٩٦٨ .

الجاحظ (البيان والتبيين) طبعة بيروت سنة ١٩٦٨

(الحيوان) تحقيق عبد السلام هارون طبعة القاهرة . الثانية .

حب (دراسات في حضارة الإسلام) طبعة بيروت سنة ١٩٦٤ م .

الجرجاني : (الشريف) (التعريفات) طبعة القاهرة سنة ١٩٣٨ م

الزمخشري (الكشاف) طبعة القاهرة سنة ١٩٦٨ م

طاش كبرى زاده (مفتاح السعادة ومصباح السيادة) طبعة القاهرة دار الكتب الحديثة .

الطبري (التاريخ) طبعة دار المعارف القاهرة

عبد الجبار بن أحمد : (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة) تحقيق : فؤاد سيد . طبعة تونس سنة ١٩٧٢ م .

على بن أبى طالب : (الإمام)(نهج البلاغة) طبعة دار الشعب . القاهرة .

على فهمى خشيم (دكتور) : (الجبائيان أبو على وأبو هاشم) طبعة طرابلس - ليبيا سنة ١٩٦٨ م.

على مبارك : (الخطط الجديدة) طبعة بولاق . القاهرة .

الغزالى (أبو حامد) : (الاقتصاد فى الاعتقاد) طبعة صبيح - القاهرة - بدون تاريخ .

(إحياء علوم الدين) طبعة الحلبى - القاهرة .

القرافى : (الإحكام فى تمييز الفتاوى عن الأحكام) طبعة حلب سنة ١٩٦٧ م .

القرطبى : (الجامع لأحكام القرآن)طبعة دار الكتب المصرية .

الكواكبى : (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت سنة ١٩٧٥ م .

الماوردى : (أدب القاضى) طبعة بغداد . سنة ١٩٧١ م .

(الأحكام السلطانية) طبعة القاهرة ١٩٧٣ م .

محمد عبده : (الأستاذ الإمام) (الأعمال الكاملة) دراسة وتحقيق : د . محمد عمارة . طبعة بيروت ١٩٧٢ م .

(الإسلام والرد على منتقديه) ـ مع آخرين ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٢٨م.

محمد عمارة: (دكتور) (مسلمون ثوار) طبعة بيروت سنة ١٩٧٩ م.

محمد فؤاد عبد الباقى : (المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم) طبعة دار الشعب القاهرة .

محمد محمد سعيد : (كتاب دليل السالك لمذهب الإمام مالك) طبعة القاهرة ١٩٢٣م .

المقريزى : (الخطط) طبعة دار التحرير ـ القاهرة .

مكرم عبيد : (الهلال) أبريل سنة ١٩٣٩ م . بحث عن عروبة مصر والمصريين .

المودودى : (نظرية الإسلام السياسية) ـ ضمن مجموعة ـ طبعة بيروت سنة ١٩٦٩ م .

النويرى : (نهاية الأرب) طبعة دار الكتب المصرية .

ونسنك (ا . ى) : (المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوى الشريف) طبعة ليدن سنة ١٩٣٦ ـ سنة ١٩٦٩ م

ثالثا : دوريات :

(الشهاب) الجزائرية .

* * *

الفهـــرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الطبعة الثانية	٥
تقديم	٧
العقلانية الإسلامية	١٧
الاجتهاد والنهضة الحضارية	٢٥
الاستقلال الحضارى	٤٧
تمدن إسلامى ؟ .. أم تحديث غربى ؟!	٨٧
العدل الاجتماعى	٩٥
العروبة والإسلام	١١٩
الشريعة والقانون	١٣٧
حقوق الإنسان	١٤٧
طبيعة السلطة السياسية	١٥٩
الصحوة الإسلامية	١٧١
التدين .. بين الشكل والمضمون	١٨٥
صورة المرأة فى صدر الإسلام	١٩٣
النساء : شقائق الرجال .. ونصف المجتمع	٢١٩
حديث فى المصطلحات	٢٣٥
المنزلة بين المنزلتين	٢٤٧
المصادر	٢٥١
الفهرس	٢٥٥

الإسلام والمستقبل

* إن البعض يرى فى الإسلام وتراثه مجرد تاريخ ، مضى وانقضى ؟! ..

* والبعض الآخر يدعو إلى صب الحاضر والمستقبل فى قوالب الماضى ، التى صنعها الأسلاف ؟! ..

* لكن هذا الكتاب يقدم رؤية جديدة ، لطريق جديد ..

* فلكى نجدد « دنيانا » لا بد من تجديد « الدين » .. ولا سبيل لتجديد « واقعنا » إلا بتجديد « فكرنا الموروث » .. ومن هنا تأتى الأهمية والضرورة للبحث عن «الإجابة الإسلامية » لهذا السؤال :

* ما الذى يستطيع الإسلام أن يقدم للمستقبل الذى يتطلع إليه المسلمون ؟؟ ..

للإجابة على هذا السؤال ..

يصدر هذا الكتاب !

المؤلف

دار الوفاء